كتاب بحوث
المؤتمر الدولى السابع
بعنوان
الخليل عبقري العربية
يومي الثلاثاء والأربعاء
٢٠ ، ٢١ مارس ٢٠١٢ م بكلية دار العلوم
برعاية
الجزء الأول
أ.د. حسام كامل
رئيس جامعة القاهرة
رئيس المؤتمر
أ.د. محمد صالح ترفيق
عميد كلية دار العلوم
مقرر المؤتمر
أ.د. طه الجندى
رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض
كتاب بحوث المؤتمر الدولى السابع بعنوان الخليل عبقري العربية

كتاب

المؤتمر الدولي السابع لقسم النحو والصرف والعروض

بعنوان

الخليل عبقري العربية

يومي الثلاثاء والاربعاء ٢٠ ، ٢١ مارس ٢٠١٢ م

بكلية دار العلوم

الجزء الأول

برعاية

أ.د حسام كامل

رئيس جامعة القاهرة

مقرر المؤتمر

أ.د طه محمد الجندي

رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية

رئيس المؤتمر

أ.د محمد صالح توفيق

عميد كلية دار العلوم

البحوث المنشورة محكمة

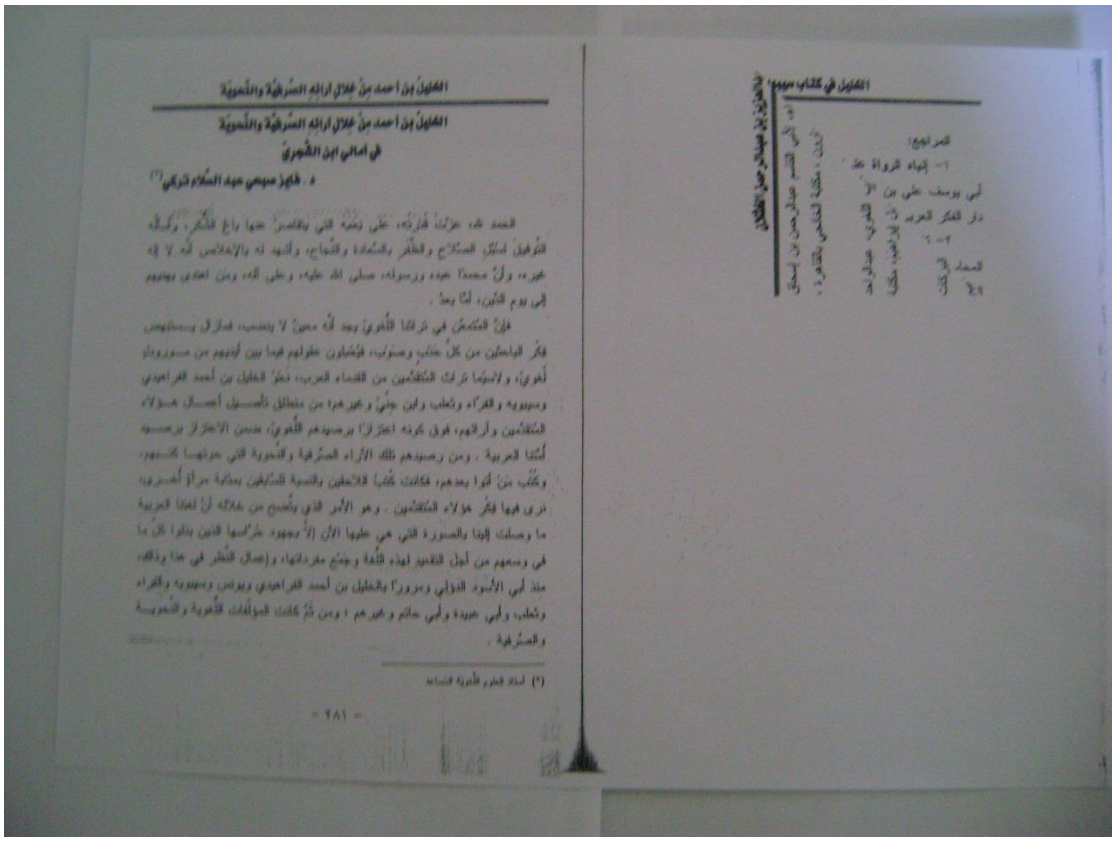

الخليل بن أحمد بن خلال ارائه الصرفية والنحوية

## الخليل بن أحمد بن خلال ارائه الصرفية والنحوية
## في أمالي ابن الشجري

د . فايز سيحي عبد السلام تركي(*)

الحمد لله، عزّتْ قُدرتُه، عَلى نِعَمِه التي يتقاصرُ عنها باعُ التَّشكُّر، وكمالُه المُوهِبُ لسُبُلِ الصَّلاحِ والظَّفَرِ بالسَّعادة والنَّجاح، وأشهد له بالإخلاص أنَّه لا إله غيره، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدِّين، أمَّا بعدُ .

فإنَّ المُتَمعِّنَ في تراثنا اللُّغويِّ يجد أنَّه معينٌ لا ينضب، فمازال يستهوي فكرَ الباحثين من كلِّ جانبٍ وصوبٍ، فيُضيفون جُهودهم فيما بين أيديهم من مصوراتٍ لُغويَّة، ولاسيَّما تراثُ المُتقدِّمين من القدماء العرب، نحوُ الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والفرَّاء وثعلب وابن جنِّي وغيرهم من مطلق تأصيل أصحاب هؤلاء المُتقدِّمين وآرائهم، فوق تكرُّره اعتزازًا برصيدهم اللُّغويِّ، ممن الاعتزاز برصيد لُغتنا العربية . ومن رصيدهم تلك الآراء الصَّرفية والنَّحوية التي حوتها كتبهم، وكُتُبٌ مَنْ أتوا بعدهم، فكانت كُتُبُ اللاحقين بالنسبة للسَّابقين بمثابة مرآةٍ أخرى، نرى فيها فكرَ هؤلاء المُتقدِّمين . وهو الأمر الذي يتَّضح من خلاله أنَّ لغتنا العربية ما وصلت إلينا بالصورة التي هي عليها الآن إلاَّ بجهود جُهَّابذتها الذين بذلوا كلَّ ما في وسعهم من أجل التَّقعيد لهذه اللُّغة وجَمْع مفرداتها، وإعمال النَّظر في هذا وذاك، منذ أبي الأسود الدؤلي ومرورًا بالخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس وسيبويه والفرَّاء وثعلب، وأبي عبيدة وأبي حاتم وغيرهم ، ومن ثَمَّ كانت المؤلَّفات اللُّغوية والنَّحوية والصَّرفية .

(*) أستاذ فقه اللغة العربية المساعد



الخليل في كتاب سيبويه

د. فايز السيد عبد السلام حسن بن إسماعيل حسن الخليلي

المراجع:
١- إنباه الرواة على
أبي يوسف يعقوب بن
دار الفكر العربي، ط
٢- ؟
المعجم المركب

# الخليلُ بن أحمد مِنْ خِلالِ آرائِهِ الصَّرفيَّة والنَّحويّة في أمالي ابن الشَّجَرِيّ

*بحثٌ مُقدَّمٌ إلى قسم النَّحو والصَّرف والعروض ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ؛*
*للمشاركة به في المؤتمر الدولي السابع "الخليل عبقريٌّ العربية"*
*في الفترة من20 إلى 2012/3/21م*

د . فايز صبحي عبد السَّلام تركي

*أستاذ العلوم اللُّغويّة المُساعد*

## بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

### تمهيد

الحمد لله ، عزَّتْ قُدْرتُه ، على نِعَمِه التي يتقاصرُ عنها باعُ الشُّكرِ ، وأسألُه التَّوفيقَ لسُبُلِ الصَّلاحِ والظَّفَرِ بالسَّعادة والنَّجاح ، وأشهد له بالإخلاص أنَّه لا إله غيره ، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه ، وعلى آله ، ومَن اهتدى بهديهم إلى يومِ الدِّين، أمَّا بعدُ ،

فإنَّ المُتمعِّن في تراثنا اللُّغويّ يجد أنَّه معينٌ لا ينضب ، فمازال يستنهض فِكْر الباحثين من كلِّ حَدْبٍ وصَوْب ، فيُعْمِلون عقولهم فيما بين أيديهم من موروثٍ لُغويّ ، ولاسيّما تراث المُتقدِّمين من القدماء العرب ، نَحْوُ الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والفرَّاء وثعلب وابن جِنِّيّ وغيرهم ؛ من منطلق تأصيل أعمال هؤلاء المُتقدِّمين وآرائهم ، فوق كونه اعتزازًا برصيدهم اللُّغويّ ، ضمن الاعتزاز برصيد أُمَّتنا العربية . ومن رصيدهم تلك الآراءُ الصَّرفيةُ والنَّحويةُ التي حوتها كتبهم ، وكُتُبُ مَنْ أتَوا بعدهم ، فكانت كُتبُ اللاحقين بالنسبة للسَّابقين بمثابة مرآةٍ أُخرى ، نرى فيها فِكْرَ هؤلاء المُتقدِّمين . وهو الأمرُ الذي يتَّضح من خلاله أنَّ لغتنا العربية ما وصلت إلينا بالصورة التي هي عليها الآنَ إلاَّ بجهود حُرَّاسها الذين بذلوا كلَّ ما في وسعهم من أجل التقعيد لهذه اللُّغة وجَمْع مفرداتها ، وإعمال النَّظر في هذا وذاك ، منذ أبي الأسود الدؤليّ ومرورًا بالخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس وسيبويه والفراء وثعلب وأبي عُبيدة وأبي حاتم وغيرهم ؛ ومن ثَمَّ كانت المؤلّفات اللُّغويةُ والنَّحويةُ والصَّرفية .

وفيما يتَّصل بالجانب الصَّرفيّ والجانب النَّحويّ أذكرُ أنَّ من البدهيّ اعتمادَ أيّ كتابٍ في الصَّرف أو النَّحو على ما قدَّمه الخليل بن أحمد – موضوع هذا البحث – في هذا المضمار ، من أقوالٍ وآراءَ صرفيّةٍ أو نحويّةٍ ، وذلك واضحٌ من المصدر العلَم الذي اعتمد على الخليل في ذلك ، وهو كتاب سيبويه ، فقد " قيل ليونس بعد موت سيبويه : إنَّ سيبويه صنَّف كتابًا في ألف ورقةٍ من عِلْم الخليل ، فقال:ومتى سَمِعَ سيبويه هذا كلَّه من الخليل؟! جيئوني بكتابه ، فلمّا رآه قال: يجبُ أنْ يكون صَدَقَ فيما حكاه عن الخليل ، كما صدقَ فيما حكاه عنِّي"(1).وليس ذلك فحسب ، بل إنَّه واضحٌ أيضًا من خلال معجم (العين) للخليل ، وهو ما يتَّضح أيضًا من خلال أمهات الكتب لمن جاءوا بعد الخليل ، ممّن يضيق المقام بحصرهم ، نحو أبي القاسم بن محمد

---

(1) بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة ، 2 / 229 ، وفيما يتَّصل بالخليل أشار السيوطي على سبيل المثال إلى أنَّ الخليل"أوحد العصر وقريع الدهر ، وجهبذ الأُمَّة ، وأستاذ أهل الفطنة،الذي لم يُرَ نظيره، ولا عُرِف في الدُّنيا عديله" المزهر 1 / 80 ، وللمزيد يُنْظَر:الخليل عبقريّ العلماء 569 – 603 .

بن سعيدٍ المُؤَدِّب المتوفى بعد سنة 338 هـ ، في كتابه "دقائق التَّصريف " (1) ، وابن الشَّجَرِيّ في أماليه ، وغير ذلك .

هذا ، ولعلَّه من المفيد الإشارة إلى أنَّ الدراسات قد كثُرَت حول الخليل بن أحمد ، ولعلَّ أبرزَها تلك الدِّراسةُ التي قدَّمها الدكتور جعفر نايف عبابنة ، بعنوان " مكانة الخليل بن أحمد في النَّحو العربي" ، عن دار الفكر، بالأردن – 1984 م، وهي في الأصل رسالته للماجستير، بجامعة القاهرة ، عام 1970 م ، ومرورًا بأبحاث الندوة الدولية التي عُقِدَت في جامعة آل البيت ، بالأردن ، في الفترة من 27 إلى 29 جمادى الآخرة 1427 هـ / 23 –25 تموز 2006 م ، بعنوان " الخليل بن أحمد الفراهيدي " ، ونُشرت ضمن منشورات جامعة آل البيت 1428 هـ –2007 م ، بالإضافة إلى غير ذلك من الدِّراسات التي يعرفها الباحث أو تغيبُ عنه في بطون ما حوته الدورياتُ والمجلات العلمية المُحَكَّمة ومكتباتُ الجامعات المُختلفة ، من رسائلَ علميةٍ للماجستير أو الدكتوراه . ولمَّا كان ذلك كذلك ، فقد رأت كلية دار العلوم ، بجامعة القاهرة ، أنْ تُسْهم في استكناه صورة الخليل بن أحمد ، من خلال إعلانها عن عَقْدِ المؤتمر الدولي السَّابع لقسم النَّحو والصَّرف والعروض بعنوان (الخليل عبقري العربية) ، يومي الثلاثاء والأربعاء 20 ، 21 مارس 2012م ، بكلية دار العلوم ؛ ومن ثَمَ انعقدت النِّية على الإسهام في هذا المؤتمر ، ببحثٍ مَّا ، ضمن محوره الثَّاني (الخليل والدَّرس التَّركيبيّ) ، وهو ما رافقه استحضارُ كَونِ العلمية والمنهجية والموضوعية مُقتضيةً عدم الاقتصار في دراسة صَرْفِ الخليل ونَحْوِه على كتاب سيبويه وشروحه ، فالولوج إلى أُمهات الكتب بعد الخليل ، واستكناه ما فيها عنه ، يُضيف إلى ما سبق معرفتُه عن الرَّجل من خلال مؤلفاته ، ولا يغضُّ من ذلك أنْ يكون الاستكناه شرحًا أو توضيحًا لِمَا فيها . وهنا يحضرني قول القائلة صدد تعليقها على اعتماد الدكتور نايف عبابنة في رؤيته عن الخليل النَّحويّ على مصدرٍ واحدٍ للرؤية ، هو الكتاب لسيبويه ، حيث قالت :"إنَّ التَّوجُّه نَحْو الكتاب في بحثنا عن نحو الخليل يعدُّ خطوةً منهجيةً طبيعيةً ومتوقّعة ، بل وإجبارية إلى حدٍّ بعيد ، فلا مناص من هذا التَّوجُّه ، وقد ضاعت كتُب الخليل وآثاره ، ثُمَّ إنَّ سيبويه قد ورث العِلْم من الخليل ... ولعلَّه يجدر بنا الآنَ– وقد ظهرت الكثيرُ من المخطوطات النَّحوية ، وحُقِّقت– أنْ نحاول إكمال الصورة من المصادر الأخرى، ومنها كتب التَّراجم ، وكتب الأصول ، والكتب التي تمثِّل نحو البصرة "(2) ؛ ومن ثَم تبقى مشروعية القراءة أو إعادةُ القراءة ، تلك القراءةُ التي لولاها لمَا أعرب قسم النَّحو والصَّرف بكلية دار العلوم عن عَقْدِ هذا المؤتمر ، فكان

(1) يُنْظَر : دقائق التَّصريف ، صـ 13 ، 51 ، 60 ، 104 ، 176 ، 211 ، 272 ، 337 ، 425 ، 437 .
(2) صورة الخليل بن أحمد نحويًّا كما رسمها جعفر عبابنة ، صـ 679 – 680 .

ذلك بمثابة التأكيد على أنَّ الأمر مازال في احتياجٍ إلى كثير من الدراسات ؛ ومن ثَمَّ التَّأكيد على مشروعيتها.

هذا ، وقد أنجزت فيما سبق من سنواتٍ بحثًا بعنوان "علاقةُ التَّشكيلِ الصَّرْفيِّ بالمعنى من خلال تأويلِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّة دراسةٌ في أمالي ابنِ الشَّجَرِيّ " (1) ، وأشرتُ به – فيما يتَّصل بأمالي ابن الشَّجَرِيّ – إلى ما أعرب عنه الدكتور محمود الطناحي (2)، من " أنَّه اشتمل على جملةٍ صالحةٍ من أصول النَّحو وفروعه ، بل إنَّه عرض لمسائل منه ، لا تكاد توجد في كتب النَّحو المتداولة ...وابن الشَّجَرِيّ واحدٌ من هذا النَّفر الكريم الذين عرفوا للُغتهم حقَّها ، من دقّة النَّظر ، وحُسْن الفِقه ، وكريم الرِّعاية . ولقد عكف على ذلك الحصاد الطيِّب الذي سبق به الأوائل : شارحًا ومفسِّرًا ، ومُتعقِّبًا وناقدًا ومُستدرِكا ...ويمثِّل ابن الشَّجَرِيّ ومَنْ إليه من نُحاة القرنين الخامس والسادس حلقةَ الوصل بين المتقدِّمين من النُّحاة والمُتأخرين ، فقد كان لقُرْب هذا الجيل من المنابع الأولى بالتلقّي والمشافهة ، وما ظفر به نُحاة هذا الجيل أيضًا من الكتب والمصنَّفات التي عَمَرتْ بها دُورُ العِلْم وخزائن المكتبات ، قبل أنْ تعصف بها عوادي الناس والأيام ، كان لذلك كلِّه فضْلُ حِفْظِ آراء المتقدِّمين ، ممَّا أمدَّ النُّحاة المتأخرين بذلك الفيض الزَّاخر من الوجوه والآراء "(3)، وكونه من شُرَّاح سيبويه وأبي علي الفارسي ، فقد حفظ لنا نصوصًا وشواهدَ عن سيبويه ، سواءٌ أكانت في المطبوع من الكتاب أم ليست في المطبوع منه ، وهو ما ترتب عليه ذِكْرُ نصوص وآراء للخليل ، على اعتبار قيام (الكتاب) على آراء الخليل ، كما أنَّ كتاب الأمالي يتمتَّع بالشُّهرة وبُعْد الصِّيت ، وثناء العلماء عليه ، أضف إلى ذلك ما يتمتع به ابن الشَّجَرِيّ من دِقّة النَّظر والفصاحة وحَسَن الكلام ، وحلو الألفاظ ، وحُسْن البيان والفهم والإفهام (4) .

---

(1) نُشِر هذا البحث بمجلة علوم اللغة،دار غريب للنشر والتوزيع ، المجلد الثَّاني عشر،العدد الأوَّل (45) ، 2009 م ، ص 49 – 146 .

(2) من الأمانة أنْ أشير هنا إلى أنَّ العلّامة المحقق الأستاذ الدكتور الطناحي قد أرشدني في تحقيقه الأمالي إلى كثير من المصادر .

(3) يُنْظَر في تفصيل ذلك :أمالي ابن الشَّجَرِيّ1 / 3 ، 6 ،8 ، حيث مقدِّمة المحقِّق الدكتور محمود محمد الطناحي للأمالي .

(4) يُنْظَر : السَّابق 1 / 9 ، 10 ، 26 ، وما بعدها حتَّى ص 204 حيث دراسة الدكتور محمود محمد الطناحي للأمالي .

وهو ما يؤكِّد على أنَّ أمالي ابن الشَّجَرِيّ يصلح أنْ تُسْتخرج منه آراءُ الخليل الصَّرفية والنَّحوية ؛ ومن ثَمَّ تُقام عليه مثلُ هذه الدراسة ، وهو ما دعت إليه توصيات مؤتمر الخليل بن أحمد الفراهيدى بالأردن ، حيث نصّت تلك التوصيات على إجراء مَسْحٍ توثيقيٍّ شاملٍ ودقيقٍ لكلِّ ما كتبه القُدامى والمعاصرون عن الخليل ، بهدف تقديم كشّاف ببيلوغرافي مرجعي عن الخليل بن أحمد،وإجراء مزيدٍ من الدراسات العلمية المنهجية التي تُضيء الجوانب الجديدة في سيرة الخليل بن أحمد الفراهيدي وآفاق عطائه العلمي(1).

وبناءً على ذلك فقد كان استقرائي أمالي ابن الشَّجَرِيّ ؛ واستخراج تلك الآراء وتصنيفها ؛ ومن ثُمَّ تناولها بالدَّرس والتَّحليل ، في ضوءٍ من كتابات القدماء والمحدثين ، وبيان موقف ابن الشَّجَرِيّ منها ، مُحاولاً معايشة القارئ نصَّ ابن الشَّجَرِيّ الذي ورد فيه رأيٌ للخليل – وذلك في ضوءٍ ممَّا حُدِّد بمطوية المؤتمر من شروطٍ ، أهمها عدد الصَّفحات – مُتَّخذًا المنهج الوصفي التَّحليلي في تناوُل تلك الآراء ، ومن ثَمَّ كان عنوان البحث *"الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصَّرفية والنَّحوية في أمالي ابن الشَّجَرِيّ"* ، مُبتغيًا من ورائه التَّعرُّف على آراء الخليل الصَّرفيةِ والنَّحويةِ في أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، وتناولها بالدَّرس والتَّحليل ؛ومن ثَمَّ موقف ابن الشَّجَرِيّ منها ، وهو ما لم يُعرب عنه عنوان البحث إيجازًا واختصارًا ؛ وهو ما أفضى بي إلى تقسيمه على تمهيدٍ – هو ما نحن بصدده – ومبحثين اثنين ، هما :

المَبْحَث الأوَّل:آراء الخليل الصَّرفية في أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، وتضمَّن ستة مطالب .

المَبْحَث الثَّاني:آراء الخليل النَّحوية في أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، وتضمّن سبعة مطالب .

هذا ، وقد تُوِّج البحث بخاتمةٍ ، تضمَّنت أهمَّ نتائجه العامة ، وتلاها قائمةٌ بمصادره ومراجعه ، القديمةِ منها والحديثة .

(1) يُنْظَر:توصيات ندوة الخليل بن أحمد الفراهيدي الدولية،ضمن كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي، صـ 1046 .

# المَبْحَث الأوَّل

# آراء الخليل الصَّرفية في أمالي ابن الشَّجَرِيّ

## المَطْلَب الأوَّل:في أصول الكلمات

*أ – بيان أصل كلمة (كائن) :*

جاءت الإشارةَ إلى رأي الخليل فيما يتَّصل ببيان أصل كلمة (كائن) ، في المجلس السَّادس عشر ، حيث تعليق ابن الشَّجَرِيّ على قول جرير(1) :

وكائنْ بالأبَاطِحِ مِنْ صديقٍ يَرانِي لَوْ أُصِبْتُ هو المُصابا

فقال ابن الشَّجَرِيّ :" قالوا في معنى "كم " الخبريَّة :كأيِّن وكائن ، مثل كاعِنْ، لُغتان كَثُر استعمالهما ، إلاَّ أنَّ الخفيفة أكثرُ في الشِّعر، والثَّقيلة أكثرُ في القراءة ...وأمَّا الخفيفة ، فأصلها : كأيّن ، فقدَّموا الياء على الهمزة ، وحرَّكوا كلَّ واحدةٍ منهما بحركة الأخرى ، كما يفعلون فيما يُقدِّمون بعضَ حروفه على بعض ، كقولهم في جمْع بئر:آبار ، والأصل أبْآر ، فصارت كَيِّئِنْ مثل كَيَّعِنْ ، فخفّفوها ، كما خفَّفوا نحو ميِّت ، فصار كَيْئِنْ مثل كَيْعِنْ ، فأبدلوا الياء وهي ساكنةٌ ألفًا ، فصارت كائن ، كما قالوا في النَّسب إلى طيِّئ:طائِيّ وطَيِّئٌ ، فَيْعِلٌ ، وكان قياسه طَيِّئِيٌّ ، مثل طَيِّعِيّ ، كقولك في النَّسب إلى سيِّد:سَيِّدِيّ ، فقلبوا الياءَ ألفًا بوجود أحد شرطيها ، وهو انفتاح ما قبلها ، وإذا كانوا قد قلبوا الياءَ السَّاكنة ألفًا مع انكسار ما قبلها ، فقالوا في النَّسب إلى الحِيرة : حارِيّ ، فقلْبُها مع وجود الفتحة قبلَها أسهلُ "(2) .

ثُمَّ أشار ابن الشَّجَرِيّ بعد هذا النَّصِّ إلى أنَّ ثمَّة رأيًا للبصريين مأثورًا عن الخليل ، مفاده أنَّ " أصل كائن:كأيِّن ، وذلك أنَّهم قدَّموا الياء الأولى ، وهي السَّاكنة المُدغمة على الهمزة ، فانفتحت الياءُ بانفتاح الهمزة ، وسكنت الهمزةُ بسكون الياء ، فصارت : كَيَأْيِنْ ، مثل كَيَعْيِنْ ، فلمَّا تحرَّكت الياءُ ، وقبلها فتحةُ الكاف انقلبت ألفًا ، والهمزة بعدها ساكنة ، فحُرِّكت الهمزة بالكسر ؛ لالتقاء السَّاكنين ، فصادفت كسْرتها كسرَة الياء بعدها ، فاستثقلوا أنْ يقولوا:كائِنْ ، كما استثقلوا أنْ يقولوا : مررتُ بقاضِيٍ ، فأسكنوا الياءَ ، فصادف سكونُها سكونَ النون بعدها ، فوجب حذْفُها لالتقاء السَّاكنين ، كما وجب حذفُ الياء من قاضٍ ؛ لسكونها وسكون التنوين ،

---

(1) البيت من بحر الوافر ، بديوانه 244 ، ويُنْظَر:كتاب الشعر 213 – 214 بهوامشه .

(2) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 160 ، والإكْعان فُتور النشاط :يُنْظَر:لسان العرب(كَعَنَ) .

فحذفوها ، فاتَّصلت الهمزة بالنون ، فصار كائنْ مثل قاضٍ "(1). وهو ما قال به ابن جنّي أيضًا نقلاً عن الخليل وأبي علي الفارسي(2)، ممَّا يدلُّ على أنَّ ثمَّة عبقريةً مُبكِّرة لدى الخليل ، أكّدها مَنْ جاءوا بعده ، تلك العبقرية التي يُفْهم من خلال عدم اعتراض ابن الشَّجَرِيّ عليها أنَّ ثَمَّة موافقةً منه على رأي الخليل ، في أصل كلمة (كائن) .

*ب – بيان أصل كلمة (ويكأنَّ) :*

أُشِيرَ إلى رأي الخليل فيما يتَّصل بأصل كلمة (ويْكَأنَّ) في المجلس السادس والأربعين ، حيث حديثُ ابن الشَّجَرِيّ عمَّا حُذِف منه إحدى اللَّامين ، نحو قولهم : وَيْلُمِّهِ ، فقال :"الأصل:وَيْلٌ ، لأُمِّه ، فحذفوا تنوينَه ، وأدغموا اللَّامَ التي هي لامُ الكلمة في اللَّام الجارَّة ، فصار في التَّقدير:ويْلٌ أُمِّه ، ثُمَّ حذفوا اللَّامَ المُدغمة وهمزة "أُمّ" ، فصار :وَيْلُمِّه ...ولمَّا جرى ذِكْرُ "وَيْ" في هذه المسألة رأيتُ إيرادَ الكلام فيها ، وإيضاحَ معانيها. قال المفسِّرون في قوله تعالى: :﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾(3) معناه:ألم تَرَ أنَّ الله ، ومثل ذلك قوله:﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾(4)، واختلف فيها اللُّغويّون، فقال الخليل:إنَّها "وَيْ" مفصولةٌ من "كأنَّ" والمراد التَّنبيه ، وإلى هذا ذهب يونس وسيبويه والكسائي ، وقال أبو سعيد السيرافي:"وَيْ" كلمةٌ يقولها المُتندِّمُ عند إظهار نَدامته ، ويقولها المُندِّم لغيره، والمُنَبِّه له ، ومعنى كأنَّ الله يبسط الرِّزق:التَّحقيق ، وإنْ كان لفظُه لفظَ التّنبيه، فالتقدير:تَنَبَّهْ! إنَّ الله يبسطُ الرِّزق، أي تَنَبَّه لبَسْطِ الله الرِّزق، قال الفراء :"معناها في كلام العرب التَّقرير ، كقولك لمَنْ تُقرِّره:أما ترى إلى صُنْعِ الله"، فكأنَّه قِيل:أمَا تَرى أنَّ الله يبسُطُ الرِّزقَ!"(5) .

ففي هذا النَّصِّ نلاحظ أنَّ ابن الشَّجَرِيّ قد أشار إلى اختلاف اللغويين تِجاه (ويكأنَّ) ، فنصَّ على رأي للخليل ، مفاده أنَّها عبارة عن "وَيْ" مفصولةٌ من "كأنَّ" والمراد التَّنبيه ، وهو ما ذهب إليه يونس وسيبويه والكسائي – على حدِّ قول ابن الشَّجَرِيّ – وغيرهم من اللغويين والمفسِّرين ،

---

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 160 –161 ، ويُنْظَر الكتاب 3 / 151 ، 332 ، وارتشاف الضرب 1 / 253 ، وآراء الخليل النحوية في ضوء كتاب العين صـ 41.

(2) يُنْظَر : الكامل في اللغة والأدب 1251 – 1252 ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص 393 ، وسر صناعة الإعراب 1 / 307 ، وإيضاح شواهد الإيضاح 1 / 263 –264 ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني 206 .

(3) سورة القصص ، من الآية 82 .

(4) السورة نفسها والآية .

(5) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 180 –181 ، 183 ، ويُنْظر :التمام في تفسير أشعار هذيل صـ15 – 16.

مشيرين إلى أنَّها كُتبت مُتّصلة بكاف التَّشبيه لكثرة الاستعمال (1) ، أمَّا الفرَّاء ، فقد حكى عن بعض النَّحويين أنَّها (وَيْك) موصولةٌ بالكاف ، و(أنّ) منفصلةٌ ، وهي (وَيكأنّ) تفيد التَّقرير(2) .

وبذلك نكون إزاء مذهبين ، قال بإزائهما ابن الشَّجَرِيّ :"وأقول : إنَّ كلَّ واحدٍ من هذين المذهبين ، مذهبي الخليل والفرَّاء وكذلك ما قاله أبو سعيد ، من أنَّ التَّقدير :تَنبَّه ؛ إنَّ الله يبسُط الرِّزق . كلهنّ يُخَرَّج على ما قاله المفسِّرون ، وأنَّ معنى قوله:ويْكأنَّ الله يبسط الرِّزق، معناه :ألَم تَرَ أنَّ الله يبسطُ الرِّزق ، وشاهد ذلك قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾(3)، فهذا تنبيهٌ على قُدرته ، وتقريرٌ لها . وقال غير هؤلاء من اللُّغويين : هي وَيْلكَ ، وحُذِفت اللَّام لكثرة استعمال هذه اللفظة في الكلام ، و"أنَّ" من قوله : ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ مفتوحة ، بإضمار اعْلَمْ ، واحتجُّوا بقول عنترة :

ولَقَدْ شَفَى نَفْسِي وأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفوارِسِ ويْكَ عَنتَرَ أَقْدِمِ

فالكاف على هذا القول ضميرٌ ، فلها موضعٌ من الإعراب . وقال آخرون :هي وَيْ :اسمٌ للفعل ، ومعناها: أتعجَّبُ ، كما تقول:وَيْ لِمَ فعلتَ هذا؟ فالكاف في هذا الوجه حرفٌ للخطاب،كالكاف في رُوَيْدَك ، فهي دالةٌ على أنَّ التعجُّب موجَّهٌ إلى مُخاطب ، لا إلى غائب ، وانفتحت "أنَّ" بتقدير اللَّام ، أي أتعجَّبُ ؛ لأنَّ الله يبسُطُ الرِّزق "(4).

وهو ما يتبيّن من خلاله أنَّ ثَمَّة رأيًا مُخالفًا للمذهبين السابقين ، يتزعمه الأخفش ، مفاده أنَّها عبارة عن (وَيْلكَ) ، ثُمَّ حُذِفت اللَّام لكثرة استعمال هذه اللفظة في الكلام ، و"أنَّ" من

---

(1) يُنْظَر: الكتاب 2 / 154 ، ومعاني القرآن للأخفش 472 ، والمسائل العضديات 60 – 61 ، ومجاز القرآن
2 / 112 ، وتأويل مشكل القرآن 526 – 527 ، والخصائص 3 / 169 – 170، وزاد المسير في علم التفسير
6 / 246 – 247 ، وتفسير القرطبي 6 / 5035 ، والبرهان في علوم القرآن 443/4 ، والبحر المحيط 7 / 130 –131، ورصف المباني 442 ، والجنى الداني في حروف المعاني 353 – 354 ، ومغني اللبيب 254 ، 409 ، وشرح المفصل4 / 76 – 78 ، 4 / 78 حيث رفض ابن يعيش رأي الكسائي القائل بأنَّ الأصل فيها (ويلك) فحذفت اللام تخفيفًا ، فقال: وهو بعيدٌ ، وليس عليه دليل ، وهو ما قال به الكسائي في معانيه ص 210 ، وبه أيضًا قال في تعليقه على قوله تعالى: ويكأنَّه لا يُفلح الكافرون : إنَّ القوم نُبِّهوا أو تنبّهوا ، فقالوا :وَي ، وقال الكسائي : (وي) فيه معنى التَّعجُّب ، وروى الكسائيُّ الوقف على (وي) وقال:كلمة تفجُّع ، وبذلك يكون له أكثر من رأي . ويُنْظَر : الجنى الداني 353 ، وخزانة الأدب 6 / 421 – 423 .

(2) يُنْظَر معاني القرآن 2 / 312 ، وخزانة الأدب 6 / 422.

(3) سورة الحج ، الآية 63 .

(4) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 184 ، ويُنْظَر : معاني القرآن للفرَّاء 2/ 312 – 313.

قوله:﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ مفتوحة ، بإضمار اعْلَمْ (1)، على نحو ما ورد في شعر عنترة في النَّص السابق ، وعليه فالكاف ضميرٌ ، له موضعٌ من الإعراب ، وهذا الرأي مردودٌ من جهة أنَّه " لو كانت (ويلك) لكانت (أنَّ) مكسورةً ، كما تقول : ويلك :إنَّه قد كان كذا وكذا" (2) . وثمَّة آخرون – كما ذكر ابنُ الشَّجَرِيّ – يرون أنَّها (وَيْ) التي هي اسمٌ للفعل ، ومعناها: أتعجَّبُ (3)، كما تقول:وَيْ لِمَ فعلتَ هذا ؟ والكاف على هذا الوجه حرفٌ للخطاب ، كالكاف في رُوَيْدَك ، فهي دالةٌ على أنَّ التعجُّب موجَّهٌ إلى مُخاطب ، لا إلى غائب ، وانفتحت "أنَّ" بتقدير اللَّام ، أي أتعجَّبُ ؛ لأنَّ الله يبسُطُ الرِّزق . وأمام هذه الآراء أظنَّ أنَّه آن الأوان كي أُعرِب عن رأيي الذي أؤيِّد فيه كُلاً من الخليل وسيبويه في قولهما السَّابق ، ولاسيّما أنَّ هذا الرأي هو ما ذهب إليه أغلب النُّحاة والمفسِّرين ، والمعنى " على أنَّ القوم انتَبهوا ، فتكلَّموا على قدر علمهم ، أو نُبِّهوا ، فقيل لهم :أما يُشْبِه أنْ يكون هذا عندكم هكذا ، وأمَّا المفسِّرون فقالوا : أَلَمْ تَرَ أنَّ الله" (4) ، و(وكأنَّ) ههنا لا يُراد بها التَّشبيه ، بل القطع واليقين" (5).

*ج . بيان أصل كلمة (مهما) :*

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل في أصل (مهما)،في المجلس الثَّامن والسِّتين،من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، حيث قال :" واخْتُلِف في "ما" مِن قولهم :"مهما" ، فقيل :إنَّ أصلَه : ماما ، فما الأولى هي الشَّرطية ، والثَّانية زائدةٌ للتوكيد ، كما زِيدَت في أينما ومتَى ما ، فاستثقلوا تكريرَ اللَّفظة بعينها ، فأبدلوا مِن ألف الأولى هاءً ، وهذا قولُ الخليل(6) . وذهب سيبويه إلى أنَّهم ركبَّوا "مهْ" مع "ما" ، وهي التي يُزْجَرُ بها فيقال:مَهْ مَهْ، ويُنوِّنونها ، فيقولون :مَهٍ يا هذا ، ركَّبوها مع "ما" بعد أنْ سلبوها المعنى الذي وُضِعَت له،وفي التَّنزيل:﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (7)، وقال زهير (8):

---

(1) يُنْظَر :معاني القرآن 2 / 312 – 313 ، والخصائص 3 / 170 حيث الإشارةُ إلى رأي الأخفش ، وزاد المسير 6 / 246– 247 ، والبحر المحيط 7/ 130 ، ومغني اللبيب 254 ، 409 ، وقطرب ومنهجه اللغويّ ص 24 – 25 حيث العرض لرأي الأخفش أيضًا .

(2) معاني القرآن وإعرابه 4 / 156 ، ويُنْظَر:رصف المباني 443 ، والجنى الداني 353.

(3) حكى الفرَّاء هذا الرأي في معاني القرآن 2 / 312 ، ويُنْظَر : البحر المحيط 7 / 131.

(4) الكتاب 2 / 154، ويُنْظَر:معاني القرآن وإعرابه 4 / 157 حيث تأييد الزَّجَّاج أيضًا لهما ، وتأويل مشكل القرآن 526.

(5) شرح المفصل 4 / 76، ويُنْظَر : الخصائص 3 / 169 ،.

(6) يُنْظَر:الكتاب 3 / 59 – 60 .

(7) سورة الأعراف ، الآية 132 .

(8) البيت من الطويل ، بديوانه51 ، بشرح ثعلب.

ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرِئٍ مِنْ خَليقةٍ وإنْ خالَها تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ"(1).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ(مهما) اسم شرطٍ ، لِمَا لا يعقل ، تجزم فعلين ،أحدهما فِعل الشرط ، والآخر جوابه وجزاؤه ، اختُلِف بشأنها ، فرأى الخليل أنَّ أصلها : ماما ، فما الأولى هي الشَّرطية ، والثَّانية زائدةٌ للتوكيد، كما زِيدَت في أينما ، نحو فوله تعالى:﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ (2)، ومتَى ما ، نحو قولك :متى ما تأتِني آتِك ، فاستثقلوا تكريرَ اللَّفظة بعينها ، فأبدلوا مِن ألف الأولى هاءً ، قال الرضي:"وقال الخليل: هي "ما" أُلحقت بها "ما" كما تُلْحق بسائر كلمات الشرط ، نحو : متى ما ، وإمَّا ، ثُمَّ استُكرِه تتابع المثلين ، فأبدل ألف "ما" الأولى هاء ؛ لتجانسها في الهمس ، وقول الخليل قريبٌ ، قياسًا على أخواتها"(3) .

أمَّا سيبويه ، فقد أشار ابن الشَّجَرِيّ إلى أنه يرى أنَّهم ركبَّوا "مهْ" مع "ما" ، وهي التي يُزْجَرُ بها فيقال:مَهْ مَهْ ، ويُنوِّنونها ، فيقولون :مَهٍ يا هذا ، ركَّبوها مع "ما" بعد أنْ سلبوها المعنى الذي وُضِعَت له ، على نحو ما ورد في الآية الكريمة ، وقول زهير . وإزاء ذلك أرجِّح قول الخليل – وهو ما رجّحه – الرَّضيُّ (4)، بالإضافة إلى أنَّ ما لا يحتاج إلى سلبٍ أولى ممَّا قيل فيه بالسَّلب ، والقول بأنَّ (ما) الأولى أُبْدِلت ألفُها هاء أولى من كونها (مَهْ) مع ما؛لأنَّه لا مجال للزَّجر في الشَّرط.

*د – تبيين أصل المقلوب في الميزان:*

أومأ ابن الشَّجَرِيّ إلى مذهب الخليل فيما يتَّصل ببيان أصل المقلوب في الميزان ، في كلمة (أشياء) ، وذلك في مقابلة مذهب الأخفش والفرَّاء ، صدد حديثه عن حذْف الهمزة لامًا ، في موضعين من المجلس الثَّامن والأربعين ، حيث قال:" وحذفوها من "أشياء " في قول أبي الحسن الأخفش وقولِ الفرَّاء (5) ، اتَّفقا على أنَّ أصلها أشْيِئاء ، بوزن أفْعلاء ، فحُذفت الهمزة التي هي

---

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 571 ، ورأي سيبويه قال به الأخفش في المساعد 3 / 137 ، والزجاج في معانيه 2 / 369 ، والنحاس في إعرابه 2 / 146 .

(2) سورة النساء ، من الآية 78 .

(3) شرح الرضي على الكافية 4/ 88 ، ويُنْظَر : الكتاب3 / 59 –69 ، ومشكل إعراب القرآن 2 /335 ، وارتشاف الضرب 1863 .

(4) يُنْظَر :شرح الرضي على الكافية 4/ 88 ، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه 69 .

(5) يُنْظَر :معاني القرآن للفراء 321/1 ، والكتاب 3 / 564 ، 4 / 380 ، والمقتضب 168/1 ،ومعاني القرآن وإعرابه 212/2 ، والإنصاف 813 ،والمنصف 2 / 94 –101 حيث عرْضه المسألة وردُّه على الفرَّاء وغيره ، والممتع 513 – 517 ، وشرح الشافية 1 / 21 –32 ، والدر المصون 4 / 434 – 440 ، واللسان ( شيأ ).

لام ، فوزنها الآن : أفْعاء ، فعوُرِضا بأنَّ الواحدَ مثاله فَعْل ، وليس قياسُ فَعْل أنْ يُجمَع على أفعلاء ، فاحتجَّا بقولهم في جمع سَمْح :سُمحاء ، ورُوِي عن الفرَّاء أنَّه قال: أصْلُ شَيْءٍ شَيّئ ، كَهَيّن ، وخُفِّف كما خُفِّف هَيّن ، إلاَّ أنَّ شيئًا أُلْزِمَ التَّخفيفَ ، ولمَّا كان أصلُه فَيْعِل ، جمعوه على أفعِلاء ، كهيّن وأهوِناء ، وقوله في شيءٍ :إنَّ أصله التثقيل ، دَعْوَى لا دليلَ عليها . وذكر أبو علي في التكملة مذهب الخليل وسيبويه ، في أشياء ، ثُمَّ قال:وقد قيل فيه قولٌ آخر ، وهو أنْ يكون أفعِلاء ، ونظيره سَمْحٌ وسُمحاء (1)، وحُذِفت الهمزةُ التي هي لامٌ حذفًا ، كما حُذِفت من قولهم : سوائية ، حيث قالوا :سَوَاية ، ولَزِم حذْفُها في أفعلاء لأمرين ، أحدهما تقاربُ الهمزتين ، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة مفردةً ، فجديرٌ إذا تكرَّرت أنْ يلزَمَ الحذف " (2).

ففي هذا النَّصِّ إشارةٌ إلى رأي الخليل وسيبويه .لكن ما مذهب الخليل وسيبويه المُشار إليه آنفًا ؟ قال سيبويه :" وسألته عن مَسائية ، فقال:هي مقلوبة . وكذلك أشياءُ وأشاوَى ، ونظير ذلك من المقلوب قِسِيٌّ ، وإنَّما أصلها قُوُوسٌ ، فكرهوا الواوين والضَّمتين "(3) ، أي أنَّ " القياس فيه شيئاء ؛ ليكونَ كالطَّرْفاء ، فاسْتثقلَ تقارُبَ الهمزتين ، فأُخِّرتْ الأولى ، التي هي اللَّام إلى أوَّلِ الحرف ، كما غيَّروها بالإبدال في ذوائبَ ، وبالحذفِ في سَوايةٍ ، وإنْ لم تَكُنْ مُجْتَمِعةً مع مثلها ولا مُقاربةً لها ، فصارت أشياءُ كطَرْفاءَ وَوَزْنُها من الفعل لَفْعاءُ . والدَّلالة على أنَّها اسمٌ مفرد ، ما رُوِي في تكسيرها على "أشَاوَى" فكسَّروها كما كسَّروا صَحَارَى ، حيث كانت مثلها في الإفراد " (4) . وهو ما يمكِّننا من خلاله ترجيح مذهب الخليل وسيبويه على مذهب الأخفش والفراء ، فالكلمة لم تُحذف لامها ، بل قُدِّمت الهمزة الأولى (لام الكلمة) مكان الفاء ، ونتيجة هذا القلب المكاني مُنعت الكلمة من الصَّرف ، حيث صارت بعد القلب (لفعاء) وهو ممنوعٌ من الصَّرف ؛ لانتهائه بألف التأنيث الممدودة ، ولعلّه من المفيدِ الإشارةُ إلى أنَّ سببَ هذا القلب هو اجتماعُ همزتين في الطرف ، بينهما ألف ، والألف مانعٌ غير حصين ؛ ممّا أدى إلى وجود ثِقَلٍ

---

(1) يُنْظَر:الإنصاف 813 – 820 حيث سَرْد المسألة كاملة ، والتكملة 342 ، واللسان (شيأ – سمح) ، وهامش 3 من أمالي ابن الشَّجَرِيّ 205/2 .

(2) يُنْظَر :أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 208 .

(3) الكتاب 4 / 380 ، ويُنْظَر 3 / 564 ، ومعاني الزجاج 2 / 212 حيث قوله : " ويُصَدّق قولَ الخليل جمعهُم أشياء على أشاوى ، وأشَايَاه ، وقول الخليل هو مذهب سيبويه وأبي عثمانَ المازني وجميع البصريين إلاَّ الزيادي منهم ، فإنَّه كان يميل إلى قول الأخفش".

(4) التكملة 342 .

، ترتّب عليه قَلْبُ الهمزة (لام الكلمة ) قلبًا مكانيًّا إلى مكان الفاء (1). وكلام أبي عليّ السَّابق هو ما نقله ابن الشَّجَرِيّ بعد ذلك مُفصِّلاً ما أجمله فيما سبق ، فيما يتصل بمذهب الخليل وسيبويه في أشياء مُشيرًا إلى أنَّ أشياء " يتجاذبها أمران :الإفراد والجمع ، فالإفراد في اللَّفظ ، والجمع في المعنى ، كطَرْفاء وقَصْباء وحَلْفاء ، هُنَّ في اللَّفظ كصَحْراء ، وفي المعنى جمع طَرَفة وقَصَبة وحَلِفَة ، بِكَسْر لامها وفَتْحه على الخلاف ، وكذلك أشياء ، لَفْظُها لفظُ الاسم المُفرد ، من نحو صحراء ، وهي في المعنى جمعُ شيء ، ودليل ذلك ما ذكره أبو عليّ مِنْ قولهم في جمْع أشاوَى كصحارَى ، وأصله أشايا ، كما تقول العامّة ، فأبدلوا الياء واوًا ، على غير قياس ، كإبدالها واوًا في قولهم جَبَيْتُ الخراجَ جِباوة ، ودليلٌ آخر ، وهو قولُهم في تحقيرها :أُشيَّاء ، كصُحَيْراء ، ولو كانت جمعًا لفظًا ومعنًى ، وجب أنْ يُقال في تحقيرها : شُيَيّئات ، ويدلُّ على أنَّها في المعنى جمعٌ ، إضافة العدد إليها ، في قولهم : ثلاثة أشياء ، ولو كانت اسمًا مفردًا لفظًا ومعنى ، لم تَجُز إضافة العدد إليها ، ألا ترى أنَّه لا يجوز : ثلاث صحراء،ولم يأتِ إضافة العدد إلى مفرد إلاَّ إلى مائة ، في قولهم :ثلاث مائة،كما جاء:﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ﴾(2)، وكان القياس:ثلاثَ مِئين ، أو مئات"(3) ، وهو ما يتَّضح من خلاله تأييد ابن الشَّجَرِيّ لوجهة نظر الخليل وسيبويه في لام أشياء،ذلك الرَّأي الذي نؤيّده أيضًا .

## ***المَطْلَب الثَّاني :أبنية الأسماء***

جاءت الإشارة إلى الخليل فيما يتَّصل بأبنية الأسماء في المجلس الثاني والستين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ صدد تناولِهِ قول الرَّضِيّ (أبو الحسن محمد بن موسى المُوسَويّ) :

مَازِلْتُ أَطَّرِفُ المنازِلَ بالنَّوى ... حتَّى نَزَلْتُ مَنَازِلَ النُّعمانِ

بالحِيْرَةِ البَيْضاءِ حيثُ تقابَلَتْ ... شُمُّ العِمَادِ عَرِيْضَةُ الأَعْطَانِ

باقٍ بها حَظُّ العُيونِ وإنَّمــا ... لا حَــظَّ فيها اليومَ للآذانِ

وَعَرَفْتُ بينَ بيوتِ آلِ مُحَـرِّقٍ ... مأوَى القِرَى ومَواقِدَ النِّيرانِ

ومَنَاطَ ما اعْتَلَقُوا مِنَ البِيْضِ الظُّبَى ... ومُجرَّمًا سَحبُوا منَ المُرَّانِ

---

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2/ 209 – 210 ، ويُنْظَر هامش 5 ص 341 من التكملة ،حيث إشارة المحقق إلى ما ذكره الجرجاني في شرحه على التكملة ، ويُنْظَر أيضًا المقتصد في شرح الإيضاح2 /984 .

(2) سورة الكهف ، من الآية 25 .

(3) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2/ 209 – 210 .

فقد علَّق على البيت الأخير بقوله : " المَناطُ :المُعَلَّق ، مَفْعَلٌ ، من قولهم:نُطْتُ الشَّيءَ بالشَّيءِ:إذا علَّقتَه به . وظُبَى السُّيوف:مضارِبُها ، واحدتها ظُبَة ... والمُرَّان:الرِّماح ،واحِدتُها مُرَّانةٌ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكون مِثالُه فُعْلان ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكون المُراد به فُعَّال ، وحُجَّة القول الأوَّل كثرةُ زِيادَةِ الألفِ والنُّون ، فيكونُ كغُفْران ، في الأحداث ، وكعُرْيان في الأوصاف ، وكعُثْمان في الأعلام .وحُجَّة القول الثَّاني أنْ يُحْمَلَ على كثرة مجيء النَّبات على فُعَّال ، كعُنَّاب وكُرَّات وحُمَّاض وخُبَّاز ، وعلى ذلك وقع الخِلافُ في رُمَّان ، بين الخليل والأخفش ، فذهب الأخفش إلى أنَّه فُعّالٌ"[1] .

والمُتمعِّن في هذا النَّصِّ يجد أنَّ ثَمَّة نصًّا على أنَّ الخليل يرى أنَّ (رُمَّان) – مثلها مثل (مُرَّان) في الشِّعر السَّابق –على مثال (فُعلان) ، على اعتبار مجيء الألف والنُّون بعد ثلاثة أحرف ، فهما زائدتان ، إلى أنْ يقوم دليلٌ من اشتقاقٍ أو غيره على أنَّ النُّون أصلية ، حيث إنَّ (رُمَّان) مجهول الأصل لدى الخليل ، وبناءً على ما سبق يمنعه من الصَّرْف ، قال سيبويه : " وسألتُه عن رُمَّان ، فقال :لا أصرفه ، وأحملُه على الأكثر إذا لم يكن له معنًى يُعرَف "[2] ، بينما يرى الأخفش أنَّ وزنه (فُعّالٌ) ، اتِّكاءً على أنَّ النون أصلية ؛ ومن ثَمَّ يصرفه .

وأمام هذين الرأيين للخليل والأخفش يمكن ترجيح رأي الخليل ، فقد جاء في المنصف " قال أبو الفتح : يقول:إذا وَجَدْتَ كلمةً في صدرها ثلاثةُ أحرُفٍ من الأصْلِ ، وفي آخرها ألِفٌ ونونٌ ، فاقضِ بزيادة الألفِ والنُّون، وإنْ لم تعرف الاشتقاق ؛ لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرِفَ اشتقاقه ، نحوُ :سِرْحانٍ ، وسَعْدان . وليس يريد أنَّك كُلَّما وجَدت اسماً في آخره ألِفٌ ونون قضيتَ بزيادتهما ، هذا خطأ ...ألا ترى أنَّ النُّون في فَدّانٍ ، وعِنَانِ ، وسِنانٍ :لامٌ ، وليست زائدة . وكذلك إنْ كانت الكلمة مكرَّرة ، حكمت بأنَّ النُّون غيرُ زائدةٍ ... وكذلك لو جاء شيءٌ نحو (رُمَّان ، ومُرَّانٍ) لم تقضِ بزيادة النون إلاَّ بثَبَت ؛ لأنَّه يجوزُ أنْ تكون النُّونُ أصلاً ، وإنْ قضيت بزيادة نونه بغير ثَبَتٍ ، فهو وجْه ، ألا ترى أنّ في الحديث : " أنَّ قومًا من العرب أتَوْا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال لهم:مَنْ أنتم؟ فقالوا نحن بنو غَيَّان. فقال لهم :بَلْ أنتم بنو رَشْدان " أفلا تراه عليه السلام كيف تكرَّه هذا الاسم ؛ لأنَّه جعله من الغي ، يدل على ذلك قوله :بل أنتم بنو رَشْدان ؛ لأنَّ الرُّشْدَ ضِدُّ الغَيِّ . فقد دلّ هذا من مذاهب العرب على أنَّه إذا

---

(1) السَّابق 2 / 448 ، والأبيات من بحر الكامل .

(2) الكتاب3/ 218 ، ويُنْظَر:الأصول 85 – 86 ، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 448 هامش 2 حيث تعليق المحقق .

جاء مُضاعَفٌ في آخره أَلِفٌ ونونٌ ، نحو رُمَّان ، وعِدّانٍ ، وإبَّانٍ ، فسبيلك أنْ تحكم فيه بزيادة النون"[1] .

وهو الصَّحيح بدليل السَّماع والقياس ، فقد قال ابن عصفور:"والصَّحيح أنَّه ينبغي أنْ تُجعَل الألف والنُّون زائدتين ، بدليل السَّماع ، والقياس : أمَّا القياس، فإنَّ النُّون اختصّتْ زيادتها في هذا الموضع ، أو ثالثة ساكنة ...وأحدُ المُضعَّفين زائد حيث كان .وما اختصّت زيادتُه بموضعٍ كان أولَى بأنْ يُجعَل زائدًا ممَّا لم يَختصّ ، ألا ترى أنَّ الهمزة في أَفْعى قضينا عليها بالزِّيادة ، وعلى الألف بالأصالة ؛ لأنَّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة ، والهمزة لم تكثُر زيادتها إلاَّ أوَّلاً خاصّة ؟ فكان المُختصُّ يَشْرَك غير المختص بكثرة زيادته في ذلك الموضع ، ويزيد عليه بقوّة الاختصاص . وأمَّا السماع فقوله عليه السَّلام ، للقوم الذين قالوا له :"نحنُ بَنُو غَيَّانَ"، فقال لهم ، عليه السَّلام:"بَلْ أنتُم بَنُو رَشْدَانَ".ألا تراه ، عليه السلام ، كيف تَكرَّه لهم هذا الاسم ؛ لأنَّه جعله من الغيّ ، ولم يأخذه من الغَين ، وهي السَّحاب؟ فقد دلَّ هذا على أنَّه إذا جاء مضاعف ، في آخره أَلِفٌ ونون مثل رُمَّان ، أنَّه ينبغي أَنْ يُقضى عليه بزيادة الألف والنُّون ، إلاَّ أنْ يقوم دليلٌ على أنَّ النُّون أصليةٌ ، نحو مُرَّان ، فإنَّ الخليل ذهب إلى أنَّ نونه أصليّة ؛ لأنَّه مُشتقٌّ من المَرانة التي هي اللِّين"[2] .

أمَّا عن رأي الأخفش ، فقد أشار إليه ابن عصفور أيضًا بعد النصِّ السابق ، فقال :"ومنهم مَن شرط ألاَّ يكون ما قبل الألف مضاعفًا ، ممَّا قبل الألف منه ثلاثةُ أحرف ، وألاَّ يكون مع ذلك مضمومَ الأوَّل اسمًا لنباتٍ ، نحو رُمَّان ؛ لأنَّ مثل هذا عنده ينبغي أنْ تكون نونه أصليَّة ، ويكون وزنه "فُعَّالاً" ، لأنَّه قد كثُر في أسماء النَّبات "فُعَّالٌ" ، نحو : حُمّاض وعُنّاب وقُثّاء ، فحملَه على ما كثُرَ فيه . وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ زيادة الألف والنون في الآخر أكثرُ من مجيء اسم النبات على "فُعَّال" ؛ ألا ترى أنَّ ما جاء من الأسماء –أعني أسماء النبات– على غير وزن"فُعَّال" لا ينضبط كثرةً ، وإنْ كان "فُعَّال" قد كثُرَ ، واطّرد " [3]. وهو الأمر الذي يبرهن على أنَّ ثَمَّة عبقرية لدى الخليل ، يعكسها هذا النوع من التفكير الصَّرفيّ ، ذلك التَّفكير الذي أيّده عبد

---

(1) المنصف 1/ 133 – 134 .

(2) الممتع 1 / 172 – 173

(3)الممتع 1 / 173 ، ويُنْظَر: الكتاب 3 / 218 ، 4 / 38 .

القاهر الجرجاني أيضًا ، وابن جنّي ، والدكتور عضيمة ، وأنكره صاحب الخلاف النحويّ في المقتصد [1].

## المَطْلَب الثَّالث: أبنية الأفعال

جاءت الإشارة إلى الخليل فيما يتَّصل بأبنية الأفعال في موضعين : أولهما ما جاء في المجلس الحادي والعشرين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ صدد تناولِهِ خمسةَ عشرَ بيتًا من قصيدةٍ لابن أحمرَ الباهلي، أولها [2] :

أَبَتْ عَيْناكَ إلاَّ أنْ تَلَجَّا وتَخْتالا بمائِهما اخْتِيالا

كأنَّهما شَعِيبا مُسْتغيثٍ يُزَجِّي ظالعًا بهما ثِقالا

فممَّا جاء في تعليقه قوله: " قوله : أَبَتْ عَيْناكَ إلاَّ أنْ تَلَجَّا ...دخلت "إلاَّ هاهنا مُوجبةً للنفي الذي تضمَّنه هذا الفِعل ...وقولهم :أبَى يأبَى ، ممَّا شذّ عن القياس ؛ لمجيئه على فَعَلَ يَفْعَل ، بفَتْح العين من الماضي والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حُروف الحَلق ، وكان قياسه :يأبِي ، مثل يأتِي (3)...وقد حُكِيت حروفٌ أُخَرُ مُتَأوَّلة ، وهُنَّ سَلا يَسْلاَ ، وقَلَى يَقْلَى ، وغَسَا اللَّيلُ يَغسا ، وجَبَا يَجْبَا ، من قولهم : جَبا الخراجَ يَجْباه ، ووجْه تأوُّلها أنَّ بعضَ العرب قالوا :سَلِيَ يَسْلَى ، مثل رَضِيَ يَرْضَى ، وقال آخرون:سَلا يَسْلُو ، مثل خَلَا يَخْلُو ، فركَّبت طائفةٌ ثالثةٌ من اللُّغتين لغةً ثالثة ، وأخذوا الماضي من لُغة مَنْ قال:سَلا ، والمُستقبل مِنْ لُغة مَنْ قال :يَسْلَى ...وجاء من الصَّحيح على طريقة هذه الأحرف حرفان ، أحدهما قولُهم على القياس:قَنَط يَقْنِط ، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقَنِطَ يَقْنَطُ ، مثل عَلِمَ يَعْلَمُ ، وقال آخرون :قَنَطَ يَقْنَطُ ، مثل مَنَعَ يَمْنَعُ ، فأخذُوا الماضِيَ مِنْ لغة مَنْ فَتَح عينَه ، والمستقبل مِنْ لُغة مَنْ فتَح عينَه . والحرف

---

(1) يُنْظَر:المُقتصد في شرح الإيضاح ص 1001 – 1002 ، والمخصص 3/ 140 ، والمغني في تصريف الأفعال ص 89 ، والخلاف النحويّ في المقتصد ص 139– 141.

(2) البيتان من بحر الوافر ، والمرادُ بـ (تَلَجَّا) لَجَاجُ العينين في البُكاء ، وتختال بمائهما:من قولهم:اختالت السَّماء وتخيّلت وأخالتْ وخيَّلتْ:إذا تهيّأت للمطر . وقوله :( كأنَّهما شَعِيبا مُسْتغيثٍ) شبَّه عينيه بشَعِبَيْ رجُلٍ استغاث بالماء لشدَّة عطشه وعَطَشِ أهله، وإذا كان كذلك بالغ في مَلْءِ سِقائه. والشَّعيب:المَزادةُ الضَّخمة ، وقال بعضهم:السِّقاء البالي . وقوله:( يُزَجِّي ظالعًا بهما ثِقالا):أي يسوقُ بالمَزَادتينِ بعيرًا غامزًا بطيئًا ، وإذا كان بهذين الوصفين كان انصبابُ الماءِ أكثر . يُنْظر :أمالي ابن الشَّجريّ 212/1 .

(3) يُنْظَر :الكتاب 105/4 – 106 ، وإصلاح المنطق 217 – 218، وتهذيب إصلاح المنطق 505 – 506 ، وأدب الكاتب 482 – 483 ، وليس في كلام العرب 28 – 29، وشرح الشافية للرضي 1 /123 – 124 ، والشافية في علم التصريف ص 23، والمزهر 2/ 92 ، والبحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة صـ 181 – 181 .

الآخر لَحِقهُ الشُّذُوذ مِنْ جهتين ، وذلك قول بعضهم : رَكِنْتُ أَرْكَنُ ، مثل رَكِبْتُ أَرْكَبُ ، قال الخليل :هي لغةُ سُفْلَى مُضَر ، وقولُ آخرين :رَكَنْتُ أرْكَنُ ، مثل خرجْتُ أخرُج ، وركَّبت قبيلتان أخْريانِ من اللُّغتين لُغيَّتيْن نادِرَتين ، فقالتْ إحداهما:رَكَنْتُ أرْكَنُ ، مثل سألتُ أسألُ ، وقالت الأخرى:رَكِنْتُ أرْكُنُ ، بكسر العين من الماضي وضمِّها من المستقبل ، وهذه أوغلُ في الشذوذ ، ومثلُها ما حُكِي عن ناسٍ قليل أنَّهم قالوا : فَضِلَ يَفْضُلُ "(1) .

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ابن الشَّجَرِيّ يتحدث في هذا الموضع عن مجيء عين المضارع في (فَعَلَ يَفْعِلُ) مفتوحةً ، حيث قيل: أَبَى يأبَى على مثال (فَعَلَ يفْعَلُ) ، وليست عينه ولا لامه من حُروف الحَلق ، وهو ما حُكِي في أفعالٍ أُخر مُعتلّة اللام مُتَأوَّلة ، على نحو ما أورده ، ثُم بيّن أنَّه قد أتى من الصحيح على طريقة هذه الأحرف (الأفعال) فعلان، أحدهما على القياس ، وهو (قَنَطَ يقْنِطُ) ، والآخر قول بعضهم رَكِنْتُ أَرْكَنُ ، على مثال فَعِلْتُ أَفْعَلُ ، مُستشهدًا برأي الخليل هنا – دون تعليقٍ عليه ، في إشارةٍ إلى موافقته – حيث قال الخليل : إنها لُغة سُفلى مُضَر، وهو ما جاءت الإشارة إليه في الكتاب ، حيث أشار سيبويه إلى أنه من قول الخليل ، وهو شاذٌّ من بابه ، وهو ما أشار إليه ابن خالويه وغيره (2) ، ممّا يجعل قول الخليل في الأمالي :( إنها لُغة سُفلى مُضَر) من باب الجديد عمَّا في كتاب سيبويه (3) ، على الرَّغم من شعوري بأنَّ التعميم في قوله (سُفلى مُضَر) كان يحتاج إلى تحديد ، فالمعروف أنَّ مُضَر ينتهي إليها نَسَبُ قبائل كثيرة ، نحوُ تميم وأَسد وهُذَيل وقيس ، وكلُّ قبيلة منها فروعٌ (4).

***أمَّا الموضع الآخر*** الذي جاءت فيه الإشارة إلى رأي الخليل ، فيما يتّصل بأبنية الأفعال ، فقد كان في المجلس الثَّامن والخمسين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ صدد تناولِهِ مسائلَ ، اسْتُفْتِي فيها ، بعدَ ما اسْتُفْتِيَ المُكَنَّى بأبي نِزار ، الحسن بن صافي البغدادي الشافعي المعروف بملك النُّحاة ؛ ومن ثَمَّ ذيَّل أبو نزار فتواه بجواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، فجاء

---

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ208/1 –210، ويُنْظَر:الكتاب 40/4 ،والاشتقاق 64، والمنصف256/1، وشرح المفصل 7 / 154 ، والمقصود بالحرف في نصّ ابن الشَّجريّ الفِعْلُ.

(2) يُنْظَر : ليس في كلام العرب ص 28 – 29 ، والبحر المحيط 268/5 ، وأدب الكاتب 422،483 ، ولُغات قيس 1/ 222.

(3) يُنْظَر : الكتاب 4 / 38 – 40 ، وهامش 1 من الكتاب 4 / 40 .

(4) يُنْظَر : لُغات قيس 1/ 222

– على حدِّ قول ابن الشَّجَرِيّ– بخلاف ما عليه أئمة النَّحويّين أجمعين [1] ، فقال:نُسخة جوابِ الجاهلِ المُكَنَّى بأبي نِزار ...**وأمَّا "أَمَلَ وَيأْمُلُ" فلا يجوز** ؛ لأنَّ الفعلَ المضارع إذا كان على يَفْعُل ، بضمِّ العين ، كان بابه أنَّ ماضيَه على فَعَل ، بفَتْح العين ، وأمَلَ ، لم أسمعه فِعلاً ماضيًا ...وكتب أبو نِزار النَّحويّ :نُسخة جوابِ الشَّيخ أبي منصور موهوب بن أحمد : ... وأمَّا أمَلَ يأْمَلُ ، فهو آمِلٌ ، والمفعول مأمولٌ، فلا ريب في جوازه عند العلماء، وقد حكاه الثِّقات ، منهم الخليل وغيره ، والشاهد عليه كثير " [2] . هذا وممّا جاء في تعليق ابن الشَّجَرِيّ على قول أبي نزار ما جاء في قوله : " وأمَّا قولُهُ في أمَلَ ويأمُلُ ، إنَّهما لا يجوزان عنده ؛ لأنَّه لم يَسمع في الماضي منهما أَمَلَ ، خفيفَ الميم ، فليت شِعْري ما الذي سَمِع من اللُّغة ووعاه حتَّى أنكر أنْ يفوتَه هذا الحرفُ؟ وإنَّما يُنكرُ مثلَ هذا مَنْ أنعم النَّظر في كُتب اللغة كلِّها ، ووقف على تركيب "أ م ل" في كتاب العين ، للخليل بن أحمد ، وكتاب الجمهرة ، لأبي بكر بن دُريد ، والمجمل ، لأبي الحسين بن فارس ...وغير ذلك من كتب اللغة ، فإذا وقف على أمهات كُتب هذا العلم ، التي استوعب كلُّ كتابٍ منها اللغة ، أو مُعظمها ، فرأى أنَّ هذا الحرف قد فات أولئك الأعيان ، ثُمَّ سَمِع قولَ كعب بن زهير :

والعفوُ عند رسول الله مأمولُ

سلَّم لكعبٍ ، وأذعن له ، صاغرًا قمِينًا . فكيف يقول مَنْ لم يتولَّجْ سمْعَه عشرةُ أسطرٍ من هذه الكتب التي ذكرتُها :لم أسمع أَمَلَ ، ولا أُسَلِّم أنْ يُقال : مأمُول؟ "(3) . وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ثَمَّة إقرارًا من الخليل بأمَلَ يأمُلُ ، على مثال فَعَلَ يفْعُلُ ؛ ومن ثَمَّ كان اتِّكاء ابن الشَّجَرِيّ على ما قاله الخليل وغيره (4) ، في الردِّ على أبي نِزار .

## ***المَطْلَب الرابع:وضْعُ صيغة الجمع موضعَ صيغة المثنَّى***

جاءت الإشارة إلى الخليل بن أحمد فيما يتَّصل بوضْع الجمع موضعَ المثنَّى في المجلس الثَّاني ، حيث قال ابن الشَّجَرِيّ:" والتثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب :تثنيةٌ لفظيّةٌ ، وتثنيةٌ معنوية وردت بلفظ الجمع ، وتثنيةٌ لفظيّةٌ كان حقُّها التَّكرير بالعطف . فالضَّرب الأول عليه مُعظم

---

(1) يُنْظَر : أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1/ 363 ، وهامش 3 من الصفحة نفسها للمحقق ، وانباه الرواة 340/1 – 345 .

(2) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2/ 364 .

(3) السَّابق 2 / 370 – 371 ، ويُنْظَر 2 / 371 – 372 حيث استكمال ابن الشَّجَرِيّ نقدَه أبا نِزار .

(4) يُنْظَر : العين (أمل) 1/ 86 ، والكتاب 4 / 38 ، وتهذيب اللغة ، ولسان العرب (أمل) ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه 381 – 382 .

الكلام ، كقولك في رجل رجلان ، وفي زيد : زيدان . والضَّرب الثَّاني :تثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر ، تقول : ضربت رءوس الرَّجلين ...فتجمع وأنت تريد رأسين ...ومن ذلك في التَّنزيل قوله جلَّ ثناؤه:﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (1) وجرَوا على هذا السَّنَن في المُنفصل من الجسد ، فقالوا : مدّ الله في أعماركما ، ونسأ الله في آجالِكما ، ومثلُه في المُنفصل فيما حكاه سيبويه : ضَعْ رِحالَهُما . ومن العرب مَنْ يعطي هذا كلَّه حقَّه من التثنية ، فيقولون:ضربت رأسيهما ...والجمع في هذا ونحوه هو الوجه ، كما جاء في التنزيل:﴿قَالاَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ (2) ، وجمع هِمْيان بنُ قُحافة بين اللُّغتين في قوله (3) :

ومَهْمِهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهراهُما مِثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

المَهْمه :المفازةُ الخرقاء ، والقَذَفُ والقذيف : البعيد ، والمَرْتُ :كلُّ مكانٍ لا يُنْبتُ مَرْعًى . ورُبّما استغْنَوا في هذا النَّحو بواحد ؛ لأنَّ إضافة العضو إلى اثنين تُنْبئ عن المُراد ، كقولك :ضربتُ رأس الرَّجلين ، وشققتُ بَطْنَ الحَملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلاَّ في الشِّعر ... قال سيبويه(4):وسألتُه ، يعني الخليل ، عن قولهم : ما أحسنَ وجوهَهُما ، فجمعوا وهم يردِّدون اثنين ، فقال :لأنَّ الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين:نحن فعلنا ذاك ، ولكنهم أرادوا أنْ يُفرِّقوا بين ما يكون مفردًا ، وبين ما يكون شيئًا من شيء "(5).

فالنَّاظر في هذا النَّصِّ يجد أنَّ ابن الشَّجَرِيّ قد أشار إلى أنَّ ثَمَّة تثنية لفظيةً ، كقولنا : رجلان ، في تثنية رجل ، وثَمَّة ضربٌ ثانٍ من التثنية ، وهو التثنية المعنوية ، أي وَضْعُ صيغة الجمع موضع صيغة المُثنى ، فيما هو آحادٌ من الجسد ، وفي المُنفصل عنه أيضًا ، مُشيرًا إلى أنَّ من العرب مَنْ يُعطي هذا كلَّه حقّه من التثنية ...إلخ . هذا ، وقد رجَّح ابنُ الشَّجَرِيّ استخدام صيغة الجمع في هذا ونحوه ، مُستشهدًا بالقرآن والشِّعر ، ولكي يُدعِّم كلامه لجأ إلى عبقرية الخليل بن أحمد ، فيما نقله عنه سيبويه ، تلك العبقرية التي تفيد بأنَّ العرب استحسنوا وضع الجمع في موضع التثنية لِما بينهما من تقارُب ، بالإضافة إلى كراهتهم الجمع بين تثنيتين في اسمٍ واحد ؛ ومن ثَمَّ غيّروا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع .

---

(1) سورة التحريم ، من الآية 4 .

(2) سورة الأعراف ، الآية 23 .

(3) البيت من بحر السَّريع ، وهميان هو همیان بن قحافة السعدي، من بني عوافة بن سعد، من تميم : شاعر راجزٌ، كان في العصر الأموي :يُنْظَر : الأعلام ، للزركلي 8/ 95 .

(4) يُنْظَر : الكتاب 2 /48 .

(5) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 15 – 17 .

ولكي يُعْزى الفضل لأهله في تفسير نصِّ الخليل، فإنَّه يؤنسني ما قاله ابن الشَّجَرِيّ نفسُه ، حيث قال: " والقول في تفسير هذه الحكاية : أنَّهم قالوا: ما أحسْنَ وجُوه الرَّجلين ، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين ، كما قال الاثنان : نحن فعلنا ، ونحن إنَّما هو ضميرٌ موضوعٌ للجماعة ، وإنَّما استحسنوا ذلك لِمَا بين التثنية والجمع من التقارب، من حيث كانت التثنية عددًا تركَّب مِن ضمِّ واحدٍ إلى واحد، وأول الجمع ، وهو الثَّلاثة ، تركَّب مِن ضمِّ واحدٍ إلى اثنين ، فلذلك قال :"لأنَّ الاثنين جميع " وقوله :"ولكنهم أرادوا أنْ يفرِّقوا بين ما يكون مُفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء" معناه أنَّهم أعطوا المفردَ حقَّه من لفظ التَّثنية ، فقالوا في رجل:رجلان ، وفي وجه: وجهان ، ولم يفعل ذلك أهلُ اللغة العليا في قولهم :ما أحسنَ وجُوهَ الرَّجلين ، وذلك أنَّ الوجه المُضاف إلى صاحبه إنَّما هو شيءٌ من شيء ، فإذا ثنَّيتَ الثَّاني منهما عَلِم السَّامع ضرورةً أنَّ الأوَّل لابدّ من أنْ يكون وَفْقَه في العِدَّة ، فجمعوا الأوَّل كراهة أنْ يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضافٍ ومضاف إليه،والمُتضايفان يَجْريان مَجْرَى الاسم الواحد،فلمَّا كرهوا أنْ يقولوا:ما أحسن وجهي الرَّجلين ، فيكونوا كأنَّهم قد جمعوا في اسمٍ واحد بين تثنيتين ، غيّروا لفظَ التَّثنية الأولى بلفظ الجمع ، إذْ العِلْم محيطٌ بأنَّه لا يكون للاثنين أكثرُ من وجهين ، فلمَّا أمنوا اللَّبْسَ في وضْع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللَّفظين " "(1) .

وهو ما يتَّضح من خلاله سرُّ العبقرية في قول الخليل السَّابق ذِكْره ، تلك العبقرية التي في باطنها أنَّ ثَمَّة سِرًّا مَّا ، يرتبط بالسِّياق النَّصِّيّ ، وراء التَّعبير بصيغة الجمع موضع المُثنى ، وعلى المُتلقي أنْ يجتهد في تحليله النصوص ؛ من أجل الوصول إلى سِرِّ هذه العبقرية في أيّ نصٍّ مَّا ، سواءٌ أكان شِعرًا أم نثرًا(2).

## ***المَطْلَب الخامس:الإعلال***

### *أوَّلاً- الإعلال بالقلب :*

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل فيما يتَّصل بالإعلال بالقلب ، في المجلس السَّابع والأربعين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، حيث الحديث عن حَذْف الهمزة الأصلية والزَّائدة ، فقال:" ومن ذلك –

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 18 ، ويُنْظَر به أيضًا 1/ 113 – 114 ، 2/ 278 – 279 ، 3 / 203 ، ومعاني القرآن للفرَّاء 2 / 391 ، وعلاقة التَّشكيل الصَّرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية صـ89 – 91.

(2) حول التَّلقي والمُتلقي يُنْظَر:صورة المتلقي في التُّراث النَّقدي صـ360 – 384 .

أعني حَذْفَ الهمزة فاءً – حَذْفُ همزة "إلاه" ، حذفوها تخفيفًا ، كما حذفوا همزة أُناس ، وهمزة أب ، في قولهم:يابَا فُلانٍ ، فقالوا :لاهِ أبوك ، يريدون لِلَّهِ ، كما قال (1):

لاهِ ابنُ عَمّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي ولا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

معنى "تَخْزُوني" :تَسُوسُنِي وتَقْهَرُني ، ومعنى "عَنّي" هاهنا بمعنى عَليَّ ، والديان: ذو السِّياسة. فلاهِ ...أصله"لله ، فحذف لام الجرّ ، وأعملها محذوفةً ، كما أعمل الباء محذوفةً في قولهم :اللهِ لأفْعَلَنَّ ، وأتبعها في الحذف لامَ التَّعريف ، فبقي لاه ، بوزن عال ، ولا يجوز أنْ تكونَ اللامُ في قوله :"لاهِ ابنُ عمّك" لامَ الجرّ ، وفُتِحَت لمجاورتها للألف ، كما زعم بعض النَّحويين (2)...فأصل هذا الاسم الذي هو "الله" تعالى مُسمّاه ، إله ، في أحد قَوْلَي سيبويه ، بوَزْن فِعال ، ثُمَّ لاه ، بوَزْن عال(3) ...والذي ذهب إليه سيبويه ، من أنَّ أصل هذا الاسم :إلاه، قول يُونس بن حبيب ، وأبي الحسن الأخفش ، وعليّ بن حمزة الكسائيّ ، ويحيى بن زياد الفرَّاء ، وقُطرب بن المُستنير (4)...وقال الخليل بن أحمد :أصل إلاه:وِلاه ، من الوَلَه ، والوَلَهُ : الحَيْرة ، فأبدلوا الواو لانكسارها همزةً ، كما قالوا في وِشاح ووِعاء :إشاح وإعاء ، ثُمَّ أدخلوا عليه الألفَ واللَّامَ للتَّعريف ، فقالوا:الإلاه ، ثُمَّ حذفوا همزته بعد إلقاء حركتها على لام التَّعريف ، فصار :اَلَلَاه ، فاجتمع فيه مِثْلانِ مُتحرِّكان ، فأسكنُوا الأوَّل ، وأدغموه في الثَّاني ، وفخّموا لامَه ، فقالوا:الله ، فكأنَّ معناه على هذا المذهب أنْ يكون الوَلَهُ من العباد إليه جَلَّت عظمتُه"(5) .

---

(1) البيت لذي الإصبع العَدْواني ، من بحر البسيط ، بالمفضليات ص 160 ، والخصائص 2 / 288 ، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 13 ، 269 ، 611 ناسبًا إيَّاه لذي الإصْبَع ، في المجلس الموفي السَّبعين، حيث الحديث عن حذف لام الجر ولام التَّعريف ، مُستشهدًا بالخليل بن أحمد أيضًا ، حيث قوله:"قال الخليل:وكانت العربُ في الجَهْلاء تقول:لاهِ أنت، في معنى :لِلَّهِ أنت ، وكُرِه ذلك في الإسلام " ، وكتاب الشعر 41، والإنصاف 394 ، وشرح المفصل 8 / 53 ، 9 / 104 ، وخزانة الأدب 7 /173– 183.

(2) هو المبرد ، كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل 104/9 ، ويُنْظَر أيضا 53/8 ، وقد أشار الدكتور الطناحي إلى أنَّ أبا علي الفارسي في (كتاب الشعر 46) قد ناقش هذا الرأي وردَه ، لكنه لم يصرح بنسبته إلى المبرد ، وهو ما تأكدت منه ، ويُنْظَر : ارتشاف الضرب 4 / 1761 ، وخزانة الأدب 7 / 174 ، ويُنْظَر : اعتراضات ابن الشَّجَرِيّ النحوية على النَّحويين في الأمالي عرضٌ ودراسة ص 62 – 63 .

(3) يُنْظَر :الكتاب 3 / 498 ، ومعاني القرآن وإعرابه 5 /152 ، والإغفال 1131 – 1132 ، والخصائص 2 / 288 ، وخزانة الأدب 10 / 357 .

(4) لسيبويه رأي آخر ذكره ابن الشَّجَرِيّ في هذا النص ، وليس بكتابه ، ومفاده أنَّ يكون أصله (لاه) ، وأصل (لاه): لَيَه ، على وزن فَعَل ، ثُمَّ أدخِل عليه الألف واللام ، فقيل : الله .

(5) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2/ 195 – 198 ، ويُنْظَر :اعتراضات ابن الشَّجَرِيّ صـ 62 – 63.

ففي هذا النَّصّ نلاحظ إشارة ابن الشَّجَرِيّ إلى أنَّ همزة "إلاه" قد حُذِفت تخفيفًا ، كما حذفوا همزة أُناس ، وهمزة أب ، في قولهم:يابَا فُلانٍ ، فقالوا :لاهِ أبوك ، يريدون لِلَّهِ ، وهو ما ورد في قول أبي الإصبع العَدْوانيّ ، مُتدرِّجًا إلى أن أصل (لاه) لله ، مُشيرًا إلى أنَّه لا يجوز أنْ تكونَ اللامُ في قوله :"لاهِ ابنُ عمِّك" لامَ الجرِّ ، وفُتِحَت لمجاورتها للألف ، كما زعم بعض النُّحاة (المبرد) (1). هذا ، وقد تدرج ابن الشَّجَرِيّ إلى ذِكْر أصل هذا الاسم عند سيبويه وغيره من النُّحاة ، فأصله عندهم (إلاه) ، وأضاف سيبويه وجهًا آخر ، هو (لاه) ، وهو ما جعله يتدرج بعد ذلك إلى اشتقاق هذا الاسم قائلاً:"فأمَّا اشتقاقُ هذا الاسم ، تعالى المُسمَّى به ، فقد قيل فيه غيرُ قول ، فَمِنْ ذلك قولُ مَنْ قدَّمتُ ذِكْره من أهل العربية ، أنَّ أصله إلاه ، فِعال بمعنى مفعول ، كأنَّه مَأْلُوه ، أي مُستحقٌّ للعبادة ، يعبُده الخلْقُ ويأْلَهُونه "(2).

وإزاء ذلك كان عَرْضُهُ رأي الخليل في هذه المسألة ، حيث إنَّ الخليل يرى أنَّ أصل (إلاه) : وِلاه ، من الوَلَه ، والوَلَهُ : الحَيْرة ، فأبدلوا الواو لانكسارها همزةً ، كما قالوا في وِشاح ووِعاء ووسادة :إِشاح وإِعاء وإِسادة ، وفي الوِفادة إفادة (3)، ثُمَّ أدخلوا عليه الألفَ واللَّامَ للتَّعريف، فقالوا:الإلاه ، ثُمَّ حذفوا همزته بعد إلقاء حركتها على لام التَّعريف ، فصار :اَلَلَاه ، فاجتمع فيه مِثْلانِ مُتحرِّكان ، فأسكنُوا الأوَّل ، وأدغموه في الثَّاني ، وفخّموا لامَه ، فقالوا:الله ، وهو الأمر الذي يُظْهر لنا مدى عُمْق التَّفكير لدى الخليل ، ذلك التَّفكير الذي نُرجِّحه ، بناء على كَون (الوَلَه) من العباد إليه جَلَّت عظمتُه ؛ ومن ثَمَّ يمكن القول : إنَّ الخليل قد اجتهد في وَصْف

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنَّ ذلك الاعتراض وغيره من ابن الشَّجريّ ، مبعثه انتهاؤه إلى تراثٍ نحويٍّ ضخمٍ من عِلْم الأقدمين ، فأخذ يقلِّب فكره ، ويشحذ ذِهنه في تبصُّره والتَّفقُّه فيه ، ولم يرضَ أنْ يكون مُقلِّدًا تابعًا لِمَن سبقه من النُّحاة ، فكان منه اعتراضٌ عليهم .يُنْظَر: التمام في تفسير أشعار هذيل صـ 148 –149 ، واعتراضات ابن الشَّجَرِيّ على النحويين صـ 306 .

(2) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2/ 197 .

(3) تجدر الإشارة إلى أنَّ المازني في المنصف (228 – 229 )– وهو ما فسره ابن جني – قد جعل ذلك القلب مقيسًا من منطلق أنَّ الكسرة ثقيلة على الواو في الابتداء ، بينما قصره سيبويه على السماع : يُنْظَر الكتاب 4 / 331 ، وسر صناعة الإعراب 92 ، والإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء سر صناعة الإعراب صـ 40 –42 ، ودراسات صرفية في الإبدال والإعلال والإدغام ص 26 ، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الإبدال التقى بالإعلال ، فإذا كان الإبدال يُعرَّف بأنَّه جَعْل أيَّ حرفٍ – سواءٌ أكان حرفًا صحيحًا أم حرف علة – في مكان أيِّ حرفٍ آخر في الكلمة ، ومعنى هذا أنَّ بعض أنواع الإعلال ، وهو خاصٌّ بحروف العلة يعدُّ إبدالاً ، فإنَّه يمكن أنْ نقول:إنَّ الإعلال والإبدال يلتقيان في بعض الكلمات التي يحدث فيها تغييرٌ من نوعٍ معين، وهو الإعلال بالقلب: يُنْظَر:ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين (1) ص 169 – 170 ، ودراسات صرفية في الإبدال والإعلال والإدغام ص 5.

ما بين يديه من موروثٍ لُغويّ ، ولم يتكلَّف القول به ارتجالاً . وهو ما يؤنسه قول أستاذي الدكتور محمد حماسة : "ينبغي أنْ يكون واضحًا أنَّ الصَّرفيين العرب لم يخلقوا هذه الظاهرة خلقًا ، ولا تكلَّفوا القول بها ارتجالاً ، وذلك لأنَّ مهمة الباحثين ينبغي أنْ تكون وصفًا للظاهرة وتحديدًا لها ثُمَّ وضعًا للقواعد التي تحكمها على ما هي عليه دون تدخُّلٍ منهم في مسارها ، لكنه يمكن القول بأنَّ منهج الصرفيين العرب هو الذي استدعى الوقوف على هذه الظاهرة بالطريقة التي سلكوها معها ، وكان من الممكن لو أنَّهم اتَّبعوا منهجًا آخر ألاَّ يكون ثَمّة ما يُسمَّى إعلالاً أو إبدالا "(1).

## *ثانيًا- الإعلال بالحذف :*

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل بن أحمد فيما يتَّصل بالإعلال بالحذف مُنحصرةً في الحديث عن حَذْف واو مفعول المعتلِّ العين ، في المجلس الحادي والثَّلاثين (2) ، حيث قال ابن الشَّجَرِيّ :" الخِلاف في اسم المفعول مِن الثُّلاثيّ المعتلِّ العين ، نحو :قال وباع وخاف وهاب.الاسم المبنيُّ مِن هذا الضَّرب يَلْحَقُه الإعلال ، كما لَحِقَ فِعلَه ، واسم الفاعل منه ، والإعلال في الباب مُختلِف ، فمنه قَلْبٌ فقط ، وذلك في الماضي واسم الفاعل ، ومنه نَقْلٌ فقط ، وذلك في نحو :يقُول ويَبيع ، ومنه قلْبٌ بعد نَقْل ، وذلك في نحو يخاف ويهاب ، ومنه حَذْفٌ بعد نَقْلٍ ، وذلك في مثال الأمر ، وفي الاسم المبنيّ للمفعول ؛ لأنَّ أصله ممَّا عينُه واو :مَقْوُول ومَخْوُوف ، فنقلوا الضَّمّة مِن عينِه إلى فائه ، فالتقى ساكنان ، العينُ وواوُ مفعول ، فحذفوا

---

(1) ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين (2) ص 164 ويُنْظَر:هامش (1) من الصفحة نفسها، حيث قوله :"وكان ذلك يحدث لو أنَّهم لم يَنْظَروا إلى اللغة على أنَّها لغةٌ اشتقاقيةٌ ، تنتمي كلُّ مجموعةٍ من الكلمات فيها إلى جذرٍ ثلاثيٍّ واحد مثلاً ، ويُنْظَر أيضًا ص 168 حيث الإشارة إلى أنَّ الصرفيين اعتمدوا في دراستهم الإعلال والإبدال على ما لاحظوه من خصائص اللغة العربية، وأهم هذه الخصائص الاشتقاق في اللغة ، واعتماد كلِّ مجموعةٍ من الكلمات على أصلٍ ثلاثيٍّ ، يتشكّل في عدد من الصِّيغ ، تكشف عنه نُظم المعاجم العربية ، وهذا هو الأساس الأول . أمَّا الأساس الثاني ، فهو مراعاة الانسجام والتناسق الصوتيين أو ما سموه بالمناسبة الصوتية في الكلمة ؛ ولذلك عللوا حدوث الإعلال بأنَّه للتخفيف ، وهذا الأساس في واقع الأمر ليس إلا تعليلاً للأساس الأول .

(2) ذكر ابن الشَّجَرِيّ شيئًا من هذه المسألة في المجلس السابع عشر 1/ 170 – 171 دون ذِكْرٍ للخليل ، لكنَّه فصَّل الكلام فيها في المجلس الحادي والثلاثين ذِكرًا مُسْتَوْفًى ، وفي المجلس السادس والأربعين ألمَّ بِذِكر ما قاله في المجلس الحادي والثلاثين تكملةً لذِكر الحذوف ، على حدِّ قوله ، ويُنْظَر: الكتاب 4 / 348 – 350 ، والمقتضب 1/ 238 – 239 ، والأصول 3 / 283 – 284 ، والمنصف 1 / 282 – 291 ، والخصائص 1/ 260 ، 66/2 ، 477 ، والتبصرة 887 ، وشرح الشافية 147/3 ، والممتع 454 ، 462 ، وشرح المفصل 10 /66، 67 .

أحدَهما ، فصار إلى مَقُول ومَخُوف ، فمذهب الخليل وسيبويه أنَّ المحذوف واوُ مفعول ، ومذهبُ أبي الحسن الأخفش أنَّ المحذوفَ هو العين " (1).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ابن الشَّجَرِيّ قد عرض للخلاف في اسم المفعول من الثلاثي المُعتلِّ العين ؛ وهو ما اسْتلزم النَّصَّ على رأي الخليل وسيبويه في هذه المسألة ، ذلك الرَّأي الذي يتمحور حول كون المحذوف واوَ مفعول ، أي الواو الزَّائدة ؛ ومن ثَمَّ فوزنه عندهما ممَّا عينُه واوٌ: مَفُعْلٌ ، وأصله عندهما ، ممّا عينه ياء:مَبْيُوع ومَهْيُوب ، فلمَّا نُقلت ضمّة عينه (الياء) إلى فائه (الباء في مبيوع ، والهاء في مهيوب) ، ثُمَّ حُذِف واوُ مفعول ، أُبْدِل من الضَّمة المنقولة إلى الفاء كسرة ، فقيل :مَبِيع ومَهِيب ، مخافة أنْ تنقلب الياء لسكونِها وضمِّ ما قبلها واوًا ، فيُقال:مَبُوع ومَهُوب ، فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو ؛ ومن ثَمَّ قيل :مَبِيع ، ومَهِيب ، فوزنهما مَفِعْل(2).

وعلى الوجه الآخر كان لابُدّ من عرْض رأي الأخفش ، حيث يرى أنَّ المحذوف هو العين ؛ ومن ثَمَّ فوزنه عنده : مَفُول ، على أساس "أنَّ الياء من مَبِيع ونحوه ، أصلُها واو مفعول ؛ لأنَّ الياء التي هي عينٌ سقطت في قوله ، فكرهوا أنْ يقولوا:مَبُوع ، فتُوافق ذواتُ الياء ذواتِ الواو في اللَّفظ ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، فصارت واو مفعول ياءً ، فوزن مَبِيع على المذهب الأول : مَفِعْل، وعلى مذهب الأخفش:مَفِيل "(3) ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ وزن مَخُوف :مَفُول (4).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ " حُجّة الخليل وسيبويه أنَّ حذْفَ واو مفعول الزَّائدة أولَى من حذْفِ حرفٍ أصلٍ ، وهو مع كونه أصلاً مُتَحصِّنٌ بكونه عينًا سابقًا للزَّائد" (5) ، وهو ما أجاب عليه الأخفش بأنَّ " واو مفعول وإنْ كانت زائدةً ، فإنَّها زِيدَت لمعنًى ، فوجب المُحافظة عليها ،

---

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 314 ، ويُنْظَر 2 / 191 – 192 .

(2) يُنْظَر:أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 314 – 315 ، وقد ذكر في المجلس السادس والأربعين 191/2 مذهب الخليل وسيبويه في أصل اسم المفعول من الخَوف ومن الهَيْبَة ، فقال:"إنَّ أصل اسمَ المفعول من الخَوف:مخْوُوف ، ومن الهَيْبَة:مَهْيُوب ، ومذهب الخليل وسيبويه أنَّ الواو الزائد في نحو:مَخْوُوف ، هو المحذوف؛ لكونه زائدًا، والزَّائد أحقُّ بالحذف من الأصلي، وطريق حَذْفه أنَّهم ألْقَوا ضمّة الواو الأوَّل على السَّاكن الذي قبله،ثُمَّ حذفوا الثَّاني ؛ لالتقائهما ساكنين،فوزن مَخُوف إذن : مَفُعْل . وكذلك القول في ذوات الياء ".

(3) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 315 .

(4) يُنْظَر:السَّابق 2 / 191 .

(5) السَّابق 1 / 315 ، ويُنْظَر 2 /191 .

وقد وجدناهم حذَفوا الأصل ، وأبْقَوا الزَّائد ، والأصل سابقٌ للزَّائد ، وذلك في قول مَن قال :تَقِ الله ... وقالوا في الماضي : تَقَى ، وفي المستقبل : يَتَقِي ، والأصل :اتَّقَى واتَّقِ ويَتَّقِي ، فأسقطوا التاء التي هي فاء ، وأبقوا تاءَ افتعل ؛ لأنَّها لمعنًى ، فوزنُ تَقِ تَعِ وتَقَى تَعَل ، ويَتَقِي يَتَعِل ، وإذا كانوا قد حذَفوا الفاءَ وهي سابقةٌ للزَّائد ، والفاءُ أقوى من العين ، وأبعدُ في الاعتلال ، وأثبتوا الزَّائد ، لأنَّه لمعنًى ، فحذْفُ العين وإثباتُ الحرف الزَّائد لمعنًى أسهلُ " (1) .

وإزاء ذلك أجاب كلٌّ من الخليل وسيبويه بأنَّ " واوَ مفعول ليست وحدَها دالَّةً على وضْعِه للمفعول ، ولكنّها والمِيمَ مشتركان في ذلك ، ودلالةُ الميم أقوى من دلالتها عليه ، ألا تراها تنفردُ بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة ، نحو مُخرَج ومُدَحْرَج ومُسْتَخْرَج ، وليست الواو كذلك ، وإذا كان حكمُ الميم حكمَ الواو في هذا المعنى ، جاز حَذْفُ الواو ، اجتزاءً بإحدى الدلالتين "(2) ، وهو ما جعل ابنُ الشَّجَرِيّ يزيّل هذا الاحتجاج للخليل وسيبويه على الأخفش بقوله :" وليس احتجاج الأخفش بحَذْفِ التَّاء من اتَّقى ، وإثبات التَّاء الزَّائدة ، بلازم ؛ لأنَّ تاءَ افتعل علامةٌ مفردة ، فلو سقطت بطَل المعنى الذي زِيدت له ، فليس حُكمُ الزِّيادتين لمعنًى حُكْمَ الزِّيادة الواحدة "(3) .

وأمام كثرة الحُجج من هذا وذاك – ممّا يضيق به المقام ، وفصّلته المصادر المُشار إليها آنفًا – وقول أبي عثمان المازني بعد سرد المذهبين : " وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ ، وقولُ الأخفشِ أقيسُ "(4) . أُرجّح قول الخليل وسيبويه مُتابعًا ابن جنّي في قوله :" فأمَّا الخليل ، فيُقوّي مذهبه في أنَّ المحذوف واوُ مفعولٍ فيما ذكره أبو عليّ ، قول الشّاعر(5) :

سَيَكْفيكَ ضَرْبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ وماء قدورٍ في القِصاع مَشِيْبُ

---

(1) السَّابق 1 / 315 – 316، ويُنْظَر 191/1 –192 حيث ذِكْر ابن الشَّجَرِيّ مثالاً آخر لرؤية الأخفش في حذف الأصلي ، وإبقاء الزَّائد لمعنًى، حيث قول الأخفش :"ألَا ترى أنَّ الياءَ لمَّا سكنت في باب قاضٍ، ولقيها التنوين ، وجب حَذْف الياء، وإنْ كانت لامًا؛ لأنَّ التَّنوينَ عَلَمُ الصَّرف ، فوجب لذلك إقرارُه".

(2) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 316 ، ويُنْظَر 2 /192 حيث جواب ابن الشَّجَرِيّ على الأخفش بما قاله الخليل وسيبويه هنا ، مُضيفًا إليه قوله : " وقد صحَّحوا طرَفًا من ذوات الياء ، فقالوا:ثَوبٌ مَخْيُوطٌ ، وبُرٌّ مَكْيُول، وفرَسٌ مَعْيُوب ، إلى غير ذلك ، ولم يأتِ التَّصحيحُ في شيءٍ من ذوات الواو إلاَّ في قولهم:مِسْكٌ مَدْوُوف ، وثَوْبٌ مَصْوُون ، وحكى قومٌ حرفَيْن آخريْن:فرسٌ مَقْوُودٌ ، وقولٌ مَقْوُول ، والمعروف فيهن الحذف ".

(3) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 316 ، ويُنْظَر :1 / 316 – 322 حيث سَرْد بقية الحُجج بين الخليل وسيبويه من جهة والأخفش من جهة أخرى في هذه المسألة ، وهو ما يضيق به المقام ، ويتّضح من خلاله ميل ابن الشَّجَرِيّ إلى رأي الخليل.

(4) المنصف 1 / 288 .

(5) البيت من بحر الطويل .

فقال : قوله "مشيب" أصله "مَشُوبٌ" ؛ لأنَّه من " شُبْتُ الشَّيءَ أَشُوبُه" إذا خلطتَه بغيره ، فلو كانت الواوُ في "مَشوبٍ" واوَ "مفعولٍ" لَمَا جاز أنْ تقولَ فيها "مَشِيبٌ" ؛ لأنَّ واوَ "مفعولٍ" لا يجوز قلْبُها إلاَّ أنْ تكون لامُ الفِعْل مُعتلَّةً ، نحو قولهم:"رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ" ولكنّ الواو في "مشوبٍ" عينُ الفعل ، فقلبها ياءً ، كما قلبها الآخر في قوله :

أزمانَ عيناءُ سرورُ المسرورْ

عيناءُ حوراءُ من العِين "الحِيْر"

وأصله "الحُوُر" ؛ لأنَّه جَمْع حَوْرَاء . فالواو في "مَشُوبٍ" عينُ الفِعْل بمنزلتها في "الحُور" ؛ ألا ترى أنَّه قلبَها في " مَشُوب" ، كما قلبها في "الحور" . وقد جاء مِثْلُ "مَشِيبٍ" ممّا قُلِبَت فيه عينُ الفِعل ، وهو قولهم "أرضٌ مميتٌ عليها" ، يريدون:مَمُوتٌ عليها ، و"غارٌ مَنِيلٌ" ، وهو من الواو ، وأصله "مَنُوْلٌ" ...فهذا كلُّه يشهد بصحَّة قول الخليل : إنَّ المحذوف من "مَقُوْلٍ ، ومَبِيْع واوُ مفْعولٍ . وأمَّا ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبي عثمانَ عليه ، وانفصاله من الزِّيادة فعجبٌ من العجب ، وقوله ...ولولا قولُ العرب:"مَبِيعٌ" بالياء دونَ "مَبُوعٍ " لكان قولُ أبي الحسن في "فُعْلٍ ، ومَفْعُلَةٍ :بُوعٌ ، ومَعُوْشَةٌ" قولاً حسنًا . ولكن قولهم :"مَبِيعٌ" هو الذي أفْسدَ هذا المذهب على أبي الحسن"(1) ؛ ومن ثَمَّ يتَّضح من خلال ما سبق "أنَّ القول بالإعلال والإبدال جاء نتيجةً لفكرة الصرفيين العرب القائلة بأنَّ ثَمَّة أصلاً افتراضيًّا مطابقًا للميزان أو مطابقًا للقالب الصَّرفيّ "(2) ، وذلك على خلاف ما يراه الدكتور فوزي الشايب ، حيث يقدِّم – على حدِّ قوله – تفسيراتٍ جديدةً ، تنسجم مع معطيات علم الأصوات ، وتتفق مع ما يُقرِّره الواقع اللغويّ ، فيرى أنَّ الأمر عنده أيسر بكثير ممَّا ذهب إليه النُّحاة التقليديون (3).

---

(1) المنصف1 / 288 – 289 ، 300 ، ويُنْظَر:المقتضب 1 / 238 – 239 ،والأصول 3 / 283 – 284 ، والخصائص 1 / 260 ، 2 / 66 ، 477 ، والتبصرة 2 / 887 –889 ،وشرح الشافية 3 / 147 – 149 ، وشرح المفصل 6 / 66 – 67 ، والإيضاح في شرح المفصل 2/ 429 – 430 ، ويمكن مراجعة المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، تأليف أبي الفتح بن جني؛ تحقيق مازن المبارك ، دمشق، بيروت : دار ابن كثير, الطبعة الأولى ، 1988 ، وبين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي ص 37 – 38 .

(2) ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين(2) ص 173،وهذا – على حدِّ قول الدكتور محمد حماسة – على خلاف ما عليه بعض علماء اللغة المحدثين،كما هو الحال عند الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان مثلا:يُنْظَر : ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين (2) ص 173 – 179 ، ومن أسرار اللغة ص 55 ، ومناهج البحث في اللغة ص 181 ، حيث يريان أنّ القول بأنَّ صيغةً مَّا أصلٌ لكلمةٍ أخرى ممَّا يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث.

(3) يُنْظَر :تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص 9 ، 74 – 75 .

## المَطْلَب السَّادس:النَّسب

أُشيرَ إلى رأي الخليل بن أحمد ، فيما يتَّصل بالنَّسب ، في المجلس التَّاسع والأربعين ، حيث حديث ابن الشَّجَرِيّ عن حَذْف اللَّام قائلاً:"اللَّامُ أمكنُ في الحذف من العين ، والكَلِمُ المحذوفُ لاماتُها على ضربين ، ضرْبٌ عوَّضوه مِن محذوفه ، وضَرْبٌ لم يُعوِّضوه ، فالذي لم يُعَوِّضُوه على ضربين ، مذكرٌ ومؤنَّثٌ بالهاء ، فالمذكَّرُ سِوى اليد:دَمٌ وغَدٌ ويَدٌ ودَدٌ وأبٌ وأخٌ وحَمٌ وهَنٌ وحِرٌ وفُوك وذو مال . والمؤنَّث: شاةٌ وشَفَةٌ وسَنَةٌ ...والضَّربُ الذي عوَّضوه على ضربين ...فالذي عوَّضوه في الأوائل ، عوَّضوه همزة الوصل ، وهو :اسْمٌ واستٌ وابنٌ وابنةٌ واثنان واثنتان . والضَّرب الآخر عوَّضوه التاء ، وهو :بِنْتٌ وأُختٌ وهَنْتٌ وثِنْتان وكِلتا وكيْتَ وذَيْتَ . فأصل دَمٍ عند بعض التَّصريفيين(1):دَمْيٌ ، ساكن العين ؛ لأنَّ الأصل في هذه المنقوصات أنْ تكون أعينُها سواكن ، حتَّى يقوم دليلٌ على الحركة ، من حيث كان السُّكون هو الأصل ، والحركة طارئة... ويَدٌ ، أصلُها :يَدْيٌ ؛ لظهور الياء في تثنيتها ، ولقولهم :يديتُ إليه يدًا ، أي أسْدَيْتُ إليه نِعمةً ، قال (2) :

يَدَيْتُ علَى ابنِ حَسْحاسٍ بنِ بَدْرٍ بِأسْفَلِ ذِي الجَذاةِ يَدَ الكريمِ

فيجوز أنْ تكون اليدُ التي هي النِّعمة مأخوذةً من التي هي الجارحة ؛ لأنَّ النِّعمة تُسْدَى باليد ، ويجوز أنْ تكونَ الجارحةُ مأخوذةً من النِّعمة ؛ لأنَّ اليدَ نِعْمَةٌ من نِعَمِ الله على العبد . ويدلُّ على سكون عَيْنها جَمْعُها على أيدٍ ؛ لأنَّ قِياس فَعْل في جمع القِلّة أَفْعُل ، كقولهم:أكْلُبٌ وأكْعُبٌ وأبْحُرٌ وأنْسُرٌ ، في جَمْع نَسْرٍ ، وفَتْحُ الدَّال في التَّثنية كقوله :

يَدَيانِ بَيْضَاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنعانِكَ أنْ تُذَلَّ وتُقْهَرَا

لا يدلُّ على فَتْحها في الواحد ؛ لِمَا ذكرته لك من إجراء هذه المنقوصات على الحركة ، إذا أُعيدت لاماتُها، وذلك لاستمرار حركات الإعراب عليها في حال نَقْصها، وكذلك إذا نَسَبْتَ إليها أعدْت المحذوف ، وفتحْتَ الدال ، وأبدلت من الياء واوًا ، كما أبدلْتَ من ياء قاضٍ ، فقلت : يَدَوِيٌّ ، هذا قول الخليل وسيبويه في النَّسبِ إلى هذا الضَّرب ، وأبو الحسن الأخفش ينسُب إليه على زِنته الأصلية ، فيقول :يَدْيِيٌّ ، وفي غد:غَدْوِيّ ، وفي حِرٍ :حِرْحِيّ ، والخليل وسيبويه يقولان:غَدَوِيٌّ وحِرَحِيّ " (3) .

---

(1) يُنْظَر:الكتاب 3/ 597 ، ومعاني القرآن وإعرابه 131 ، والمسائل العضديات 215 – 128 ، والمنصف 2 / 148 ، والخزانة 7 / 485 ، واللسان (دمى) ، وهامش 3 لمحقق أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 226 .

(2) البيت من بحر الوافر ، وذي الجَذاة:موضعٌ ، ويُنْظَر :ارتشاف الضرب 2 / 621 ، واللسان (يدى) ، وخزانة الأدب 7 / 478 .

(3) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2/ 226 – 227 ، 230 – 231 ، والبيت الثاني في نص ابن الشَّجَرِيّ من الكامل ، و(مُحلّم) اسم رجلٍ، ويُنْظَر : شرح الشافية 2 / 64 ، واللسان (يدي).

ففي هذا النَّصِ نلاحظ إشارة ابن الشَّجَرِيّ إلى رأي الخليل وسيبويه في النَّسب إلى محذوف اللَّام ، ممَّا لم يُعوَّض مِنْ محذوفة ، ولم تَرُدّ التثنية الذاهبَ منه ، ذلك الرأي الكامن في إعادة المحذوف عند النَّسب إلى ذلك الاسم ، وفَتْح عين الكلمة،كما هو الحال في الإبدال من ياء قاضٍ ، ثُمَّ إلحاق ياء النَّسب المُشدَّدة،ففي النَّسب إلى يَدٍ ، نقول: يَدَوِيّ ، وفي (دَمٍ) نقول: دَمَوِيّ، بإبدال اللام واوًا ، وفي (غَدٍ) نقول :غدَوِيّ ، وفي (حِرٍ):حِرَحِيّ ، وأجاز سيبويه أيضًا : يَدِيّ ، وحِرِيّ ، بدون إعادة المحذوف ، بناء على أنَّ التثنية :يَدَانِ،ودَمَان(1). أمَّا الأخفش ، فإنَّه ينسب إليه على زِنته الأصلية ، فيقول في (يَدٍ) :يَدْيِيٌّ ، وفي غد:غَدْوِيّ ، وفي حِرٍ:حِرْحِيّ (2).

وهنا أُشير إلى تأييدي مذهب الخليل وسيبويه ، سواءٌ بالنَّسبِ مع ردِّ المحذوف أو عدم ردِّه ؛ ومن ثَمَّ ترجيحه على مذهب الأخفش ، اعتمادًا على أنَّ ثَمّة خِفةً في تحريك عين الكلمة مع ردِّ المحذوف ، أو عدم ردِّه ، لا نجدها بالقدر نفسه عند النَّسب إلى مثل هذه الكلمات على زنتها الأصلية ، بالإضافة إلى أنَّ قول الخليل وسيبويه هو قول الأكثرين والسماع يعضده ؛ ومن ثَم رجع الأخفش في الأوسط إلى قول سيبويه (3) .

(1) يُنْظَر في ذلك :الكتاب 3 / 358 ، 359 ، والتبصرة 2 / 598 – 599 ، وشرح الشافية 2 / 64 ، وارتشاف الضرب 2 / 621 ، وشرح التصريح على التوضيح 2 / 604 .

(2) يُنْظَر رأي الأخفش في:التبصرة 2 / 598 ، والمقرب 2 / 58 ، وارتشاف الضرب 2 / 622 ، والمساعد على تسهيل الفوائد 3 / 373 ، وخزانة الأدب 7 / 478 .

(3) يُنْظَر : المساعد على تسهيل الفوائد 3 / 373 .

## المَبْحَث الثَّانـي

## آراء الخليل النَّحوية في أمالـي ابن الشَّجَرِيّ

### المَطْلَب الأوَّل:الحذف

جاءت إشارة الخليل إلى الحذف في ستة مواضع ، من الأمالي (1) ، يمكن تناولها على النَّحو التَّالي :

*أوَّلاً – حذف الضمير المرفوع العائد من جملة الصلة :*

أُشِيرَ إلى الخليل فيما يتَّصل بحذف الضمير المرفوع العائد من جملة الصلة ، باعتباره من قبيل حذف الأسماء ، في ثلاثة مجالس من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، هي الحادي عشر ، والحادي والثَّلاثون ، والثَّالث والثَّمانون ، وذلك أنَّ ابن الشَّجَرِيّ صدد تحليله قول عديّ (2):

لَمْ أَرَ مِثْلَ الأَقْـوامِ في غَبَنِ الْـ أيَّامِ يَنْسَوْنَ مَـا عَوَاقِبُهَا

يَرَوْنَ إِخْـــوَانَهُمْ وَمَصْرَعَهُمْ وكَيْفَ تَعْتاقُهُمْ مَخــالِبُهَا

فَمَا تُرَجِّي النُّفُوسُ مِنْ طَلَبِ الخَيْـ ـرِ وحُبُّ الحياةِ كاذِبُهَا

قال: " وقوله :"ما عَواقِبُها" ما استفهامية ، و"يَنْسَوْنَ" مُعلَّق ، كما عُلِّق نقيضُه (3) ، وهو يعلمون ، فالتقدير:يَنْسَون أيُّ شيءٍ عواقبُها ، ويَحْتَمِل "ما" أنْ تكون موصولةً ، بمعنى الذي أو التي ، وكونُها بمعنى التي هاهنا حَسَنٌ ، و"عواقبُها" في هذا الوجه خبرُ مبتدأ محذوف ، والتَّقدير : يَنْسوْن الأشياءَ التي هي عواقبُ الأيام ، وجاز حَذْفُ العائد من الصِّلة ، وهو أحد جُزئي الجملة على ضَعْف (4) ، كما رُوِي عن رُؤبةَ بن العجاج أنَّه قرأ :﴿مَثَلاً مَّا

---

(1) يُنْظَر: أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1/ 112 ، 331 ، 2 / 100 ، 132 ، 611 ، 3 /221 ، وقد أشرت إلى تنويهه بحذف لام الجر في حواشي الإعلال بالقلب ، ممّا يغني عن إعادة ذِكْره هنا ، ويُنْظَر الكتاب 2 / 162 ، وضرائر الشعر ،لابن عصفور صـ 144 .

(2) الأبيات من بحر المنسرح ، بديوان عديّ ، ويُنْظَر:معاني القرآن 1 /245 ،وكتاب الشعر 433 .

(3) يُنْظَر: المحتسب 1 /64 ، 234 – 235 ، حيث أشار إلى أنَّه بناء على ذلك تكون (ما) استفهامًا ، و(عواقبها) خبر ما ، كقولك : قد علمتُ مَنْ أبوك ، وعرفتُ أيُّهم أخوك؟

(4) لأنَّ المبتدأ ليس بنَيِّفٍ ولا فضلةً ، فيُحذف تخفيفًا ، لاسيّما وهو عائد الموصول ، كالهاء في قولنا :ضربتُ الذي كلَّمت ، أي :كلَّمته :يُنْظَر: المحتسب 1/ 64 ، 234 – 235 ، ويُنْظَر : مطلب الربط بالضمير في جملة الصلة ، من بحثي "ربط الجملة الفرعية بالضمير أو بالواو ودوره في تماسك النَّص" دراسة في كافوريات المتنبي" صـ 27 .

بَعُوضَةٌ﴾ (1) بمعنى الذي هو بعوضةٌ ، وعلى هذا قرأ يحيى بن يَعْمَر:﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ﴾ (2) أي الذي هو أحسنُ ، وهذا وإنْ كان قبيحًا من حيث كان المحذوف ضميرًا مرفوعًا ، وهو أحد رُكنَي الجملة ، فقد جاء مثله في الشعر ، نحو ما رواه الخليل عن العرب من قولهم :ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءًا ، ورُوِي شيئًا، وإنَّما حَسُنَ حَذْفُ المبتدأ العائد هاهنا لتكَثُّر الصِّلة بالموصول والجارّ بالمجرور ، ومثله في التنزيل قوله تعالى:﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ﴾ (3) التقدير :الذي هو إلهٌ ، وقوي الحذفُ هاهنا لطول الصِّلة بالظَّرف ، والظَّرف مُتعلِّقٌ بإله ؛ لأنَّه في معنى معبود"(4). ومن خلال هذا النَّصّ نلاحظ ما يراه الخليل فيما يتَّصل بجواز حذف الضَّمير المرفوع العائد من جملة الصِّلة ، نحو قول العرب (ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءًا) ، وهو ليس بشعرٍ – على نحو ما وقع من سهوِ ابن الشَّجَرِيّ أو ما سقط في إملائه (5) – أمَّا ما ورد في الشِّعر ، فهو ما ذكره سيبويه نقلاً عن الخليل من قول حسان بن ثابت ، أو كعب بن مالك ، أو عبد الله بن رواحة (6):

فكَفَى بِنَا فضلاً على مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النَّبيّ محمَّدٍ إيّانا

حيث يجوز رَفع"غيرُ" باعتبار "مَن" موصولة ، حُذِفَ عائد الصلة من صلتها ، والتَّقدير (مَنْ هو غيرُنا) (7) ، وذلك جائزٌ حَسَنٌ ؛ لتكَثُّر الصِّلة بالموصول والجارّ بالمجرور ، ومثله في التنزيل قوله تعالى:﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ﴾ ، حيث إنَّ التقدير:الذي هو إلهٌ ، وقوي الحذفُ هاهنا لطول الصِّلة بالظَّرف (الجارّ والمجرور) ، والظَّرف فَضْلةٌ مُتعلِّقةٌ بإله ؛ لأنَّه في معنى معبود ، كأنَّه قال : الذي هو معبودٌ في السَّماء ، أضف إلى ذلك تقدُّم ذِكر المحذوف ، على

---

(1) سورة البقرة ، من الآية 26 ، ويُنْظَر في هذه القراءة : معاني القرآن للفرَّاء 1 / 22 ، والمحتسب 1 /64 ، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 /112 هامش 1 حيث قول الدكتور الطناحي:" والعجب ممَّا ذكره ابن الجوزي في زاد المسير 55/1 ، قال : وروى الأصمعي عن نافع :بعوضةٌ بالرفع ، على إضمار هو . والإمام نافع أحد القراء السبعة ، ولم أجد أحدًا نسب إليه قراءة الرفع هذه"، والبحر المحيط 1 / 267 –268 ، ومعجم القراءات / 68 وحاشيته .

(2) سورة الأنعام ، من الآية 154 .

(3) سورة الزخرف ، من الآية 84 .

(4) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1/ 111 – 113 .

(5) يُنْظَر : هامش3 من أمالي ابن الشَّجَرِيّ 112/1 حيث إشارة الدكتور محمود الطناحي إلى ذلك .

(6) يُنْظَر : شرح المفصل 4 /12 ، والبيت من بحر الكامل .

(7) يُنْظَر : الكتاب 2 / 105 ، 107 ، 108 ، وكلمة (غير) في البيت مجرورةٌ ، على أنَّها نعتٌ لمَن ، باعتبارها نكرةً مبهمة موصوفةً وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة للموصول :يُنْظَر هامش 3 من الكتاب 105/2 ، وقد استشهد ابن الشَّجَرِيّ بالبيت منسوبًا إلى حسان ، برفع (غيرُنا) في المجلس الثَّالث والثَّمانين 219/3 .

نحو ما أشار إليه ابن الشَّجَرِيّ في المجلس الحادي والثَّلاثين (1) ؛ ومن ثَمَّ يتَّضح لنا مدى أهمية ما قاله الخليل بن أحمد ، فكان دليلاً على صِحة ما رآه ابن الشَّجَرِيّ ، حيث جوازُ اعتبار (ما) موصولةً ، في قول عدِيّ :( مَا عَوَاقِبُهَا) ، بمعنى التي ، وتكون "عواقبُها" خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتَّقدير :يَنْسوْن الأشياءَ التي هي عواقبُ الأيام ، وجاز حَذْفُ العائد من الصِّلة ؛ لوروده في الشِّعر والنَّثر ، على نحو ما سبق ، والقراءات القرآنية ، السابق ذِكرها في نصّ ابن الشَّجَرِيّ ، ومن ثَمَّ يمكن التَّخلّي عن وصْفِ هذا الحذف بالضَّعف ، وتبريره بطول الكلام بالصِّلة ، وعلى هذا الوجه قال ابن جِنّيّ :"حمله أصحابنا "(2).

*ثانيًا – حذف الفعل للدلالة عليه:*

أُشِيرَ إلى الخليل فيما يتَّصل بحذف الفعل للدلالة عليه ، في المجلس الحادي والأربعين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، حيث حديثه عن حذف الفعل للدلالة عليه ؛ ومن ثَمَّ كان تناوله قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ﴾(3) ، فقال:" ففيه ثلاثة أقوال:أحدها: أنَّ التَّقدير : يكُن خيرًا ، وهذا قولُ الكسائي ...والثَّاني: أنَّ :﴿خيرًا﴾ صفة مصدرٍ محذوف ، تقديره:انتَهوا انتهاءً خيرًا لكم ، وهو قول الفرَّاء ...والثَّالث قول سيبويه (4) ، وهو أنَّ التَّقدير:ائْتُوا خيرًا لكم ، وفي هذا التَّقدير فائدةٌ عظيمة ؛ لأنَّه نهاهم بقوله: :﴿انْتَهُوا﴾ عن التَّثليث ، وأمرهم بقوله:ائْتُوا خيرًا لكم ، بالدخول في التَّوحيد ، فكأنَّه قال:انتهوا عن قولكم :آلهتُنا ثلاثةٌ ، وأْتُوا خيرًا لكم ، فقولوا:إنَّما الله إلهٌ واحدٌ ، فقد أخرجهم بهذا التَّقدير عن أمرٍ فظيع ، وأدخلهم في أمرٍ حَسَنٍ جميل ، ومنه ما أنْشده أبو عليّ في كتابه الذي سمّاه بالإيضاح :

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلي  غَدًا بِجَنْبَيْ باردٍ ظَلِيلِ (5)

وفيه على ما ذهب إليه ، ولم يذكره في الإيضاح ، خمسة حُذوفٍ ؛ لأنَّه قدَّر ائْتِني مكانًا أَجْدَرَ بِأَنْ تَقِيلي فيه ، فحذف الفعل،وحَذَف المفعولَ الموصوفَ الذي هو مكانًا،وحذف الباء التي يتعدَّى بها أَجْدَرَ، وحَذَف الجارَّ من فيه،فصار: تَقِيلِيه،فحَذَف العائدَ إلى الموصوف، كما حُذِفَ

---

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1/ 331 ، ويُنْظَر 3 / 220 ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 43 –47 حيث الحذف لطول الكلام .

(2) المحتسب 1 / 235 ، ويُنْظَر :كتاب الشعر 433.

(3) سورة النساء ، من الآية 171 .

(4) يُنْظَر: الكتاب 1 / 282 .

(5) البيت من بحر الرَّجز .

في قوله سبحانه:﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ (1) ، أي لا تَجْزِي فيه ، وقال الخليل وسيبويه في قول عُمر بن أبي ربيعة (2) :

فواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِكٍ أَو الرُّبا بَيْنَهُمَا أَسْهَلا

إنَّ التقدير :ائْتي مكانًا سَهْلاً ، وضَع أَسْهَلَ مكانَ سَهْل ، كما وُضِعَ أَفْعَل موضِعَ فَعيل، في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه ﴾ (3) ، أي هَيِّن "(4).

ومن خلال هذا النَّص يتَّضح لنا رأي الخليل وسيبويه في قول عمر ابن أبي ربيعة ، ذلك القول الذي يكمن في أنَّ ثَمَّة فعلاً محذوفًا للدلالة عليه ، والتَّقدير :ائْتي مكانًا سَهْلاً ، من أجل لَفْتِ انتباه المتلقي إلى التَّركيز على ما تبقى من عناصر بعد الحذف ، وهو ما عليه الحال فيما أشار إليه سيبويه آنفًا في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ﴾ (5) .

وهو ما يؤكِّد على أنَّ ثَمَّة قناعةً لدى الخليل بأنَّ الفعل يتسم بالقوة في عمله وتفوقه على العناصر الملحقة به ، وذلك واضحٌ من خلال حَذْفه ، وبقاء عمله ، سواءٌ أكان الحذف جوازًا ، كما في الموضع الذي معنا ، أم ووجوبًا ، حيث إنَّ العناصر التي أُجْرِيَت مجرى الفعل لا يجوز أن تعمل مضمرةً ، ومن هنا يظهر الفرق بين الأصل والفرع ، فالفعل أصلٌ في العمل ، وملحقاته فرعٌ عنه ، وفي ذلك يصرِّح الدكتور سعيد بحيرى بأنَّ" العناصر اللُّغوية تختلف فيما بينها في القوة ، وبالتالي في العمل ، ولمَّا كان الفعل قد وضِعَ في قمّة هذه العناصر في القوة وبالتالي في العمل ، وأُلْحِقَت به العناصر في درجاتٍ متفاوتةٍ ، فتساوت معه في العمل إلاّ أنَّها تختلف عنه في القوة ، فأجريت مجرى الفعل ؛ لشبهها به إلاّ أنَّها لم تقو قوته . ويُعَدُّ إضمار الفعل فارقًا جوهريًّا بينه وبين العناصر الأخرى الملحقة به... فالعناصر الأخرى التي أُجْرِيت

---

(1) سورة البقرة ، الآية 48 .

(2) البيت من بحر السريع ، بديوانه ص 349 ، والكتاب 1 / 283 ، والحجة للقراء السبعة 2 / 59 ، وإعراب القرآن للنحّاس 1 / 253 ، وشرح الرَّضِيّ على الكافية 1 / 340 ، وتفسير الطبري 6 / 34 ، وشرح التسهيل 2 / 159 ، والقرطبي 6 / 25 ،وخزانة الأدب 2 / 120 ،ويُنْظَر : هامش 4 من 2 / 100 بأمالي ابن الشَّجَرِيّ .

(3) سورة الروم ، الآية 27 ويُنْظَر : البحر المحيط 7 / 169 .

(4) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 /99 – 100 ، ويُنْظَر : شرح الرَّضِيّ على الكافية 3 / 459 – 460 ، والتبيان2 / 186 ، وشرح المفصل 6 / 39 ، وتفسير القرطبي 5 / 242 ، وشرح ابن عقيل 3 / 182 ، 183 .

(5) يُنْظَر: المقتضب 2/ 151 ، –152 ، 3/ 228 ، 230 ، وشرح المفصل 1 / 125 ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 260 ، والحذف التركيبي ص 107 . .

مجرى الفعل لا يجوز أنْ تعمل مضمرةً ؛ أي لا يمكن أنْ تُحذف ، ويبقى أثرها في معمول موجود في الجملة ، يمكن على أساسه أنْ يُقدَّر " (1) .

أضف إلى ذلك أنَّ الخليل وسيبويه قد لفتا الانتباه إلى شيءٍ مهمٍّ في البيت ، يكمن في تأويل أفعل التفضيل ( أَسْهَل ) بالصِّفة المُشَبّهة ( فَعْل ) ، وذلك مرجعه أنَّ إيثار عُمر بن أبي ربيعة صيغة أفعَل ( أسْهَل ) ، دون صيغة الصِّفة المُشبَّهة ( سَهْل ) كان من أجل الدلالة على استغراق المكان الموصوف بالسهولة بكلِّ درجات هذه الصِّفة ، في أعلى درجاتها ، وأسمى مراتبها ، فكلُّ شيءٍ فيه إلى اللِّين ، مع ذَهابِ الخشونة (2) ؛ ومن ثَمَّ فاق غيرَه في الاتِّصاف بها ، وقُضِي له بالسَّبْقِ والسِّمُوّ على غيره من الأماكن ، وهذا – في زعمي – ما يعنيه ابن الشَّجَرِيّ من نَقْله كلام الخليل وسيبويه ، من غير تعليقٍ عليه (3) .

*ثالثًا – حذف من وإعمالها بعد (كم) :*

أُشيرَ إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بحَذْف (مِنْ) الجارَّة وإعمالها ، في المجلس الثَّالث والأربعين ، من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، صدد حديثه عن حَذْفِ حروفِ الجرّ ، فقال:" وممَّا حُذِفَت منه "مِنْ" وأُعْمِلَتْ محذوفةً ، قولُ أبي حيَّة النُّميريّ (4):

رأيْنَ خَلِيْسًا بَعْدَ أَحْوَى تلعَّبَتْ بِفَوْدَيْهِ سَبْعُونَ السِّنينَ الكَوامِلِ
وَأَنْكَرْتُ إِعْراضَ الغَوانِي ورَابَنِي وَأَنْكَرْنَ إِعْراضِي وأَقْصَرَ باطِلِي

أراد:مِن السِّنين ، فحذفَها ، وأعملَها . وذهب الخليل إلى أنَّ النَّكرة بعد "كَمْ" في نحو :كم رجُلٍ عندي، تَنْجرُّ على إرادة "مِنْ" والدَّليل على جواز ذلك ، كما قال الخليل ، قولُ الأعشى(5):

---

(1) عناصر النظرية النَّحوية في كتاب سيبويه ص 226 ، ويُنْظَر : الحذف التَّركيبي ص 118 .

(2) السَّهْلُ : كلُّ شيءٍ إلى اللِّين ، وذَهابِ الخشونة ، وقد سَهُل سُهُولةً . والسَّهْلة : تُرابٌ كالرَّملِ يَجيءُ به الماء . وأرضٌ سَهْلةٌ ، فإذا قلت : سَهْلَة ، فهي نقيضُ حَزْنة ، قال الليث : تقول : سَهُلَ سُهُولةً وأرضٌ سَهِلةٌ ، فإذا قلت : سَهْلَة فهي نقيضُ حَزْنة ، وأَسْهَلَ القوم:نزلوا عن الجبل إلى السَّهْل . يُنْظَر : العين ، وتهذيب اللغة ،مادة (سهل ) .

(3) يُنْظَر في تفصيل ذلك :علاقة التَّشكيل الصَّرفي بالمعنى من خلال تأويل الصِّيغ الصَّرفية في أمالي ابن الشَّجَرِيّ ص 68 – 72 .

(4) البيتان من بحر الطويل ، والخليس : الشعر الأشمط الذي اختلط سواده ببياضه :يُنْظَر :لسان العرب (خلس) ، والأحوى :الأسود .

(5) ديوانه 141 ، من بحر السريع ، والرواية بالديوان :كم ضاحكٍ من ذا وكم ساخر ، وعلى هذه الرواية – كما يقول الدكتور الطناحي أيضًا بهامش 2 من ص 2 /132بالأمالي – لا شاهد في البيت ؛ لأنَّ منزع الشاهد من

كَمْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا ومِنْ ساخِرِ

أراد: كَمْ مِنْ ضاحِكٍ ؛ فلذلك عَطَف عليه بِمِنْ ، فقال: ومِنْ ساخِرِ . وبالجملة إنَّ إضمارَ الجارّ وإعمالَه بغيرِ عِوَضٍ ، ضعيف ، وإنَّما استجازوا إضمار "مِنْ" بعد "كَمْ" ؛ لأنَّه قد عُرِف موضعُها ، وكثُرَ استعمالها فيه ، كما كثُر استعمالُ الباء في جواب قولهم:كيف أصبحتَ؟ فقيل ذلك لرؤبة ، فقال :"خيرٍ عافاك الله" ، فحذف الباء ، وأعملَها ، وسوَّغ له ذلك ما ذكرتُه مِنْ كثرة استعمالها مع هذا اللَّفظ" (1) .

ففي هذا النَّصِّ نلاحظ إشارة ابن الشَّجَرِيّ إلى حَذْف (مِنْ) وإعمالها ، في قول أبي حيَّة ، والتَّقدير : مِنَ السِّنينَ ، ولكي يعضِّد رأيه في ذلك أتى بموضعٍ للخليل ، صرَّح فيه بِحَذْفها بعد (كَمْ) الخبرية ، وجرِّ النكرة بعدها ، مضيفًا استشهاد الخليل بالشعر ، حيث قول الأعشى :

كَمْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا ومِنْ ساخِرِ

وهو ما فسَّره الخليل بقوله : أراد: كَمْ مِنْ ضاحِكٍ ؛ فلذلك عَطَف عليه بِمِنْ ، فقال: ومِنْ ساخِرِ ، ومن ثَمَّ فهو حذْفٌ من الأوَّل لدلالة الثَّاني (من ساخرٍ) عليه ، وذلك لكثرة الاستعمال (2)، على نحو ما قال ابن الشَّجَرِيّ في نصِّه السَّابق .

## ***المَطْلَب الثَّاني : استعمال الحرف اسمًا***

أُشير إلى رأي الخليل بن أحمد ، فيما يتَّصل باستعمال الحرف اسمًا مع الجمع بين أل والتَّشديد ، في (هَل) ، في المجلس السَّابع والسِّتين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، صدد حديثه عن استعمال العرب بعض الحروف أسماء ، فقال:" وقد استعملت العربُ بعض الحروف أسماء ...وذلك على ضروب ، فمنها ما حكَتْه فأقرّته على لَفْظه ، كإقرار "لا ونعم"...ومنها ما حَكَتْه ، وغيَّرت معناه ، كعَنْ في قول قَطَرِيّ بن الفُجاءة:

وَلَقَدْ أَرَانِي للرِّماح دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَميني مَرَّةً وأمامِي(3)

أراد مِنْ ناحية يميني ...وممَّا استعملوه اسمًا بمعناه حرفًا ، كاف التَّشبيه ، في نحو قول امرئ القيس(1):

---

قوله " ومن ساخر" في رواية أبي علي وابن الشَّجَرِيّ ، فإنَّ ذِكر "مِن" هنا دليلٌ على أنها مرادة قبل "ضاحك" بدليل قول ابن الشَّجَرِيّ الآتي،ويُنْظَر:كتاب الشعر 51 .

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2/ 131 – 132 ، ويُنْظَر:كتاب الشعر 51 – 52 .

(2) يُنْظَر:الكتاب2 / 162 –164،وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 31 – 42 ،267 ، والحذف التركيبي 120 – 130 .

(3) البيت من بحر الكامل ، بشعر الخوارج 109 ، وضرائر الشعر 307 .

فَرُحْنا بكابْنِ الماء يُجْنَبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فيه العينُ طَوْرًا وتَرْتَقي

وجعله الأعشى اسمًا بإسناد الفعل إليه ، في قوله (2):

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

واستعمال الحرفِ اسمًا بلفظه أقَيَسُ ؛ لأنَّك تُنَزِّله منزلة الاسم المبنيّ ، كقولك :هَلْ حرفُ استفهامٍ ، ومن حرفُ تبعيضٍ ، ولم حرفُ نفيٍّ ، فإنْ قُلْتَ:هَلٌ حرفُ استفهامٍ ، ولَمٌ حرفُ نفيٍّ ، فنزَّلْتَه منزلةَ دَمٍ وغَدٍ ، فجيّد . وقد استعملوا حُروفًا أسماءً على ضربين :ضربٌ أعربوه ، ونوَّنوه ، وضربٌ أعربوه ، ونونوه ، وشدَّدُوا آخرَه ، كما قال:

إنَّ لَيْتًا وإنَّ لَوًّا عَنَاءُ (3)

وضَرْبٌ جمعوا فيه الألفَ واللَّامَ والتَّشديد ، فَمِنْ ذلك ما حكاه الخليل ، قال : "قُلْتُ لأبي الدُّقَيْش : هَلْ لكَ في زُبْدٍ وتَمْر؟ فقال :أشدُّ الهَلِّ وأوحاه " وجاء في شعر أبي نُواس(4):

هَلْ لَكَ والهَلُّ خِيَرْ

ومن المُعرب المُنوَّن قولُ المتنبي (5):

مَنْ اقْتَضى بِسِوَى الهِنْدِيّ حاجَتَهُ أجاب كُلَّ سؤالٍ عَنْ هَلٍ بِلَمِ

يقول : مَنْ قَضَى بسِوى السَّيفِ حاجتَه أجاب كلَّ سؤالٍ يُقال فيه:هَلْ قضيتَ حاجتك؟بقوله:لم تُقْضَ ...وذهبَ بعضُ الكوفيّين في قولهم :غضبتُ مِن لا شيءٍ ، وخرجتُ بلا زادٍ ، يريدون : مِن غير شيءٍ ، وبغير زادٍ ، إلى أنَّ"لا" في هذا النَّحو اسمٌ لدخول الخافض عليها ، وقيامها مَقام غير " (6) .

---

(1) البيت من بحر الطويل، بديوانه 639 ،وفيه يقول:رُحْنا بفرسٍ كأنَّه ابن الماء في خِفّته وسرعة عَدْوه، وابن الماء :طائر، وقوله:تُصوّب فيه العينُ طورًا وترتقي؛ أي تنظر العين إلى أعلاه وأسفله من إعجابها به ، ويُنْظَر:أدب الكاتب 505 .

(2) البيت من بحر البسيط ، بديوانه 113 ، ويُنْظَر: الأصول 1 / 439 ، وكتاب الشعر 256 ، وشرح القصائد التسع المشهورات726/2 ، والتبصرة 284 ، والخزانة 9 /453 ، ومسالك النُّحاة في وجوه الروايات ص44 ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير 233 –235 صدد الحديث عن إحلال الحروف محل الأسماء ، فقد فصّلت القول في هذا الأمر بعض التَّفصيل ، ممَّا يغني عن ذِكْره هنا .

(3) هذا شطر بيتٍ لأبي زُبيد الطائي ، من الخفيف ، بديوانه 24 ، وصدره :ليت شعري وأين منّي ليتُ .

(4) هذا المنهوك من رجز لأبي نواس ، في أرجوزته التي مدح بها الفضل بن الرَّبيع ، ص 208 .

(5) البيت من بحر البسيط ، بديوانه 4 / 247، وهل حرف استفهام ،ولم حرف نفي ،لكنَّه جعلهما اسمين ، وجرَّهما .

(6 ) أمالي ابن الشَّجَرِيّ2/ 537 –539،ويُنْظَر:لسان العرب (هلل) ، ومعنى (أوحاه) في نص أبي الدُّقيش:أعْجَلُه وأسرَعُه ، ومعجم العين (هلل) 4 / 319 – 320 حيث وجود نص الخليل كاملاً .

ومن خلال هذا النَّص يهمُّنا إشارة ابن الشَّجَرِيّ –التي جاء في ثناياها ذِكْرُ رأي الخليل– إلى أنَّ ثَمّة حروفًا قد استُعملت أسماءً ، وذلك على ضربين ، أحدهما أعربوه ، وهذا المُعرب إمَّا أنْ يكون مُعربًا مُنوَّنًا ، وإمَّا أنْ يكون مُعربًا ومنوّنًا ومُشدَّدًا في آنٍ واحد ، ومن ذلك ما سبق في قول أبي زُبيد الطائي . أمَّا الضرب الثَّاني ، فقد جمعوا فيه الألفَ واللَّامَ والتَّشديد ، وهنا أتت الإشارة إلى ما حكاه الخليل ، فقد قال : قال: "قُلْتُ لأبي الدُّقَيْش : هَلْ لكَ في زُبْدٍ وتَمْر؟ فقال :أشدُّ الهَلِ وأوحاه " ، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ثمَّة إقرارًا من الخليل، وموافقة من ابن الشَّجَرِيّ على أنَّ الحرف قد يُسْتعمل اسمًا ؛ ومن ثَمَّ يخرج من كونه حرفًا لا محل له من الإعراب إلى كونه اسمًا مُعربًا ، وقد تدخل عليه الألف واللام ويُشدَّد ، على نحو ما جاء فيما حكاه الخليل عن أبي الدُّقيش ، وأبو الدُّقيش من فصحاء الأعراب ، أخذ عنه الخليل واختلف إليه (1).

## ***المَطْلَب الثَّالث:المعارف لا تجري مجرى النكرات في باب لا النافية للجنس***

أُشير إلى رأي الخليل بن أحمد ، فيما يتَّصل بباب لا النَّافية للجِنْس ، في المجلس الحادي والثَّلاثين ، حيث تناوَلَ ابن الشَّجَرِيّ قول جرير(2) :

ما بالُ جَهْلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدِّينِ وَقَدْ عَلاكَ مَشِيبٌ حِيْنَ لا حِيْنِ

فقال:"فإنَّما هو حِيْنَ حِيْنٍ ، و"لا" بمنزلة "ما" إذا أُلْغِيَت ... وأمَّا قولُ جرير:"حِيْنَ لا حِيْنِ" فحين الأوَّل مُضافٌ إلى الثَّاني ، وفَصَلَتْ "لا" بين الخافضِ والمخفوض ، كَفَصْلِها في :جِئْتُ بِلا شيءٍ ، كأنَّه قال :حِيْن لا حيْنٍ فيه لَهْوٌ ولَعِبٌ ، أو نحو ذلك من الإضمار ؛لأنَّ المَشِيبَ يمنع من اللَّهو واللَّعِب. قال سيبويه (3): واعلم أنَّ المعارف لا تجرِي مَجْرى النَّكرات في هذا الباب ؛ لأنَّ "لا" لا تعمل في معرفة ، فأمَّا قول الشَّاعر:

لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلمَطِيّ

فإنَّه جعله نكرةً ، أراد لا مِثْلَ هَيْثَم ، وقال ابنُ الزَّبير الأسديّ: (4)

أَرَى الحاجاتِ عنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُميَّةَ في البِلادِ

---

(1) يُنْظَر: مراتب النحويين ص 40 .

(2) البيت من بحر البسيط بديوان جرير 557 ،ويُنْظَر:الكتاب 2 /305 ، وخزانة الأدب 47/4 – 48 .

(3) يُنْظَر: الكتاب 2 /296 ، والمقتضب 4 / 362 – 363 ، والأصول 1 / 382 –383 ، وشرح الرضي على الكافية 2/ 165–166.

(4) البيت من بحر الوافر ،بالكتاب 2 /296 ، والأصول 1 / 383 ، وأسرار العربية 136 ،وشرح المفصل ، 2/ 103 ، وخزانة الأدب4 / 61 لعبد الله بن الزَّبير بن فضالة بن شريك، وثَمَّة مناسبة لذلك ، ذكرها ابن يعيش.

أراد: ولا أمثالَ أُميّة ، وقالوا:"قضيةٌ ولا أبا حسن" قال الخليل: تجعله نكرة ، فقلتُ: كيف يكون هذا ، وإنَّما أرادوا عليًّا عليه السلام؟ فقال:لأنَّه لا يجوز لك أنْ تُعْمِل "لا" إلاَّ في نكرةٍ ، فإذا جعلتَ "أبا حسن" نكرةً حَسُن لك أن تُعْمل "لا" وعلِمَ المُخاطَبُ أنَّه قد دخل في هؤلاء المنكورين (1) .فإنْ قلت : لم يُرِد أنْ يَنْفِيَ كلَّ مَنْ اسمه عليّ ، فإنَّما أراد أنْ يَنْفِيَ منكورين ، كلُّهم في صفة عليّ ، كأنَّه قال : لا أمثالَ عليّ لهذه القضية، ودلَّ هذا الكلامُ على أنَّه ليس لها عليٌّ ، وأنَّه مُغَيَّبٌ عنها، وإنْ جعلْتَه نكرةً ، ورفعْتَه كما رفعت " لا براحُ" فجائز "(2).

ومن خلال هذا النَّص نلاحظ إشارة ابن الشَّجَرِيّ – صدد تناوُلِه قول جرير–إلى أنَّ (لا) بين الحِينين زائدةٌ ، بمنزلة (ما) إذا أُلْغِيَت ، فهي فاصلةٌ بين المضاف والمضاف إليه ، واستشهد بقول سيبويه : واعلم أنَّ المعارف لا تجرِي مَجْرى النَّكرات في هذا الباب ؛ لأنَّ "لا" لا تعمل في معرفة ، لكنَّه – كما أشار البغدادي – لم يتنبّه لمراد سيبويه ، ففهم عبارته على أنَّ لا زائدةٌ لفظًا فقط (3) ؛ لأنَّ مُراد سيبويه زيادتُها لفظًا ومعنى ، وحين مضافة إلى (حين) الثانية.

هذا ، وقد نقل ابن الشَّجَرِيّ ما استشهد به سيبويه من شعرٍ ، تضمن قول الشاعر(لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلمَطِيّ) ، وقول ابنُ الزَّبير الأسديّ ، السابق ذِكره ، حيث يُلاحظ فيهما أنَّ (لا) دخلت على معرفة ، وهي (هيثم ) في القول الأول ، على تقدير مُضاف ، هو كلمة (مِثْل) ، وبذلك تكون (لا) التبرئة قد عملت في المُضاف النكرة المُقدَّر ، "وجاز ذلك لأنَّه أراد:لا أمثال هيثمَ ممَّن يقوم مقامه في حداء المطِي ، فصار العلم شائعًا ، إذ أدخله في جملة المنفيين "(4) ، وهو ما حدث مع المعرفة (أُمية) أيضًا ، فالتقدير : ولا أمثال أُمية ، ولا مَنْ يسُدُّ مَسَدَّها ، والمعنى :ولا ذَا فَضْلٍ ، فدخلت أُمية في هؤلاء المنكورين (5).

ولمَّا كان ذلك كذلك ، فقد استطرد ابن الشَّجَرِيّ في نقل نصِّ سيبويه مُصرِّحا برأي الخليل بن أحمد في قولهم (قضيةٌ ولا أبا حسن) ، في إطار تعضيد رأيه في أنَّ المعارف لا تجري مجرى النكرات في هذا الباب ، حيث قال الخليل لسيبويه :"تجعله نكرة " ، على الرَّغم من أنَّ المُراد به عليًّا بن أبي طالب ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة ، وجَعْلُه نكرةً على أساس عِلْم

---

(1) جاء في الكتاب 2 / 297 : في هؤلاء المنكورين عليٌّ .

(2) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 /364 – 366 .

(3) يُنْظَر : خزانة الأدب 47/4 – 48 .

(4) الكتاب 2 / 296 هامش 3 ، حيث تعليق المحقق .

(5) يُنْظَر :المقتضب 4 / 363 .

المخاطب أنَّه قد دخل في هؤلاء المَنْكُورِيْن عليٌّ ، وأنَّه قد غُيِّب عنها ، أي أنَّه لم يُرِد أنْ ينفي كلَّ مَنْ اسمه عليٌّ ، وإنَّما أراد أنْ ينفيَ مَنكُورِيْن كلُّهم في قضيَّتِه مثلُ عليّ ، كأنَّه قال :لا أمثال عليٍّ لهذه القضية ، ودلَّ الكلام على أنَّه ليس لها عليٌّ ، وأنَّه قد غُيِّب عنها ، والمعنى :ولا قاضي ولا فاصل مثل أبي حسن لها ، فمِثْلُ نكرة وإنْ أُضِيفت إلى معرفة (1) .وبجانب تقدير المضاف المحذوف (مثل) ، فإنَّ ثَمَّة وجهًا آخر ، يُخرَّج فيه العَلَم على أنَّه اسم جنس ؛لاشتهاره بتلك الصفة ، كأنَّه اسم جِنْسٍ ، وُضِعَ لإفادة ذلك المعنى ، "فالمعنى الذي يُقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوّغ التنكير ، وذلك أنَّه إنَّما يُقال لإنسانٍ يقوم بأمرٍ من الأمور له فيه كفايةٌ ، ثُمَّ يحضر ذلك الأمر ، ولم يحضر ذلك الإنسان ، ولا مَنْ كفى فيه كفايته "(2) ؛ ومن ثَمَّ تتضح لنا عبقرية الخليل بن أحمد منذ ذلك الزَّمن البعيد .

## ***المَطْلَب الرَّابع:جوازُ صَرْفِ(غُدْوة وبُكرة)***

أُشيرَ إلى رأي الخليل بن أحمد فيما يتَّصل بالظروف ، في موضعين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ(3) حيث الحديث عن غُدوة وبكرة وجواز صَرْفهما ، في إطار تفسير قوله تعالي : ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ، عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾ (4) ، فقال ابن الشَّجَرِيّ:" الصَّبر في قولك : صبرتُ على كذا وصبرتُ عنه ، معناه : حَبسْتُ نفسي عليه ، وحبسْتُها عنه ؛ فلذلك تعدَّى ( اصبْر ) في قوله : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ بغير وساطة الجارّ ؛ لأنَّ المعنى : احبِسْ نفْسَك ، وقولهم : " قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا " معناه حَبْسًا ، وهو مصدرٌ وقع موقِع الحال ، يريدون مَصْبورًا (5) ، ... وقرأ ابن عامر (6):﴿بالغُدْوَةِ﴾ وبها قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَميّ ، وأوْجَهُ القراءتين﴿ بِالْغَدَاةِ﴾ ؛ لأنَّ غُدْوَةَ معرفةً :عَلَمٌ للحِين (7)، ومثلُها بُكرةَ ،

---

(1) يُنْظَر:الكتاب 2 / 297 ،وفيه أشار سيبويه بعد ذلك إلى أنَّك إنْ جعلته نكرةً ورفعته كما رفعت لا براحُ، فجائزٌ ،ويُنْظَر:شرح المفصل 2 / 103 – 104 ، وهامش 3 الكتاب 2 / 296 ، وشرح المُقرّب 1 / 189–190.

(2)يُنْظَر : شرح المفصل 2 / 104 ، وشرح الرضي على الكافية 2/ 165–166.

(3) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 221/1 ، 2 /579 –580 .

(4) سورة الكهف ، الآية 28 .

(5) يُنْظَر:علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى ص 96 –98 حيث حديثي عن تأويل المصدر باسم المفعول .

(6) يُنْظَر :السبعة في القراءات 390 ، والبحر 139/4 ، 6 / 113 – 114 ، ومعجم القراءات 5 / 192 .

(7) يُنْظَر: الكتاب 3 /293 حيث قوله:اعلم أنَّ غدوة وبكرة جُلِبَتْ كل واحدة منهما اسمًا للحين ، كما جعلوا أم حُبَيْن اسمًا للدَّابة معرفة ، والمقتضب 3 / 379 ، 4 / 354 ، وشرح الرضي على الكافية 1 /495 ،وحجة=

تقول:جِئْتُك أمسِ غُدْوَةَ ، ولقيتُهُ اليومَ بُكْرَةَ .قال الفراء:سمعتُ أبا الجَرَّاح يقول في غداةِ يومٍ بارد: ما رأيتُ كَغُدْوَةَ قطُّ ، يريد غَدَاةَ يومِه ، وقال الفرَّاء :ألا ترى أنَّ العرب لا تُضيفها ، وكذلك لا تُدخلها الألف واللام ، إنَّما يقولون:أتيتُكَ غداةَ الخميس ، ولا يقولون:غُدْوَةَ الخميس، فهذا دليلٌ على أنَّها معرفةٌ .انتهى كلامه .وأقول: إنَّ حقَّ الألف واللَّام الدخولُ على النَّكرات،وإنَّما دخلَتا في الغَداة ؛ لأنَّك تقول:خرجْنا في غَداةٍ باردة ،وهذه غَداةٌ طيّبة . ووجْهُ قراءة ابن عامر أنَّ سيبويه (1) قال:"زعم الخليلُ أنَّه يجوز أنْ تقول :أتيتك اليومَ غُدْوةً وبُكْرةً ، فجعلتَهما بمنزلةِ ضَحْوةٍ" . وإنَّما علَّقوا غُدوةَ وبُكْرَةَ على الوقت علَمين ؛ لأنَّهما جُعِلا اسمين لوقتٍ مُنْحصِر ، ولم يفعلوا ذلك في ضَحْوةٍ وعشِيَّةٍ ؛ لأنَّهما لوقتين مُتَّسعيْن. وممَّا يُحتَجُّ به لليَحْصُبِيّ، والسُّلميّ (2) أنّ بعض أسماء الزَّمان قد استعملتْه العربُ معرفةً بغير الألف واللَّام،وقد سُمع منهم إدخال الألف واللّام عليه ، نحو ما حكاه أبو زيدٍ(3)من قولهم:لَقيتُه فَيْنَةَ فَيْنَةَ يا فتى،غيرَ مصروف ، ولقيتُه الفَيْنَةَ بعدَ الفَيْنَةِ ، أي الحِين بعد الحين ، ووجه إدخالِ الألف واللَّام في هذا الضَّرب أنَّه يُقَدَّرُ فيه الشِّياع " (4).

فقد أشار ابن الشَّجَرِيّ إلى أنَّ كلمة (غُدْوة) معرفةٌ ؛ لأنَّها عَلَمٌ على (الحين) ، مثل (بُكرَة) ؛ ومن ثَمَّ رأى أنَّ الوجه في القراءة (بالغَدَاةِ) ، وليس (غُدوة) ؛ لأنَّ (غُدْوَة) لا تحتاج إلى الألف واللَّام ، وهو ما جعله يستشهد بقول الفراء ، حيث رؤيته أنَّها لا تُعرَّف بأل وتأتي ممنوعةً من الصَّرف علمًا على وقتٍ مُعيّن ؛ وهو ما جعل ابن الشَّجَرِيّ يزيّل كلامه بأنَّ حقَّ الألف واللَّام الدخولُ على النَّكرات ، وإنَّما دخلَتا في الغَداة ؛ لأنَّك تقول:خرجْنا في غَداةٍ باردة ،وهذه غَداةٌ طيّبة ، أي أنَّه عند عدم قَصْده غداةٍ معيّنة يمكن أنْ تُعرَّف بأل .لكنَّه أراد أنْ يكون مُنْصفًا ، فاستشهد على صحة قراءة ابن عامر، في تعريفه (غُدْوة) وصَرْفها ، برأي الخليل ، فيما قاله عنه سيبويه ، حيث رأى الخليل أنَّه يجوز أنْ تقول : أتيتُك اليومَ غُدْوةً وبُكرةً ، بصرفهما ، باعتبارهما بمنزلة ضَحوة في اتِّساع الوقت والصَّرْفِ ؛ ومن ثَمَّ أشار ابن الشَّجَرِيّ إلى أنَّ النَّحويين جعلوا (غُدوةَ

---

= القراءات 251 ، حيث تأييده لقراءة الغداة ، وتوجيهه قراءة ابن عامر بأنَّه قرأ بذلك اتباعًا لخط المصحف ، وأدخل الألف واللام ؛ لأنَّ العرب تُدخل الألف واللام على المعرفة إذا جاورتها فيه الألف واللام ؛ ليزدوج الكلام ، فأدخل الألف واللام في الغدوة لمَّا جاور العشِيّ ، ويُنْظَر أيضًا :ما انفرد به كلٌّ من القرّاء السبعة وتوجيهه في النحو العربي صـ 145 –146 ، واللسان (غدا)

(1) يُنْظَر: الكتاب 3 /294 ، والمقتضب 3 / 379 – 380 ، 4 / 354 ، وزاد المسير 3 /46 .

(2) يعني ابن عامر ، وأبا عبد الرحمن ، ويُنْظَر :هامش 1 من أمالي ابن الشَّجَرِيّ 222/1 .

(3) يُنْظَر: سر صناعة الإعراب 359 – 360 ، واللسان (فين) .

(4) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 220 – 222 ، ويُنْظَر: البحر المحيط 4 / 139 .

وبُكرةَ) علمين على الوقت المُنحصر ، فبُنيَت (غُدوة) اسمًا لوقتٍ بعينه ، وبُكرة في معناها (1) ، ولم يفعلوا ذلك في ضَحْوةٍ وعشِيَّةٍ ؛ لأنَّهما لوقتين مُتَّسعيْن ، ثُمَّ زاد تأكيده على رأي الخليل وصحة قراءة ابن عامر بأنّ بعض أسماء الزَّمان قد استعملتْه العربُ معرفةً بغير الألف واللَّام ، وقد سُمع منهم إدخال الألف واللّام عليه ، نحو ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم :لَقيتُه فَيْنَةَ فَيْنَةَ يا فتى ، غيرَ مصروف ، ولقيتُه الفَيْنَةَ بعدَ الفَيْنَةِ ، أي الحِين بعد الحين ، ووجه إدخالِ الألف واللَّام في هذا الضَّرب أنَّه يُقَدَّرُ فيه الشِّياع .

هذا ، ولذلك نجد ابن الشَّجَرِيّ يُصرُّ على التأكيد على ما رآه الخليل ، فيعيد ذلك في المجلس التَّاسع والستِّين صدد تناوُله أقسام ظرف الزَّمان ، فالقسم الرَّابع من هذا المجلس جعله لظرف الزَّمان الذي يتصرَّف(2) ولا يَنْصَرِفُ ، وذلك "قولُهم:غُدْوَةُ وبُكْرةُ ، إذا أردتَ غُدْوةَ يومِك وبُكْرَتَه ، أو ممَّا تُعيِّنه ، فهذانِ لم يَنْصرِفا للتأنيث ، وأنَّهما عَلَمانِ لوقتٍ بعَينه ...فإنْ أردتَ غُدْوةً مِنَ الغَدَوات وبُكْرةً من البُكرات ، صَرْفتَ ، كما جاء في التَّنزيل:﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيّاً﴾ (3) ، وعلى هذا تُتأَوَّل قراءة ابنِ عامر:﴿ بالغُدْوَةِ وَالعَشِيّ﴾ كأنَّه أدخل الألف واللَّام على غُدوة ؛ لأنَّه نَكَّرها كما يُنكَّرُ زيدٌ إذا أُريدَ تثنيته أو جمعُه ، ثُمَّ تُدخِل عليه الألفَ واللَّام ، ويجوز أنْ تكون الألف واللَّام في الغُدْوة زيادةً ، كما زِيْدَا في عَمْرٍو ، من قوله (4):

باعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِن أسِيرِها

...وقد حَكى الخليل في غُدْوةَ وبُكْرةَ الصَّرْفَ ، فروى : جِئْتُك اليومَ غُدْوةً ، وجِئْتَني أمسِ بُكْرةً ، وحكى أيضًا في ضَحْوةٍ وعَتَمةٍ تَرْكَ الصَّرْف "(5). وهو ما يتَّضح من خلاله إشارة ابن الشَّجَرِيّ هنا أيضًا إلى أنَّك إذا أردت غُدوة يومٍ بعينه أو بُكرته ، فإنَّك تمنع (غُدوة وبُكرة ) من الصَّرف ، فتقول:غُدوةُ وبكرةُ ، إذا أردت غُدوة يومك أو بُكرته ، أو ممَّا تُعيِّنه ، وعلى المنع من الصَّرف للعلمية والتأنيث . أمَّا إذا أردنا أيّ غدوة من الغدوات ، أو أيّ بُكرةٍ ، فإنَّ ذلك يكون

---

(1) يُنْظَر :المقتضب 4 / 354 .

(2) من المعلوم أنَّ الظَّرف المُتصرِّف ما يكون ظَرْفًا تارةً ، ثُمَّ يُتَّسع فيه ، فيُجعلُ مبتدءًا وفاعلاً ومفعولاً ومجرورًا بحرف جرٍّ ، وبإضافة اسمٍ إليه :يُنْظَر : أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 /576 .

(3) سورة مريم ، من الآية 62 .

(4) هذا الرَّجز لأبي النجم العِجليّ في هجاء بني تميم ، بديوانه صـ 212 ، وتمامه : حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورِها ، ويُنْظَر:سر صناعة الإعراب 366 ، والمنصف 3 / 134 ، والإنصاف 317 ، وشرح المفصل 1 /44 ، 132/2 .

(5) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 579 – 580 ، ويُنْظر :انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى ص 373–374 .

مصروفًا ، كقوله تعالى :﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ ، ونحو قولك:رأيتُ عثمانًا آخر ، وجاءني زيدٌ من الزَّيدَين ، وعليه يمكن تأويل قراءة ابن عامر (بالغداة والعشي) أي أنّ المراد أيُّ غداةٍ ، فهي نكرة مصروفة (1)، ثُمَّ دعّم ابن الشَّجَرِيّ رأيه برأي الخليل الواضح في صرْفه (غُدوة وبُكرة) ، فقد روى: جِئْتُك اليومَ غُدْوةً ، وجِئْتَني أمسِ بُكْرةً ، ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل حكى الخليل أيضًا في (ضَحْوةٍ وعَتَمةٍ) تَرْكَ الصَّرْف ، وهو ما حكاه غير واحدٍ من القدماء (2).

## ***المَطْلَب الخامس:التعجُّب***

يُعدُّ باب التعجُّب من المسائل الخلافية الشهيرة بين البصريين والكوفيين (3)، وقد أُشيرَ إلى رأي الخليل فيما يتَّصل بالتعجُّب في ثلاثة مواضع ، من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، يمكن عَرْضُها فيما يلي :

*أولاً – أفعل في التعجب فِعْلٌ :*

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بكَوْن (أفْعل) في التعجُّب فِعْلاً ، في موضعٍ واحد ، في المجلس التَّاسع والخمسين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، حيث قال:"أجمع النَّحويون البصريون،المتقدِّمون والمُتأخِّرون:عبد الله بن أبي إسحاق الحضْرميّ ، وعيسى بن عمر الثَّقفي ، وأبو عمرو بن العلاء،ويونس بن حبيب، وأبو عبد الرحمن الخليلُ بن أحمد ، وأبو بِشر عَمرُو بن عثمان بن قَنْبَر ، سيبويه ، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ...وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي . ومَن جاء بعدَ هذه الطبقة المُتأخرة،كأبي الفَتْح عثمان بن جِنّي ...أنَّ أَفْعَلَ في التَّعجُّبِ ، من نحو: ما أكرمَ عبدَ اللهِ! فِعلٌ ، وتابعهم أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي . وذهب أبو زكريا يحيى بن زِياد الفَرَّاء ، إلى أنَّه اسمٌ ، وتابعه طائفةٌ من الكوفيين "(4).

فالواضح من هذا النَّصّ أنَّ الخليل يقرُّ بكَون (أَفْعَلَ) في التَّعجُّبِ ، من نحو: ما أكرمَ عبدَ اللهِ! فِعلاً ، وهو ما أجمع عليه النَّحويون البصريون، المتقدمون والمتأخرون ، والأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، وتابعهم من الكوفيين الكسائي ، على نحو ما أشار ابن الشَّجَرِيّ (5).

---

(1) يُنْظَر :المقتضب 4 / 354 .

(2) يُنْظَر :السَّابق 4 / 355 .

(3) يُنْظَر: الإنصاف 1 / 126 – 148 .

(4) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 381 – 383 ، ويُنْظَر :كتاب التبيين 207 – 215 .

(5) يُنْظَر:الكتاب 1 / 72 ، والمقتضب 4 / 173 ، والأصول 1 / 98 – 110، والبغداديات 167 ، واللُّمع 96 ، وأسرار العربية 77 – 80 حيث سرد المبررات الثلاثة لكونه فعلاً ماضيًا عند البصريين ، والمبررات

لكنَّ الفرَّاء ، ومَنْ تابعه من الكوفيين يرون أنَّه اسمٌ ، مُحتجِّين بأنَّه " جامدٌ ، والفعلُ بابه التَّصرُّف ، فالجمود مُباينٌ للفعلية ، فاستحقّ بمخالفته للأفعال ، إلاَّ ما شذَّ منها ، أنْ يُلْحقَ بالأسماء (1) .

وإزاء ذلك قال البصريون:"ليس جموده لأنَّه اسمٌ ، ولكنَّه فِعْلٌ سُلِبَ التَّصرُّف لأمرين ، أحدهما:أنَّ واضعي اللغة لمَّا لم يصوغوا للتعجُّب حرفًا يدلُّ عليه جعلوا له صِيغةً لا تختلف ؛ ليكونَ ذلك أمارةً للمعنى الذي حاولوه ، فيدلُّ لَفْظه بلزومه وجهًا واحدًا أنَّه تضمّن معنًى ليس له في أصله ، فلمَّا دخل معنى التَّعجُّب على لفظٍ ، متى زال عن هيأته زال المعنى المرادُ به ، وجب أن لا يَعدلوا إلى لفظٍ آخر . والثَّاني :أنَّه إنَّما لم يُصَرَّف ، لأنَّ المضارع يحتمل زمانين : الحاضرَ والمُستقبل ، وإنَّما يُتَعجَّب في الأغلب ممّا هو موجودٌ ومُشاهَد ، وقد يُتعجَّبُ ممَّا مضى ، ولا يكون التَّعجُّب ممَّا لم يقع ، فكرهوا استعمالَ لفظٍ يَحتمل الدلالة على الاستقبال ؛ لئلاَّ يصيرَ اليقينُ شكًّا ، ولمَّا كرِهوا استعمالَ المضارع كانوا لاسم الفاعل أكْرَهَ ؛ لأنَّه لا يخُصُّ زمانًا ؛ فلذلك لم يقولوا :ما يَحسُنُ زيدًا ، ولا ما مُحسنٌ زيدًا ، واستعملوا لفظَ الماضي ، والمعنى معنى الحال ؛ لأنَّ التَّعجُّبَ معنًى حادثٌ عند رؤية شيءٍ مُتعجَّبٍ منه ، أو سماعه . ويدلُّك على أنَّه ماضٍ في اللفظ دونَ المعنى ، أنَّه إذا أُريد ما مضى قيل : ما كان أحسنَ زيدًا! فلولا أنَّه حالٌ في المعنى لمَا دخلت "كان" حين أُريدَ المُضيُّ ، فلهاتين العِلَّتين سَلَبوه التَّصرُّف ، وليس عدم التَّصرُّف بموجبٍ له الاسمية ، بدليل أنَّ "ليس وعسى"فِعْلانِ غيرُ مُتصرِّفين بإجماعٍ ، فعدَمُ التَّصرُّف في الفِعل لِعلَّةٍ أوجبت له ذلك لا يُدخله في حيِّز الاسم... " (2) .

وإزاء ما تقدم أؤيّد رأي البصريين ومنهم الخليل ؛ ومن ثَمَّ أعرِّج على قول عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري:"والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأمَّا ما استدلَّ به الكوفيون ففاسد . أمَّا قولهم إنَّه لا يتصرَّف فلا حجّة فيه ، ولأنَّا أجمعنا على أنَّ:عسى وليس فعلان ، ومع هذا لا يتصرَّفان وكذلك ههنا ..."(3) ، وهو ما وصفه ابن يعيش بأنَّه حقٌّ (1).

---

الثلاثة لكونه اسمًا عند الكوفيين ، وترجيحه رأي البصريين، والإنصاف 1 / 126 ،وشرح الرضي على الكافية 4 /227 ،228 ، 230 ،وكتاب التبيين 207 ،وشرح المفصل 7 / 143.

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 381 – 383 ، ويُنْظَر : معاني القرآن للفراء 1 / 103 .

(2) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 382 وما بعدها حيث سرد ابن الشَّجَرِيّ بقية أجوبة الفرَّاء وأصحابه ، وردود البصريين عليها، ممَّا لا يسعه البحث هنا ؛ ولذلك يمكن مراجعتها بالأمالي ، وأسرار العربية 76 – 80 ، والإنصاف 1 / 126 – 148.

(3) أسرار العربية 78 وما بعدها .

*ثانيًا – التعجب داخل في حيّز الخبر ، و(ما) التَّعجُّبية مبتدأٌ :*

استشهد ابن الشَّجَرِيّ برأي الخليل ، في المجلس الثَّالث والثَّلاثين من أماليه، على أنَّ التَّعجُّب داخلٌ في حيّز الخبر ، فقال :" ومَنْ أخرج التَّعجُّب من الخبر ، وجعله معنًى مُنفردًا على حِياله ، قال : إنَّ في لفظه مِنْ معنى المبالغة ما ليس في الخبر المَحْض . والصَّحيحُ أنَّه داخلٌ في حيّز الخَبر ؛ لأنَّك إذا قلت:ما أحسنَ زيدًا ، فكأنَّك قلت :زيدٌ حَسُنَ جِدًّا ، وتمثيلُه عند الخليل وسيبويه:شيءٌ (2) أحْسَنَ زيدًا ، وعند الأخفش :الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ ، وعندَ آخرين:شيءٌ أحسَنَ زيدًا كائنٌ"(3) .

ومن خلال هذا النَّصّ يتَّضح لنا أنَّ ابن الشَّجَرِيّ يرى أنَّ التَّعجُّب داخلٌ في حيّز الخبر ، مُشيرًا إلى أنَّ مَنْ أخرجوه من الخبر ، جعلوه معنًى مُنفردًا على حِياله ، مُعلِّلين ذلك بأنَّ لَفْظَ التَّعجُّب فيه من المبالغة ما ليس في الخبر المَحْض (الخالص) ، وممّا يؤنس ذلك القولَ قولُ ابن السَّرَّاج :"وإنَّما لزم فِعْل التَّعجُّب لفظًا واحدًا ، ولم يُصرف ؛ليدلَّ على التَّعجُّب ، ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار ، لأنَّه خبرٌ ، ويدلُّ على أنَّه خبرٌ أنَّه يجوز لك أنْ تقول فيه صدق أو كذب"(4) .

وقد علَّل ابن الشَّجَرِيّ كونه داخلاً في حيّز الخبر ، بأنَّ قولنا :ما أحسنَ زيدًا ، معناه:زيدٌ حَسُنَ جِدًّا ، وفي إطار تعضيد هذا الرَّأي كان الإدلاء بما يراه الخليل وسيبويه في هذا الأمر ، حيث صرَّح بأنَّ تمثيله عندهما :شيءٌ أحْسَنَ زيدًا ؛ أي أنَّ جُملة (أحْسَنَ زيدًا) في محل رفع خبر (ما) ، و(ما) نكرة تامّة مُبتدأ (5) ، لا تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة . أمَّا الأخفش ،

---

(1) يُنْظَر:شرح المفصل 7 / 143– 149 ، والإنصاف 1 / 128 – 139 ، وشرح الرضي على الكافية 4 /230 .

(2) الكتاب 1 /72 ، حيث قوله :"زعم الخليل أنَّه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسنَ عبدُ الله ، ودخله معنى التَّعجُّب، وهذا تمثيلٌ ، ولم يُتكلَّم به.

(3) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 390 ، ويُنْظَر :المقتضب 4 / 177 حيث ذِكْر رأي الأخفش أيضًا ، والأصول 1 / 100، والبغداديات 169 ، وشرح الرضي على الكافية 4 / 233 وفيه ذكر الرضي رأيًا آخر للأخفش يوافق فيه سيبويه بخلاف كونها موصولاً ، والإيضاح في شرح المفصل 2 / 111 .

(4) الأصول 1 / 98 – 99 .

(5) يُنْظَر :الكتاب 1 / 72 ، واللُّمع 96 ، والمقتصد 1 / 373 ففيه صرَّح الجرجاني – بجانب كون (ما)مبتدأ– بأنَّ الهمزة التي في (أفعل) هي التي تدخُل ، فتنقل الفعل من غير التَّعدي إلى التَّعدي إلى المفعول به ، وهو ما صرح به الرضي في شرح الكافية 4 / 233، وشرح المفصل 7 / 142 ، والإيضاح في شرح المفصل 2 /

فيرى أنَّ التقدير:الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ ، وذلك يعني أنَّ (ما) معرفةٌ ناقصة (اسم موصول) في محل رفع مبتدأ ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوفٌ ، تقديره: الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ عظيم . هذا ، وقد صرَّح ابن الشَّجَرِيّ بأنَّ ثَمَّة قومًا آخرين يرون أنَّ التقدير:شيءٌ أحسنَ زيدًا كائن، وذلك تفسيره أنَّ (ما) نكرةٌ ناقصة ، أي موصوفة ، في محل رفع مبتدأ ، والجملة بعدها صفةٌ لها ، والخبر محذوفٌ ، والتَّقدير :شيءٌ أحسنَ زيدًا كائنٌ أو عظيم .

وبناءً على ذلك ، فإنَّ فيما سبق تأييدًا من جانب ابن الشَّجَرِيّ للخليل ، في كون (ما) مبتدأً، وهو ما اتَّضح – مع التعليل له ، أضف إلى ذلك النَّصَّ على أنَّ قول الخليل وسيبويه أصح ، وذلك هو الموضع الثالث الذي جاء فيه رأي للخليل فيما يتَّصل بالتَّعجُّب– في موضعٍ متقدِّمٍ من الأمالي ، في المجلس الثَّامن والسِّتين ، صدد حديثه عن ضروب "ما" التي استعملتها العربُ اسمًا ، فقال : " والرَّابع : أنْ تكون تعجُّبيةً ، نحو :ما أكْرمَ زيدًا ، وما أظْرَفَه ...و"ما" التَّعجُّبية في تقدير : شيءٍ ، وموضعها رفْعٌ بالابتداء ، وخبرها ما بعدها مِن الفِعل والفاعل والمفعول ؛ لأنَّ أفْعَلَ التَّعجُّبيّ فِعْلٌ ماضٍ بإجماع البصريين ، ففاعلُه مُضمرٌ عائدٌ على "ما" ، فالتَّقدير في قولك : ما أحسنَ أخاك! على مذهب الخليل وسيبويه:شيءٌ أَحْسَنَ أخاك .

وذهب الأخفشُ إلى أنَّها موصولةٌ بمعنى الذي، والجملة التي هي أفعل وفاعلُه ومفعولُه صلتُها ، وأنَّها مبتدأٌ خبره محذوف ، فالتَّقدير:الذي أحسنَ أخاك شيء. وقول الخليل وسيبويه أصحُّ؛لأنَّ التَّعجُّب في الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام ، فإذا حُكِم بأنَّ "ما" التَّعجُّبية موصولةٌ ، فإنَّ الصِّلة تُخْرجها من الإبهام ، مِن حيث كانت الصِّلة موضِّحةً للموصول. ويُقوِّي مذهبَ الخليل وسيبويه أنَّ الكلام على قولهما تامٌّ غيرُ مُفتقرٍ إلى تقدير محذوف، وأنَّ هذا الخبر المُقدَّر ، فيما ذهب إليه الأخفش ، لم يظهرْ في شيءٍ من كلامهم "(1).

وهو ما يتَّضح من خلاله انتصار ابن الشَّجَرِيّ لرأي الخليل وسيبويه – وهو ما أوافقه عليه – في كون (ما) التَّعجبية مبتدأ ؛ من منطلق أنَّ القول بكونها صلةً يخرجها من الإبهام المُراد من صيغة التَّعجُّب (2)، حيث إنَّ الصلة تتَّضح بالموصول ، أضف إلى ذلك أنَّ ثَمّة شيئًا مُهمًّا

---

111 حيث الإشارة أيضًا إلى أنَّ قومًا قالوا : إنَّها استفهامٌ مبتدأ ، وما بعده خبر ، وهو ما قال به الرضي ، ونسبه إلى الفراء وابن درستوية :شرح الكافية 4 / 234 ، ويُنْظَر: معاني القرآن للفراء 1/ 103.

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 553 ، ويُنْظَر :المقتصد 1 / 375 .

(2) تجدر الإشارة إلى أنَّ صاحب أسرار العربية قال :"إنْ قال قائلٌ:لِمَ زِيدت "ما"في التعجُّب نحو:"ما أحسن زيدًا" ، دون غيرها؟قيل:لأنَّ "ما" في غاية الإبهام ، والشيء إذا كان مبهمًا كان أعظم في النفس ، لاحتماله أمورًا

أظهر عبقرية الخليل – بجانب ما تقدَّم – من خلال كلام ابن الشَّجَرِيّ ، وهو أنَّ الكلام على رأي الخليل وسيبويه تامٌّ ، لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، وذلك ما يؤنسه قول صاحب أسرار العربية:" وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء ، وإذا كان الكلام مُستقلاً بنفسه ، مُستغنيًا عن تقديرٍ ، كان أولى ممَّا يفتقر إلى تقدير "(1) ، أضف إلى ذلك أنَّه لا معنى للإضمار من غير فائدة (2) .

## ***المَطْلَب السَّادس:عدم جواز ترخيم الثُّلاثي المُتحرّك الوسط***

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بترخيم الثُّلاثي المُتحرِّك الوسط ، في المجلس الرَّابع والخمسين من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، حيث حديثه عن التَّرخيم ، فقال : " واختلف النحويُّون في الثُّلاثي المُتحرِّك الأوسَط ، نحو عُمَر وحَسَن ، فأجاز الكوفيون والأخفش ترخيمَه ؛ لأنَّ حركةَ أَوسَطه قامت مَقام الحرف الرَّابع ، كما قامت حركةُ القافِ من سَقَرَ ، والظَّاءِ من لَظَى ، والدَّالِ من قدَمَ (3)، اسمِ امرأة ، مَقام الحرف الرَّابع من زَيْنَب ، فلم ينصرف في التَّعريف ، ففارق بذلك الثُّلاثيَّ السَّاكنَ الأوسطِ ، كهِنْدٍ ودَعْدٍ . ولم يُجِزِ الخليلُ وسيبويه (4) ، ومَنْ أخذ أَخْذَهما ترخيمَ هذا النَّحو ؛ لخروجه عن حيِّز الأصول ، إذْ أَكثَرُها خمسة ، وأقلُّها ثلاثة . واتَّفق الجميع على أنَّ الثُّلاثي السَّاكن الأوسط ، كبِشْر وبَكْر ، لا يجوز ترخيمه لأجل الإجحاف به ؛ لسكون أوسطِه ، وقِلَّةِ عدده "(5).

ففي هذا النصِّ يُصرِّح ابن الشَّجَرِيّ باختلاف النحويين في مسألة ترخيم الثلاثي المُتحرك الوسط ، نحو عُمَر وحَسَن ، حيث ذكر أنَّ الكوفيين والأخفش يجيزون ترخيمه ، ومُسوِّغ ذلك عندهم أنَّ حركةَ أَوسَطه قامت مَقام الحرف الرَّابع ، كما قامت حركةُ القافِ من سَقَرَ ، والظَّاءِ من لَظَى ، والدَّالِ من قدَم ، اسم امرأة ، مَقام الحرف الرَّابع من زَيْنَب ، فلم ينصرف في التَّعريف ، ففارق بذلك الثُّلاثيَّ السَّاكنَ الأوسطِ ، كهِنْدٍ ودَعْدٍ ، "وذلك نحو قولك في عُنُق "يا

---

كثيرة ، فلهذا كانت زيادتها في التَّعجُّب أولى من غيرها " أسرار العربية 76 ، ويُنْظَر:المقتضب 4 / 173،= = والأصول 1 / 99 ، والبغداديات 170 ، وشرح الرضي على الكافية 4 / 234 ، وكتاب التبيين 203 – 204 ، والمقرب 1 / 71 ، وشرح المفصل 7 / 142– 143، واعتراضات ابن الشَّجَرِيّ صـ87–93 .

(1) أسرار العربية 77 ، ويُنْظَر :المقتصد 1/ 373 ، وكتاب التبيين 203 –206 .

(2) يُنْظَر :كتاب التبيين 204 ، والمقتصد 1/ 375 .

(3) يُنْظَر:البغداديات 488 .

(4) يُنْظَر: الكتاب 2/ 255 – 256 ، والإنصاف 356 – 360 ، وكتاب التبيين 403 –405 .

(5) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 304 –305 .

عُنُ" ، وفي حَجَر "يا حَجَ" ، وفي كَتِفٍ "يا كَتِ" ، وذهب بعضهم إلى أنَّ التَّرخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق"(1).

وإزاء ذلك كان لابدّ من عرْض الرأي الآخر المُتمثِّل في رأي الخليل وسيبويه – وهو ما يؤيّده الباحث – ذلك الرأي الذي لم يُجِزْ ترخيمَ هذا الضَّرب من الأسماء ؛ لخروجه عن حيِّز الأصول ، إذْ أَكثَرُها خمسة ، وأقلُّها ثلاثة ، أمَّا الثُّلاثي السَّاكن الأوسط ، كبِشْر وبَكْر ، فقد أشار ابن الشَّجَرِيّ إلى اتِّفاق الجميع على أنَّه لا يجوز ترخيمه ؛ لأجل الإجحاف به ؛ لسكون أوسطِه ، وقِلَّةِ عدده ، قال سيبويه :"واعلم أنَّ كلَّ اسمٍ على ثلاثة أحرفٍ لا يُحذَفُ منه شيءٌ إذا لم تكُن آخِرَه الهاء .فزعم الخليل –رحمه الله– أنَّهم خفَّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ؛ ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة ، فإنَّما أرادوا أنْ يقرِّبوا الاسمَ من الثَّلاثة أو يصيِّروه إليها ، وكان غاية التَّخفيف عندهم ؛ لأنَّه أخفُّ شيءٍ عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص ، فكرهوا أنْ يحذفوا إذْ صار قُصاراهم أنْ ينتهوا إليه "(2)، وهو ما يتَّفق مع واقع اللغة ، بناءً على ما بين أيدينا من موروثٍ لُغويّ ، ولاسيّما أنَّ "الترخيم إنَّما دخل في الكلام لأجل التَّخفيف ، وما كان على ثلاثة أحرف ، فهو على غاية الخِفّة ، فلا يحتمل الحذف ؛ لأنَّ الحذف منه يؤدِّي إلى الإجحاف به "(3).

## ***المَطْلَب السَّابع:الإعمال والإعراب***

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بالإعمال والإعراب في ستة مواضع (4) ، ولمَّا كان الحديث عن إعراب المرفوع بعد (الذي) قد سبقت الإشارة إليه ، صدد الحديث عن حذف الضمير المرفوع العائد من جملة الصلة ، فإنَّ فيما يلي عرضًا للمواضع الخمسة الباقية :

***أوَّلا – اسم الحدث المتقدم عليه ظرف :***

---

(1) الإنصاف 357 ، ويُنْظَر : أسرار العربية 132 – 134 حيث بَسْط وَجْه فساد رأي الكوفيين ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 395 ، وارتشاف الضرب 2232 ، والتسهيل 188 حيث حُكي عن الكسائي أيضًا أنَّه لا يجوز ترخيمه .

(2) الكتاب 2/ 255 – 256 ، ويُنْظَر : الإنصاف 357 حيث ذكر أيضًا أنَّ هذا ما ذهب إليه الكسائي من الكوفيين.

(3) أسرار العربية 132 .

(4) يُنْظَر : أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 513 ، 3 / 42 ، 76 ، 197 ، 220 ، 559 .

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بإعراب اسم الحدث المتقدم عليه ظرف ، في المجلس الحادي والثَّمانين ، من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، صدد حديثه عن أبياتٍ ممَّا دقَّق فيه أبو الطيِّب المُتنبي ، فقال:" ومن قِيلِهِ :

مُنًى كُنَّ لي أنَّ البياضَ خِضابُ فيَخْفَى بتَبْيِيضِ القُرونِ شبابُ

لياليَ عندَ البِيضِ فَـوْدايَ فِتنةٌ وفَخْرٌ وذاك الفَخْرُ عِنْدِيَ عابُ

مُنًى:مبتدأٌ وإنْ كان نكرةً ، وقد يفيدُ الابتداء بالنَّكرة إذا أخبرْت عنها بجُملةٍ تتضمَّن اسمًا معرفةً ، كقولك:امرأةٌ خاطبَتْنِي ، وكذلك إنْ أخبرْتَ بظرفٍ مضافٍ إلى معرفة ، كقولك : رجلٌ خلْفَك ...وقوله:" مُنًى كُنَّ لي" مفيدٌ ؛ لأنَّ في ضمن الخبر ضميرَ المُتكلِّم، وهو أعرف المعارف ، ولو قال:مُنًى كُنَّ لرجلٍ ، لم يحْصُل بذلك فائدةٌ ؛ لخلوّه من اسمٍ معروف ...وقوله:" أنَّ البياضَ خِضابُ" منقطعٌ من أوَّل البيت ، وتحتملُ "أنَّ" الرَّفع والنَّصب ، فالرَّفع على إضمار مبتدأ ، كأنَّه قال:إحداهنَّ أنَّ البياضَ خَضابُ ، أو أقْدَمُهنَّ أنَّ البياض خِضابُ ...وأمَّا النَّصبُ فعلى إضمار "تمنَّيْتُ" لدلالة "مُنًى" عليه ...ويجوز أنْ تكون "مُنًى"منصوبةً نَصْبَ الظروف ، والجملة التي هي كان واسمها وخبرُها نعتٌ لها ، فتتَّصلُ "أنَّ" بما قبلها ، كأنَّه قال: في مُنًى كُنَّ لي أنَّ البياض خضابُ ، أي في جملة مُنًى ، كما قالوا: حقًّا أنَّك ذاهبٌ ، وأكْبَر ظنِّي أنَّك مقيمٌ ، يريدون:في حقٍّ ، وفي أكبرِ ظَنِّي، وإذا أردتَ معنى الظَّرفية في "مُنًى" فلَك في "أنَّ" مذهبان ، فمذهبُ سيبويه والأخفش والكوفيّين ، رفعُ "أنَّ" بالظَّرف ، وكلُّ اسمِ حدَثٍ يتقدَّمُه ظرفٌ يرتفع عند سيبويه بالظَّرف ، ارتفاعَ الفاعل ، وقد مثَّل ذلك بقوله :غدًا الرَّحيلُ "، وأحقًّا أنَّك ذاهبٌ؟ وآلحَقَّ أنَّك ذاهبٌ؟ قال:حملوه على:أفي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ؟ قال: وكذلك إنْ أخبرتَ ، فقلتَ:حقًّا أنَّك ذاهبٌ ، والحقَّ أنَّك ذاهبٌ ، وأكبَرَ ظنِّي أنَّك ذاهبٌ . وإذا كان هذا مذهبَ سيبويه، مع مَنْ ذكرناه ، فالمُنْيَةُ تقاربُ الظَّنَّ ، فيحسُن أنْ تقول: أكبرَ مُناي أنَّك ذاهبٌ ، فتنصبُ "أكبرَ" بتقدير "في" ، وأنشد سيبويه في ذلك للأسود بن يَعْفُر"(1):

أَحَقًّا بَنِي أبْناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ تهدُّدُكُم إيَّايَ وسْطَ المجالِسِ

وأنشد :

أحقًّا أنَّ جِيرتَنا استقلُّوا فَنِيَّتُنا ونيَّتُهُمْ فريقُ"(2)

في أبياتٍ أُخر . فهذا أحدُ المذهبين ، والمذهب الآخرُ مذهبُ الخليل ، وذلك أنَّه يرفعُ اسمَ الحدَث بالابتداء ، ويُخبرُ عنه بالظَّرف المُتقدِّم ، حكى ذلك عنه سيبويه في قوله: وزعم الخليل

---

(1) البيت من بحر الطويل ، بالكتاب 3 / 135 ، والمسائل العضديات195 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 247 ، 4 / 246، 327 ، وخزانة الأدب 1 / 401 ، 10 /276 .

(2) البيت من بحر الوافر بالكتاب 3 / 136 للعبدي ، وقائله المفضل النُّكريّ في شرح أبيات سيبويه 2 / 146 .

أنَّ التهدُّد ها هنا – يعني في بيت الأسود – بمنزلة "الرَّحيل بعد غَدٍ" وأنَّ "أنَّ" بمنزلته ، وموضِعها كموضعه "(1). انتهت حكايته عن الخليل "(2).

فمن خلال هذا النَّصِّ نُلاحظ إشارة ابن الشَّجَرِيّ إلى أنَّ كلمة (مُنَى) من قول المتنبي السابق ، يجوز أنْ تكون منصوبةً انتصاب الظروف ، وجملة (كُنَّ لي) نعتٌ لها ، وهو ما يترتب عليه أنَّ ثَمَّة مذهبين في قوله:( أنَّ البياضَ خِضابُ) ، يتفقان في كون الاسم بعد الظرف أو الجارّ والمجرور مرفوعًا ، لكنهما يختلفان في رافعه ، أحدهما مذهب سيبويه والأخفش (3) والكوفيّين ، وهو كَوْن (أنَّ) مرفوعةً بالظَّرف (4) ، حيث إنَّ كلَّ اسمِ حدَثٍ يتقدَّمُه ظرفٌ يرتفع عند سيبويه بالظَّرف ، ارتفاعَ الفاعل ، وقد تناول سيبويه ذلك في باب "هذا بابٌ من أبواب أنَّ تكون فيه مبنيةً على ما قبلها ، ممثِّلاً – فيما نقله عن الخليل– بقوله :غدًا الرَّحيلُ ، وأحقًّا أنَّك ذاهبٌ؟ وآلحَقَّ أنَّك ذاهبٌ؟ وقال:حملوه على:أفي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ؟ قال: وكذلك إنْ أخبرتَ ، فقلتَ:حقًّا أنَّك ذاهبٌ ، والحقَّ أنَّك ذاهبٌ ، وأكبَرَ ظنِّي أنَّك ذاهبٌ ، وغير ذلك ممّا ذُكر من شواهد شعرية بالكتاب ، ونقلها ابن الشَّجَرِيّ(5) .

أمَّا المذهب الآخر في رافع هذا الاسم ، فهو مذهب الخليل بن أحمد – وهنا يأتي رأيه ، وهو ما ورد بالكتاب – فقد ذكر ابن الشَّجَرِيّ أنَّ اسم الحدث عند الخليل مرفوعٌ بالابتداء ، وخبره الظَّرف المُتقدِّم ، وزعم الخليل أنَّ (التهدُّد) في قول الأسود بن يَعْفُر ، مرفوعٌ بالابتداء ، وخبره (حقًّا) المنصوب على الظرفية ، كما أنَّ الرحيل في قولنا:( الرَّحيل بعد غَدٍ) تُعرب مبتدأ ، فأنَّ وما بعدها في تأويل مبتدأ ، والظَّرف قبلها خبرٌ عنها ، والتقدير : أفي حقٍّ تهدُّدكم إيّاي ، وهو ما عليه الحال في بيت المتنبي ، كما في نصِّ ابن الشَّجَرِيّ . هذا ، وإنْ كان ابن الشَّجَرِيّ يميل إلى رأي سيبويه – كما يتّضح من نصِّه السابق– فإنّي أميل إلى رأي الخليل بناء على ما ورد بالإنصاف ، ممَّا يضيق به المقام (6).

---

(1) الكتاب 3 /136 .، ويُنْظَر : شرح التصريح 1 / 309 ، 2 / 688 .

(2) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 3/ 193 ، 194 ، 196 – 197 ، وكتاب التبيين 137 – 140.

(3) عند الأخفش في أحد قوليه ؛ لأنَّ له قولاً آخر ، وهو أنَّه فاعلٌ للظرف ؛ لتضمُّنه معنى الفعل ، كما قالوا في نحو قائمٌ زيد:يُنْظَر: شرح الرضي على الكافية 1 / 247 .

(4) يُنْظَر: الإنصاف 51 حيث انضمام المبرد إلى هذا الفريق أيضًا

(5) يُنْظَر:الكتاب 3 / 134 – 137 ، وكتاب الشعر 265 ، 268 ، 298 ، 411 ، 507 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 146 .

(6) يُنْظَر:الإنصاف 51 – 55 ، والمسائل العضديات 194 – 196.

***ثانيًا – ما الكافة عن العمل:***

أشير إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بكَوْن "ما" كافة عن العمل ، في المجلس الثَّامن والسِّتين ، من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، صدد حديثه عن كونِ "ما" كافةً للعامل عن عمله ، فقال:" فمِن ذلك كفُّها الأحرف السِّتَّة ، إنَّ وأخواتِها عن عملهنّ ، فإمَّا أنْ يرتفع الاسمُ بعدهُنَّ بالابتداء ، أو تقع بعدهُنَّ الجملة الفعلية ، فمثال الأوَّل في التَّنزيل:﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾(1) ...ووقوعُ الجملةِ الفعليّة كقول الفرزدق (2):

أَعِدْ نَظرًا يا عبدَ قَيْسٍ لَعلَّما  أضاءتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

... وسيبويه وغيرهُ من النَّحويّين يَروْن إلغاء "ما" في "ليتما" حَسنًا، فيُرجِّحون النَّصبَ في قولهم: ليتما زيدًا منطلقٌ ، ويجوِّزون أنْ تكون كافَّةً ، قال سيبويه:" وقد كان رُؤبةُ بن العَجّاج يُنشد هذا البيتَ رفعًا ، وهو بيت النابغة (3):

قالتْ أَلا لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا  إلى حمامتِنا ونِصْفَه فَقَدِ

ورَفْعه على وجهين:على أنْ يكون بمنزلة قول مَنْ قال:﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ﴾ (4)أو يكونَ بمنزلة قولك :إنَّما زيدٌ منطلقٌ "(5) ، أراد أنَّ أحدَ وجهي الرَّفع أنْ تَجعَلَ "ما" بمنزلة "الذي" ، وتُضمرَ مبتدءًا ، كأنَّه قال:ألا ليت الذي هو هذا الحمامُ لَنا ، كما أنَّ التَّقدير في الآية :مثلاً الذي هو بعوضةٌ . والوجه الآخر : أنْ تُجعل "ما" كافَّةً للعاملِ ، مِثل :إنَّما زيدٌ مُنطلقٌ . قال سيبويه :"قال الخليل:"إنَّما" لا تعملُ فيما بعدها ، كما أنَّ "أُرى" إذا كانت لَغوًا لم تعملْ " . وأقول : إنَّ تشبيهَه لها بأُرَى يدلُّ على أنَّها رُبّما أُعْمِلَت ؛ لأنَّ "أُرَى" ليست تُلْغَى على كلِّ حال ، ثُمَّ قال بعد هذا:ونظيرُ " إنَّما" قول المرَّار الفَقْعَسِيّ :

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما  أَفْنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ (6)

---

(1) سورة طه، الآية 98 .

(2) البيت من بحر الطويل بشرح ديوان الفرزدق 1/ 305 ، والإيضاح 127 ، وإيضاح شواهد الإيضاح 146 ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح 468 ، وشرح المفصل 8 / 54 ، 57 .

(3) البيت من بحر البسيط ، بديوانه ص 24 ، وخزانة الأدب 1 / 251 ، وقوله:(فَقَدِ) معناه:فَحَسْب .

(4) سورة البقرة، من الآية 26 .

(5) البيت من بحر الكامل ، بخزانة الأدب 4 / 493 ، ويُنْظَر: الكتاب 2 /137 – 138 .

(6) البيت من بحر الكامل ،واستُشْهِدَ به على أنَّ (أمَّ الوليد) منصوب بعلاقة التي هي اسم مصدر عَمِل عَمَلَ الفعل،والتقدير :أتعلق أمُّ الوليد ، وزيادة (ما) وجَعلها كافة لـ(بعد) عن الإضافة إلى المفرد ، وهيّأتها للإضافة إلى الجملة ، يُنْظَر:الكتاب 2 / 138 ، 139 ، والمقتضب 2 / 53 ، والكامل 442، وإصلاح المنطق 45 ، والأصول 1 / 234 ، 2 / 258 ، والبغداديات 292 ، والتمام 210 ، وشرح الشافية 1/ 273 ، وشرح المفصل 8 / 131 ، 134 ، والمقرب 1 / 129 ، وخزانة الأدب 10 / 230 ، 251 ، 232 ، واللسان (علق – ثغم –

قال: جعل "بعْد" مع "ما" بمنزلة حرفٍ واحد ، وابتدأ ما بعده ، فتشبيهُه "إنَّما" بقول الشاعر "بعدَ ما" مانعٌ من إعمال "إنَّما" ، كما أنَّ قوله "بعدما" لا يصحُّ إعماله" (1).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ابن الشَّجَرِيّ في هذا النَّصِّ يتحدَّث عن كفِّ (ما) للأحرف السِّتّة (إنَّ وأخواتها) عن العمل ، وهو من الأمور التي أفاضت فيها كتب النحو ، وعلى الرغم من ذلك – مادمنا بصدد عرض آراء الخليل– فإنَّ ما يهمُّنا في هذا البحث الإشارة إلى رأي الخليل ، ذلك الرَّأي الذي نُقله عنه سيبويه ، حيث يرى أنَّ (إنَّ) إذا اتّصلت بها (ما) كفّتها عن العمل فيما بعدها ، كما أنَّ "أُرى" إذا كانت لَغوًا لم تعملْ "، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما كان نظيرَ إنَّ من الفعل ما يعمل (2) . وإزاء ذلك قال ابن الشَّجَرِيّ: وأقول:إنَّ تشبيهَه لها بأُرَى يدلُّ على أنَّها رُبّما أُعْمِلَت ؛ لأنَّ "أُرَى" ليست تُلْغَى على كلِّ حال ، ثُم ذكر بعد ذلك كلام سيبويه الوارد بعد نص الخليل ، حيث الإدلاءُ بأنَّ نظير (إنَّما) قول المرَّار الفَقْعَسِيّ السَّابق بالنَّص ؛ ومن ثَمَّ كان تعليق سيبويه عليه بقوله : جعل "بعْد" مع "ما" بمنزلة حرفٍ واحد ، وابتدأ ما بعده (3)، وهو ما جعل ابن الشَّجَرِيّ يعلِّق عليه بقوله : فتشبيهُه "إنَّما" بقول الشاعر "بعدَما" مانعٌ من إعمال "إنَّما" ، كما أنَّ قوله "بعدما" لا يصحُّ إعماله ، أي أنَّ (ما) كفّت (بعد) عن الإضافة إلى المفرد ؛ ومن ثَمّ أصبحت مهيّأةً للإضافة إلى الجملة ، وهو ما يدلُّ على أنَّ ثَمَّة موافقةً من جانب ابن الشَّجَرِيّ على رأي الخليل ، وهو ما عليه النُّحاة إلى يومنا هذا ، ممَّا يدلُّ على أنَّ ثَمّة عبقريةً لدى الخليل بن أحمد في تفكيره ، جعلته علمًا في ميدان التَّفكير اللغويّ .

لكن ينبغي الرَّبط في التحليل النَّصِّيّ بين الشكل والمضمون ، أي بين كون (ما) كافة زائدة وبين المعنى ، فهي تُزادُ في اللغة العربية نثراً وشعراً ، فلا تكون حشواً خالية من أي معنى، وإلا كان الاستغناء عنها أفضل ، وهنا يحضرني قول القائل: "أى أنَّها تنسلخ عن معانيها الوضعية، فلا تكون مستعملة في شيءٍ منها، وإنَّما يُؤْتَى بها لتأكيد معنًى مستفادٍ من غيرها ممَّا وقع في التركيب نفسه. ومعلومٌ أنَّ "ما" لها معانٍ كثيرة ، فتكون استفهاميةً واسمًا موصولاً ، وموصولاً حرفيًّاً "مصدرية"، وشرطية ، ونافية ، وهذه أهم معانيها وأشهرها ، فإذا وردت فى تركيبٍ مجرَّدةً

---

فنن) ، وهامش 5 من 2/ 562 حيث تنبيه الدكتور الطناحي على أنَّ تمام الوزن يقتضي التصغير (الوُلَيِّد) وتصحيح التكبير بالوقص (حَذْف المُتحرِّك الثَّاني) ، وأفنان الرأس:خُصل الشَّعر،والثغام:نبْتٌ له نورٌ أبيض ، والمُخلس:ما اختلط فيه السَّوادُ بالبياض .

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 /559 – 562 .

(2) يُنْظَر :الكتاب 2 / 138 .

(3) يُنْظَر :السَّابق 2 / 139 .

عن معانيها كلِّها ، وكان لا يمكن أنْ تكون مستعملة في شيءٍ منها على أن يكون جزءاً أساسيًّا من المعنى المراد من التركيب ، فإنَّها تكون مزيدة"(1). وزيادتها تكون كافة- إمَّا عن عمل الرَّفع أو كافة عن عمل النَّصب والرَّفع أو كافة عن عمل الجر- وغير كافة ، وهى نوعان ، عِوضٌ وغير عِوض "(2).

***ثالثًا – ارتفاع ( أيّ) على الحكاية:***

الحكاية "إيراد لفْظ المتكلِّم على حسب ما أورده في الكلام ، والمحكيُّ قسمان : مفردٌ وجملة "(3).

هذا ، وقد أُشير إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بإعراب (أيّ) ، في المجلس الثَّالث والسَّبعين، صدد تناوُل ابن الشَّجَرِيّ قوله تعالى :﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ (4) ، فقال :" و"أيٌّ" معربةٌ في جميع أحوالها ، بخلاف نظائرها من الأسماء التي ضُمِّنت معاني الحروف ، كمَنْ وما وأينَ ومتى ، وكم وكيف وأيَّان وأَنَّى ، وإنَّما أعربوها حملاً على نظيرها ، وهو بعضٌ ، وعلى نقيضها ، وهو كلٌّ ، وسيبويه يحكمُ ببنائها على الضمِّ إذا كانت اسمًا ناقصًا موصولاً بجملةِ ابتداءٍ، والمبتدأ من الجملة محذوفٌ ، وهو العائدُ منها إلى أيٍّ، كقولك : أكرمت أيُّهُمْ صاحِبُك . فإنْ قلت :أكرمتُ أيَّهمْ هو صاحبُك ، نصبْتها وِفاقًا، وذلك لتمام صِلتها... وفي رَفْعها قولانِ آخران، حكاهما سيبويه ، أحدهما عن يونُس: وهو أنَّه علَّق عنها ﴿لَنَنْزَعَنَّ﴾ فرفَعها بالابتداء،و﴿أَشَدُّ﴾ خبرُها، كما ارتفعت في قوله تعالى :﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً﴾ (5) ، والخليل وسيبويه منعا من تعليق ﴿ لَنَنْزَعَنَّ﴾ ؛ لأنَّ النَّزع فِعلٌ علاجيٌّ ، وإنَّما يُعلَّقُ أفعالُ العِلم والشَّك ، واعتذر بعضُهم ليونُس ، فقال :إنَّ النَّزع قد يكون بالقول .والقولُ الآخر

---

(1) القول في "ما" الزائدة، ص23، ويُنْظَر: الجنى الداني ص 322-331، وحول التفصيل في زيادة "ما" يُنْظَر أيضاً: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 129-153 ، والقضايا التَّركيبية في شعر الأعشى صـ 255 وما بعدها .

(2) يُنْظَر: الكامل في اللغة والأدب 471، 586، وشرح المفصل8/131-136، ومغنى اللبيب ص 403-414، وخزانة الأدب582/9.

(3) ارتشاف الضَّرب 1 / 680 .

(4) سورة مريم ، الآية 69 ، ويُنْظَر :مشكل إعراب القرآن 2 / 13 – 15.

(5) سورة طه ، من الآية 71 .

في رفْعها قولُ الخليل ، وهو ارتفاعها على الحِكاية ، فأيُّهم مبتدأ ، وأشدُّ خبرُه ، وتقديره عنده : ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ الذي مِن أجل عُتُوِّه يُقال: أيُّ هؤلاءِ أشَدُّ عُتِيًّا "(1).

فالملاحظ من هذا النَّصِّ إشارة ابن الشَّجَرِيّ إلى أنَّ (أيّ) مُعربةٌ في جميع أحوالها ، بالحمل على نظيرها (بعضُ) وعلى نقيضها (كل) ، ثُمَّ صرح ببناء سيبويه لها على الضم إذا كانت اسمًا ناقصًا موصولاً بجملةِ ابتداءٍ ، والمبتدأ من الجملة محذوفٌ ، وهو العائدُ منها إلى أيٍّ ، كقولك : أكرمت أيُّهُمْ صاحِبُك . أمَّا إذا ذُكِر العائد من جملة الصلة ، وهو المبتدأ ، نحو قولنا : أكرمتُ أيَّهمْ هو صاحبُك ، فهي منصوبةٌ وفاقًا ؛ لتمام صلتها (2).

هذا ، وقد ذكر ابن الشَّجَرِيّ أنَّ في رَفْعها قولان آخران ، ذكرهما سيبويه ، أحدهما عن يونس ، والآخر عن الخليل ، أمَّا الذي عن يونس ، فهو رَفْعها بالابتداء ، بعد تعليق الفعل ﴿ لَنَنْزَعَنَّ﴾ في الآية عن العمل في اللَّفظ ، كما تُعلَّق أفعال القلوب ، على أنَّه بمعنى التبيين،والتبيين قريبٌ من العِلْم،وبذلك يكون ﴿أَشَدُّ﴾ خبرَها،على الرَّغم من أنَّ الخليل وسيبويه منعا من تعليق ﴿ لَنَنْزَعَنَّ﴾؛لأنَّ النَّزع فِعلٌ علاجيٌّ ، وإنَّما يُعلَّقُ أفعالُ العِلم والشَّك والظَّن والحسبان، ممَّا لم يتحقَّق وقوعه ، واعتذر بعضُهم ليونُس ، فقال :إنَّ النَّزع قد يكون بالقول (3).

أمَّا عن القول الآخر الذي ذكره سيبويه عن الخليل في رَفع (أيّ) ، فهو ارتفاعها على الحِكاية ، فأيُّهم مبتدأ ، وأشدُّ خبرُه ، وتقديره عنده : ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ الذي مِن أَجْلِ عُتُوِّه يُقال:أيُّ هؤلاءِ أشَدُّ عُتِيًّا ،أو يكون المعنى ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ فريق تشايعوا الذي يُقال فيه :﴿أيُّهم أشَدُّ على الرَّحمن عتيًّا﴾ (4) ، وفي الكتاب أنَّه "شبهه بقول الأخطل (5):

ولَقَدْ أَبِيْتُ مِنَ الفَتاةِ بِمَنْزِلٍ فأبِيْتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرُومُ

---

(1) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 304 –305 ، والأفعال العلاجية أو التَّأثيرية هي الأفعال الدالة على الحركة المحسوسة ، مثل الضرب ، والتكسير ، والقطع ، بخلاف الأفعال غير العلاجية التي تدلُّ على شيءٍ غير محسوس كالعِلْم والظَّن .

(2) يُنْظَر : الكتاب 2 / 398 – 404 .

(3) يُنْظَر : السَّابق 2 / 400 ، وشرح المفصل 3 / 146 – 147 ، وبدائع الفوائد 1 / 273 .

(4) يُنْظَر: شرح المفصل 3 / 146 ، والأصول 2 / 324 – 325 ، ومشكل إعراب القرآن 2 / 14 – 15 ، وإعراب القرآن للنحاس 3 / 14 ، والمساعد على تسهيل الفوائد 1 / 154 – 155 ، وشرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، وارتشاف الضرب 1017 1018 ، 2119 .

(5) البيت من بحر الكامل ، بديوانه 305 .

وذلك برفع (حرج ومحروم) على الحكاية ، "بتقدير: فأبيتُ كالذي يُقال له :لا حرِجٌ ولا محروم. ولا يجوز رفْعُه على إضمار مبتدأ ، كما لا يجوز :كان زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعد ، على تقدير :لا هو قائمٌ ولا هو قاعد ؛ لأنَّه ليس موضع تبعيض ولا قَطْعٍ ، فلذلك حمله على الحكاية "(1) . ولمَّا كان ذلك في الشعر ، وأمام عدم اعتراض ابن الشَّجَرِيّ على الخليل أرى أنْ أنضمّ إلى قول سيبويه وابن يعيش ، حيث قال سيبويه:" وتفسير الخليل – رحمه الله– الأول بعيدٌ، إنَّما يجوز في شِعْرٍ أو في اضطرار ، ولو ساغ في الأسماء لجاز أنْ تقول :اضربُ الفاسقُ الخبيثُ ، تريد الذي يُقال له الفاسقُ الخبيثُ "(2) . أمَّا ابن يعيشٍ ، فقال :"وهذا بابه الشِّعر ، وفي حال الاختيار عنه مندوحة "(3) ، وذلك على الرَّغم من أنَّ الحكاية تُزيل الالتباس، وتزيد من التَّوسُّع في الكلام (4)، بالإضافة إلى أنَّ مذهب الخليل يلزم منه أمورٌ ، أحدها :حذْفٌ كثير ، وهو على خلاف القياس ، والثاني :أنَّ المعنى لا يستقيم إلاَّ أنْ يُقدَّر:الذي هو أشدُّ ، والثالث :أنَّ الاستفهام لا يقع إلاَّ بعد أفعال العِلم أو القول على الحكاية ، ولا يقع بعده غيره من الأفعال(5).وعلى الرَّغم من ترجيح قول سيبويه وابن يعيش على رأي الخليل ،فإنَّ قول سيبويه بأنَّ هذا يجوز في شِعْرٍ أو في اضطرار ،قد يكون دالاً على أنَّ ثَمَّة عبقريةً لدى الخليل في تفكيره ، مفادها إيمانه بأنَّ للشعر لغته الخاصة (6).

***رابعًا – إعراب المضمر المتصل بعد لولا :***

جاءت الإشارة إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بإعراب المُضمر بعد (لولا) و (لولاك) ، في المجلس السَّادس والسِّتين ، من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، صدد حديثه عن كُنْه المُضمر بعد (لولا) ،

---

(1) يُنْظَر : هامش 4 من الكتاب 2 / 399 – 400 حيث تعليق المحقِّق ، ومشكل إعراب القرآن 2/ 14 ، وبدائع الفوائد 1 / 273 – 278 حيث ذكْر رأي سيبويه أنها موصولة مبنية على الضم ، والمسوِّغ لبنائها حذف صدر صلتها ، وعنده أصل الكلام :أيهم هو أشد ، وبعد ذلك ذكر ابن القيم الإشكالات التي على كلِّ رأي من الآراء .

(2) الكتاب 2 / 401 .

(3) شرح المفصل 3 / 146 .

(4) يُنْظَر: أسرار العربية 195 –197، وفيه أشار إلى اختلاف العرب في جواز حكاية الإعراب في غير الاسم العلم والكنية ، مُشيرًا إلى أنَّ أهل الحجاز يخصونها بالاسم العلم والكُنية ، وأمَّا بنو تميم ، فلا يحكون ، وهو القياس ، مُدلِّلاً على ذلك بأنَّ أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف ، وأشار إلى أنَّ أهل الحجاز خصوا الحكاية بالاسم العلم والكنية ؛لأنَّهما غُيِّرا ونُقِلا عن وضعهما ، فلمَّا دخلهما التغيير ، فالتغيير يؤنس بالتَّغيير .

(5) يُنْظَر: أمالي ابن الحاجب 1/ 148 ، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه صـ 59 – 62 .

(6) لمزيد من ذلك يُنْظَر:مدخل لدراسة اللغة الشعرية عند الخليل بن أحمد 353 – 364 .

فقال:" وإذا أتيت بالمُضمر بعد لولا ، فالوجه أنْ تأتيَ بالمرفوع المُنفصل ، كقولك :لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا نحن ، كما جاء في التَّنزيل :﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (1). وإنْ شئتَ جئت بالمُتَّصل المخفوض ، فقلت:لولاكَ ولولاي ، ولولاكم ...واختلف النَّحويون في المُتَّصل هاهنا ، فزعم الخليل وسيبويه أنَّه مخفوضٌ ؛ لأنَّ لفظَه لفْظُ الضمير المخفوض . وقال الأخفش والفرَّاء :إنَّه ضميرُ خَفْضٍ ، استُعير للرفع ، كما استُعير ضميرُ الرَّفع للخَفض ، في قولهم:"ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا"، وأبو العباس المُبرِّد يأبى استعمال المُتَّصل بعد "لولا" ، ويُعوِّل على ما جاء به القرآن "(2).

فابن الشَّجَرِيّ في هذا النصّ يرى أنَّ الوجه في الإتيان بالضمير بعد (لولا) أنْ تأتي بالمرفوع المُنْفصل ، نحو قوله تعالى:﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، وجائزٌ لك أنْ تأتي بالمُتَّصل المخفوض ، فتقول: لولاكَ ولولاي ، ولولاكم ، موافقًا الخليل وسيبويه والأخفش والفرَّاء ، على الرَّغم من أنَّ المبرِّد يأبى استعمال المُتَّصل بعد "لولا" ، ويُعوِّل على ما جاء به القرآن ، وقد دُحِضَ رأيه (3) .

وفي إعراب المتَّصل المخفوض يأتي النَّصُّ على رأي الخليل ، في إطار الخلاف في هذه المسألة ، فيرى الخليل ، ومعه سيبويه أنَّ هذا الضمير مخفوضٌ ؛ لأنَّ لفظَه لفْظُ الضمير المخفوض ، ومعنى ذلك أنَّها مُغيّرةٌ عن بابها ، باعتبارها حرف جر، قال سيبويه :"هذا باب ما يكون مُضمرًا فيه الاسم مُتحوِّلاً عن حاله إذا أُظْهر بعده الاسمُ ، وذلك لَوْلاكَ ولَوْلايَ ، إذا أضمرتَ فيه الاسم جُرَّ ، وإذا أظهرتَ فيه رُفِع . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت

---

(1) سورة سبأ، من الآية 31 ، وفيها نلاحظ أنّ لولا:حرف امتناعٍ لوجود ، وهي من الحروف الهوامل ، مركبة من "لا" و"لا"، وأنتم :مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا عند البصريين ، أي :موجودون ، وعند الكسائي بالفاعلية، واللام رابطة لجواب لولا ، وجملة "كنا مؤمنين "لا محل لها ، جواب شرط غير جازم :يُنْظَر معاني الحروف صـ 123 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 274 ، وارتشاف الضرب 1904 – 1906.

(2) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 512 –513 ، ويُنْظَر : الكامل في اللغة والأدب 1277 – 1278 حيث سردُ المبرد المسألة وقوله :والذي أقوله أنَّ هذا خطأ ، لا يصلح أنْ تقول إلا :لولا أنت ... ومن خالفنا يزعم أنَّ الذي قلناه

أجودُ ، ويدَّعِي الوجه الآخر ، فيجيزُه على بُعْدٍ ، والأصول 2 / 124 ، ومشكل إعراب القرآن 2 / 138 ، وشرح الكافية الشافية 2 / 784 ، وخزانة الأدب 5 / 340 ، والمسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة ص96 –103.

(3) يُنْظَر في ذلك :الكامل 1277 – 1278 ، والمقتضب 3/ 73 ، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 277 ، وشرح المفصل 3 / 120 ، وهامش 1 من الكتاب 2 / 374 ، واعتراضات ابن الشَّجَرِيّ النَّحوية على النحويين في الأمالي عرضٌ ودراسة صـ 75 – 79 .

لولا أنت ...ولكنَّهم جعلوه مُضمرًا مجرورًا ، والدليل على ذلك أنَّ الياء والكاف لا تكونان علامةَ مُضمرٍ مرفوع ، قال الشاعر ، يزيد بن الحكم :

وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى بأَجْرامِه مِنْ قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وهذا قول الخليل –رحمه الله – ويونس "(1) .

وهو ما يتَّضح من خلاله مجيء ضمير الخفْضِ بعد لولا ، وهي من حروف الابتداء ، وتوجيه ذلك أنَّ المبتدأ بعد لولا لا يُذكر خبره ، ومن ثَمَّ أشبه المجرور في انفراده . وعلى الجانب الآخر يرى الأخفش والفرَّاء أنَّه ضميرُ خَفْضٍ ، استُعير للرفع ، كما استُعير ضميرُ الرَّفع للخَفض ، في قولهم :"ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، أي أنَّ الضمير مرفوعٌ ، ولكنّه وافق ضميرَ الخفْضِ (2) ؛ ومن ثَمَّ فلا حجة للمبرد فيما أنكره ، ولاسيّما أنَّ شواهد الخليل وسيبويه والفراء وابن الشَّجَرِيّ تؤيّد ما ذهبوا إليه ، وهي حججٌ لا تُجْحَدُ ، كما قال ابن مالك :

ونَحْوُ يا (لولاي) مجرورٌ لدى عمرٍو ورَفْعَهُ سعيدٌ أيَّـدا

وأنْكَرَ اسْتعمالـــهُ المُبرّد وللمُجيزِ حُجَجٌ لا تُجْحَدُ(3)

فالسماع "يشهد لصحة استعمال (لولاك) و(لولاي) ونحوهما ، إلاَّ أنَّ هذا الاستعمال قليلٌ مُختصٌّ بالشعر فقط ، ولم يرد في النَّثر ، وهو خلاف الأولى والأفصح الذي هو :لولا أنا ، ولولا أنت "(4).

***خامسًا– المنصوب على الشَّتم :***

أشير إلى رأي الخليل ، فيما يتَّصل بالمنصوب على الشَّتم ، في المجلس الخامس والسَّبعين، من أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، صدد حديثه عن كونِ "أو" بمعنى الواو، فقال:" والخامس أنْ تكون " أو" بمعنى واوِ العطف ، وهو من أقوال الكوفيين ، ولهم فيه احتجاجاتٌ مِن القرآن ، ومِن

(1) الكتاب 2 / 373 – 374 ، وبيت يزيد من بحر الطويل ، وجَرْم الإنسان :خَلْقُهُ ، والنِّيق :أعلى الجبل ، ويُنْظَر:الخصائص 2 / 259 ، والمنصف 1 / 72 ، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 276 – 277 ،ومشكل إعراب القرآن 2 / 138، والإنصاف 691 ، وشرح المفصل 3 / 118 ، 9/ 23 ، وخزانة الأدب 2 / 430 .

(2) يُنْظَر في ذلك : الكامل 1288 ، ومعاني القرآن للفراء 2 / 85 ، والتعليقة 2 / 92 ، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ 1 / 277 – 278 ، والخزانة 5 / 337 ، وهامش 1 من الكتاب 2 / 374 ..

(3) شرح الكافية الشافية 2 / 780 .

(4) اعتراضات ابن الشَّجَرِيّ النَّحوية على النحويين في الأمالي عرضٌ ودراسة صـ 79 .

الشعر القديم ، فممَّا احتجوا به من القرآن قولُه: ﴿ لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (1) ...واحتجُّوا بقول الرَّاجز :

خَلِّ الطَّريقَ واجْتَنِبْ أرْماما إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أوْ رِزَامَا

خُــوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الهامَا لَمْ يَدَعَا لِسارِحٍ مُقامَا

قالوا: أراد أكْتَلَ ورِزاما ، فلذلك قال:خُوَيْرِبَيْنِ ، ولو كانت "أو" على بابها لَقال :خُوَيْرِبًا ، كما تقول: زيدٌ في الدَّار أوْ عمروٌ جالسٌ ، ولا تقول:جالسان.وأبطل البصريُّون الاحتجاج بهذا الشعر،بقول الخليل :إنَّ "خُوَيْرِبَين" نَصْبٌ على الشَّتْمِ ، قال سيبويه :وسألتُ الخليل عن قول الأسديّ ...فزَعَمَ أنَّ "خُوَيْرِبَين" نَصْبٌ على الشَّتْم ، كما انتصب﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (2) ، على الشَّتْم ، و :

النَّازلينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ (3)،

على التَّعظيم "(4).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ رأي الخليل جاء بصدد عرْض ابن الشَّجَرِيّ لوجهة نظر البصريين فيما احتجَّ به الكوفيون من شعرٍ للتدليل على أنَّ "أو" قد تأتي بمعنى واو العطف ، فقد استشهدوا بقوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ ، وقول الرَّاجز السَّابق في النَّص ، فقالوا : أراد أكْتَلَ ورِزاما ، فلذلك قال:خُوَيْرِبَيْنِ ، ولو كانت "أو" على بابها لَقال :خُوَيْرِبًا ، كما تقول: زيدٌ في الدَّار أوْ عمروٌ جالسٌ ، ولا تقول:جالسان ، وهو ما وقف له البصريون بالمرصاد ، معتمدين على أنَّ الخليل قد أعرب (خُوَيْرِبَيْنِ) بأنَّها منصوبةٌ على الشَّتم ، كما انتصب﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ ، على الشَّتْم ، وانتصبت كلمة (النَّازلين) من قول الخِرْنِق بنت هَفَّان القيسيّة على التَّعظيم أو المدح ، قال سيبويه :"وتنصبه على المدح أو التعظيم ، كقول الخِرْنق بنت قيس بن ثعلبة :

---

(1) سورة طه، من الآية 44 .

(2) سورة المسد ، من الآية 4 .

(3) هذا شطر بيتٍ من الكامل للخِرْنِق بنت هَفَّان القيسيّة،أخت طرفة المالكي لأُمِّه بديوانها ص 29 ، ويُنْظَر:الكتاب 1 / 202 ، 2 / 57 – 58 ، 64 ، والمحتسب 242/2 ، والأمالي لأبي على القالي 158/2 ، وشرح أبيات الجمل ص 11 ، وخزانة الأدب 301/2 ، وتنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًّا ونحويًّا ص 163 .

(4) أمالي ابن الشَّجَرِيّ 3/ 73 ، 76 ،ويُنْظَر:الكتاب 2 / 149 – 150 ، والأسدي أو الراجز هو رجل من بني أسد ، كما قال سيبويه ، وأرمام :موضعٌ، وأكتل ورزام :لِصّانِ كانا يقطعان الطريق بأرمام ، وخويربين: تصغير(خارب) وهو اللِّصُّ أو سارق الإبل خاصة ، وينقعان:يستخرجان الدِّماغ من المُخّ:يُنْظَر:هامش 3 من الكتاب 149/3 .

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِـينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

...وإنْ شئت نصبت على الشَّتم ، وذلك قولك: اصنع ما ساء أباك وكره أخوك الفاسقَين الخبيثَين"(1) .

فما يهمُّنا من نصّ ابن الشَّجَرِيّ أنَّه كما يوجد باللُّغة النصب على المدح يوجد النَّصب على الشَّتم ، كما أوضحه الخليل وسيبويه ، وهو ما قال به الخليل أيضًا ، فيما نقله سيبويه:"وقال:

أَمِنْ عَمَلِ الجُرَّافِ أمْسِ وظُلْمِ وعُدوانِه أَعْتِبْتُمُونا براسِمِ
أمِيرَيْ عَدَاءٍ إنْ حَبَسْنا عليهما بَهائِمَ مـالٍ أوْدَيَا بالبَهائِمِ

نَصبهما على الشَّتم ؛ لأنَّك إنَّ حملتَ الأميرين على (الإعتاب) كان مُحالا، وذلك لأنَّه لا تُحملُ صفةُ الاثنين على الواحد ، ولا تحملُ الذي جرّ (الإعتاب) على الذي جَرّ الظُّلم ، فلمَّا اختلف الجرَّان ، واختلطت الصفتان صار بمنزلة قولك :فيها رجلٌ وقد أتاني آخرُ كريمَين ، ولو ابتدأ ، فرفع كان جيّدًا "(2) ، وهو ما يؤكِّد على أنَّ الأمر له علاقةٌ بالمعنى ، وأنَّ ثَمَّة عبقريةً لدى الخليل بن أحمد، عكستها آراؤه .

(1) الكتاب 2 / 57 – 58 ، ويُنْظَر به أيضًا 2 / 62 – 65 ، والطيّبون مرفوع على الابتداء ، وإنْ شئت أجريته على الاسم الأول (النازلين) ، وهو ما أشار إليه سيبويه : 2 / 65 .
(2) الكتاب 2 / 150 – 151 ، ويُنْظَر: التمام في تفسير أشعار هذيل صـ 107 ، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ 2 / 102 – 104 ، واعتراضات ابن الشَّجَرِيّ 207 – 208 .

# ***الخاتمة***

بوصولنا إلى خاتمة البحث في"الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصَّرفية والنَّحوية في أمالي ابن الشَّجَرِيّ"، نكون قد سلَّطنا الضوء على هذه الآراء؛ من منطلق تأصيل آراء المُتقدِّمين– ومنهم الخليل– فوق كونه اعتزازًا برصيدهم اللُّغويّ، ضمن الاعتزاز برصيد أُمَّتنا العربية، وبيان عناية القدماء بالخليل،وإفادة المُشتغلين بالتَّحقيق ، وتحليل النُّصوص ؛ فكان البحث على ما هو عليه،متبوعًا بأهم النتائج العامة، فيما يلي:

– لئن اشتُهِرَ الخليل بعلم العروض وكتاب العين،فإنَّ بين دفتي الكتب القديمة ما يُعلن عن عبقريته ، ولاسيّما كتاب سيبويه ، بالإضافة إلى ما تلاه من مؤلفات القدماء،على نحو ما اتَّضح لنا في أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، مُتضمِّنًا كثيرًا من المسلّمات في الدرسين، الصَّرفيّ والنَّحويّ ، تلك المسلمات القائمة على أساسٍ من علاقة المبنى بالمعنى عند الخليل ، فوق كونها آراء تشكِّل ما يمكن اعتباره إضافةً أو توضيحًا لآرائه في مؤلّفاته ، أو في كتاب سيبويه ؛ ومن ثَمَّ فقد اتَّضح – بما لا يدع مجالاً للشكِّ – أنَّ الخليل بن أحمد يستحقُّ أنْ يُلقّب بعبقريّ العربية .

– تبيَّن أنَّ من أمارات عبقرية الخليل – وبَصَرِه بالصَّرف – تنبُّهَهُ إلى أنَّ الصَّرف ميزانُ العربية ، به تُعرَف أصول كلام العرب ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاَّ به .

– وتكفي من العبارة الإشارة إلى أنَّ من أمارات البصَرِ الصَّرفيّ لدى الخليل – بجانب ما تقدَّم – التَّعرُّضَ للإعلال ، ذلك التَّعرُّضُ الذي يدلّ على أنَّ الصَّرفيين العرب – على حدِّ قول أستاذي الدكتور محمد حماسة – لم يخلقوا هذه الظاهرة خلقًا ، ولا تكلَّفوا القول بها ارتجالاً ، وذلك لأنَّ مهمة الباحثين ينبغي أنْ تكون وصفًا للظاهرة وتحديدًا لها ثُمَّ وضعًا للقواعد التي تحكمها على ما هي عليه دون تدخُّلٍ منهم في مسارها ، لكنه يمكن القول بأنَّ منهج الصرفيين العرب هو الذي استدعى الوقوف على هذه الظاهرة بالطريقة التي سلكوها معها ، وكان من الممكن لو أنَّهم اتَّبعوا منهجًا آخر ألاَّ يكون ثَمّة ما يُسمَّى إعلالاً أو إبدالا ، وهو الأمر الذي يترتّب عليه الإشارة إلى أنَّ الخليل كان وصفيًّا في تناوله ما سبق من آراء على مدار البحث ، واتَّضح من خلال هذا الوصف أنَّ لدى الخليل عبقريةً ، لا تقتصر على تناوله الإعلالَ فقط ، بل إنّ ذلك شأن بقية الآراء الصَّرفية في هذا البحث.

– تبيَّن أنَّ الصرفيين قد اعتمدوا في دراستهم الإعلال والإبدال على ما لاحظوه من خصائص اللغة العربية ، فيما بين أيديهم من موروثٍ لغويّ ، وأهم هذه الخصائص الاشتقاق في اللغة ، واعتماد كلِّ مجموعةٍ من الكلمات على أصلٍ ثلاثيٍّ ، يتشكّل في عدد من الصِّيغ ، تكشف عنه نُظم المعاجم العربية ، وهذا هو الأساس الأول . أمَّا الأساس الثاني ، فهو مراعاة الانسجام والتناسق الصوتيين أو ما سموه بالمناسبة الصوتية في الكلمة ؛ ولذلك علَّلوا حدوث الإعلال بأنَّه للتخفيف ، وهذا الأساس في واقع الأمر ليس إلا تعليلاً للأساس الأول ، على حدِّ تعبير أُستاذي الدكتور محمد حماسة .

– اتَّضح وَعْي الخليل بن أحمد بأصول النحو العربي، أو أدلَته التي تفرَّعت منها فروعه وأصوله، في إطار بَصَرِه بالنَّحو العربي ، فكانت أصول النَّحو عنده مُتمثِّلةً في السَّماع – مُستشهدًا بالقرآن وقراءاته وكلام العرب ،شعرًا ونثرًا ، دون الاستشهاد بالحديث، كما أنَّه استخدم القياس والتَّعليل ،ممَّا يعني أنَّ النحو العربي مدين في نُضجه إلى الخليل ، فكان غايةً في تصحيحه واستخراج مسائل النَّحو وتعليله، من أجل فهم الكلام، وهو ما ينطبق على المسائل الصَّرفية .

– ظهر من خلال البحث أنَّ آراء الخليل الصَّرفية والنَّحوية في أمالي ابن الشَّجَرِيّ قد جاء جُلُّها صدد اعتراض ابن الشَّجَرِيّ على النَّحويين ، أو تأييد رأي مَّا له دون الاعتراض – تلك الاعتراضات المتناثرة في الأمالي دعّمها ابن الشَّجَرِيّ بآراء النُّحاة ، مُقيمًا الأدلّة على صِحة ما يقول – ومن بينهم الخليل ، وهو ما أسهم في نجاح تلك الاعتراضات ، وأبرز أنَّ ثَمَّة عبقريةً لدى الخليل ، تدعو العقول إلى إعمال النَّظر فيها حينًا بعد حين .

– من خلال العرض لآراء الخليل في الأمالي تبيّن عدم موافقة ابن الشَّجَرِيّ النَّحويين على بعض الأمور، وذلك مرجعه إلى انتهاء ابن الشَّجَرِيّ إلى تراثٍ نحويٍّ ضخمٍ من عِلْم الأقدمين ، فأخذ يقلِّب فكره ، ويشحذ ذِهنه في تبصُّره والتَّعمُّق فيه ، ولم يرضَ أنْ يكون مُقلِّدًا تابعًا لِمَن سبقه من النُّحاة ،فكان منه اعتراضٌ عليهم . وعلى الرغم من اعتراض ابن الشَّجَرِيّ على الخليل بن أحمد ، في بعض المواضع ، فإنَّ ذلك لم يمنعه من تأييد مذهب البصريين على مذهب الكوفيين ، في كثيرٍ من المسائل ، على مدار البحث ، أضف إلى ذلك أنَّ انتهاء ابن

الشجري إلى تراثٍ نحويٍّ ضخم قد جعل الأمالي يشتمل على آراء للخليل ، ليست بمؤلفاته أو بكتاب سيبويه .

– اتَّضح أنَّ لدى الخليل وعيًا باللغة الشِّعرية ،لا يقتصر على كونه لغويًّا خبيرًا بالعروض فحسب ، بل كان على وَعْي بأنَّ لغة الشعر تختلف عن لغة النَّثر ، فلها خصائصها التي تميِّزها عن لغة النَّثر .

– لقد بدا للباحث أنَّ الخليل بن أحمد كان واعيًا بعملية التَّلقي ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ على المُتلقي أنْ يجتهد في تحليله النصوص ؛ من أجل الوصول إلى سِرِّ عبقرية الإبداع الذي تُشكِّل اللغة أدواته ، في أيّ نصٍّ مَّا ، سواءٌ أكان شِعرًا أم نثرًا ،وصولاً إلى غاية الإفهام التي يتطلّع إليها ذلك النَّصُّ.

– وتتويجًا لكلِّ ما سبق أرى أنَّ الخليل مؤسِّس المدرسة البصرية ،وأنَّ القدماء مُحِقُّون حيث رأوا أنَّ الخليلَ أوحدُ العصر وقريع الدهر ، وجهبذ الأُمَّة ، وأستاذ أهل الفطنة ، الذي لم يُرَ نظيره، ولا عُرِف في الدُّنيا عديله .

# المصادر والمراجع


- القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي ،منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، العراق ، الطبعة الأولى ، 1965 م .
- أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، د.ت .
- آراء الخليل النحوية في ضوء كتاب العين ، حمدي الجبالي ،مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، (العلوم الإنسانية) المجلد18(1) ، فلسطين ، 2004 م .
- أسرار العربية، الأنباري ت 577هـ ، تحقيق محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1997م .
- الأصول في النحو،ابن السراج ت 316هـ،تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ،1996 م .
- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق د.فخر صالح قدارة،دار الجيل، بيروت ، 1409هـ - 1989 م .
- أمالي ابن الشَّجَرِيّ،ابن الشَّجَرِيّ"ت 542 هـ"،تحقيق ودراسة د.محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1992 م .
- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني ،د.أبو أوس إبراهيم الشمسان،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت ، الرسالة الثانية والعشرون ،2001 - 2002 م .
- ارتشاف الضرب،لأبي حيان الأندلسي ت 745هـ، تحقيق د رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ - 1998 م .
- الاشتقاق ، ابن دُريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،1991 م .
- إصلاح المنطق ، لابن السِّكِّيت ، شرح أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الرابعة ، د.ت.
- اعتراضات ابن الشَّجَرِيّ النحوية على النَّحويين في الأمالي عرضٌ ودراسة ، سعيد بن علي بن عبدان الغامدي ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1425 - 1426هـ.
- إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، القاهرة ، 1405 هـ - 1985 م .

– الإغفال ، وهو المسائل المُصْلَحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه ، لأبي اسحاق الزجاج ، تأليف أبي علي الفارسي ت 377 هـ ، تحقيق د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج12 ، ع 20 ، صفر 1421 هـ – مايو 2000 م .
– انباه الرواة ، للقفطي ت624 هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1986 م .
– انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى ،للدكتور عبد الفتاح الحموز ، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن ،2008 م .
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباري ت 577هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1961 م .
– إيضاح شواهد الإيضاح ،لأبي علي القيسي ، دراسة وتحقيق د. محمد الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1408 هـ – 1987 م .
– الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ت 646 هـ ، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، العراق ، 1402 هـ – 1982 م
– الإيضاح،لأبي علي الفارسي ت 377 هـ ،تحقيق د.كاظم بحر المرجان، علم الكتب، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1416 هـ – 1996 م .
– البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، وجدان الدليمي ، رسالة ماجستير ، كلية
التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ، 1424 هـ – 2004 م .
– البحر المحيط ،لأبي حيان الأندلس ت 745 هـ ، تحقيق أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ – 1993م .
– بدائع الفوائد ، ابن قيم الجِوْزية ت 751 هـ ، تحقيق علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد، السعودية ، د. ت .
– البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، د.ت .
– بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ،دار الفكر، الطبعة الثانية ، 1399 هـ – 1979 م .
– بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء التاسع والستون ، نوفمبر 1991م .

– تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، د. فوزي حسن الشايب ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية العاشرة ، 1409 هـ – 1989 م .
– تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ت 276هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مكتبة دار إحياء التراث ، القاهرة، الطبعة الثانية ، 1393 هـ – 1973 م .
– التبصرة ، لأبي محمد الصَّيمري ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى 1402 هـ – 1982 م .
– التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ت 616 هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الشام للتراث ، بيروت ، لبنان ، 1976.
– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق محمد بركات ، القاهرة ، 1388 هـ – 1968 م .
– التعليقة على كتاب سيبويه،أبو علي الفارسي،تحقيق د.عوض القوزي،جامعة الملك سعود ، ط1 ،1990 – 1996 م .
– تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع ، لابن جني ، تحقيق محمد بهجة الأثري ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الثانية ، 1979 م .
– تفسير الطبريّ " محمد بن جرير الطبري ت 310 هـ " ، دار الفكر ، بيروت ، 1405 هـ .
– تفسير القرطبي" الجامع لأحكام القرآن" ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، ت671هـ ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني ، دار الشعب ، القاهرة ، 1372 هـ .
– تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًّا ونحويًّا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل " دراسة وصفية تحليلية " ، للدكتور فايز صبحي تركي ، مجلة علوم اللغة دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، العدد الثاني ( 42 ) ، 2008 م .
– تهذيب إصلاح المنطق ،للخطيب التبريزي ، تحقيق د.فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1403 هـ –1983 م .
– تهذيب اللغة ، للأزهري ت 370 هـ "، تحقيق عبد السلام هارون، وآخرين، لدار المصرية للتأليف ، القاهرة ، د . ت .
– توصيات ندوة الخليل بن أحمد الفراهيدي الدولية ، ضمن كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي ، جامعة آل البيت ،2007 م .
– التكملة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي ت 377هـ ، تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1419 هـ – 1999 م .
– التمام في تفسير أشعار هذيل ممَّا أغفله أبو سعيد السكري ، ابن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1381هـ – 1982 م .

– الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة،دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، 1992م .
– حجة القراءات ، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرِّسالة بيروت، الطبعة الخامسة ، 1418 هـ – 1997 م .
– الحجة للقراء السبعة ،أبو علي الفارسي ت377هـ،تحقيق بدر الدين قهوجي وآخر، دار المأمون ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1984 م.
– الحذف التركيبي وعلاقته بالنَّظم والدلالة ، د. فايز صبحي تركي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2011 م .
– خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي ت 1093 ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1417 هـ – 1997 م .
– الخصائص ،ابن جني، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، د.ت .
– الخلاف النحويّ في المقتصد : علي محمد أحمد الشهري ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1420 هـ .
– الخليل عبقريّ العلماء ، د.يوسف فجال، ضمن أبحاث مؤتمر الخيل بن أحمد، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2007 م .
– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي ت 756 هـ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، د.ت .
– دراسات صرفية في الإبدال والإعلال والإدغام ، د.إبراهيم البسيوني ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1973 م .
– دقائق التَّصريف ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ،2004 م .
– ديوان أبي النجم العِجليّ ، تحقيق د. محمد أديب ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، 1427 هـ –2006 م.
– ديوان الأخطل ، شرحه مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1414 – 1994 م .
– ديوان الأعشى، تحقيق د.محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ،الطبعة الثانية ، 1968م .
– ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د.نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، د.ت .

– ديوان الخِرْنِق بنت هَفَّان القيسيّة ، تحقيق الدكتور حسين نصّار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1969 م.
– ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح ثعلب ، قدم له د.حنا الحِتّي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان، 1424 هـ– 2004 م.
– ديوان عدِيّ بن زيد العِبادي ،تحقيق محمد جبار المعيبد،وزارة الثقافة، دار الجمهورية ، بغداد ، 1965 م .
– ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تقديم الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1416 هـ – 1996م.
– ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، د.ت .
– ديوان امرئ القيس ، بشرح السكري ، دراسة وتحقيق د. أنور عليان ، د. محمد الشوابكة ، مركز زايد للتراث ، العين ، الإمارات المتحدة ، الطبعة الأولى ، 1421 هـ – 2000 م .
– ربط الجملة الفرعية بالضمير أو بالواو ودوره في تماسك النَّص " دراسة في كافوريات المتنبي"، د. فايز صبحي عبد السلام تركي ، مجلة علوم اللغة ، العدد الأول (41 ) ، دار غريب ، القاهرة ، 2008 م .
– رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ت 207 هـ ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات المجمع العلمي ، دمشق ، سوريا ، د. ت.
– زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج الجوزي القرشي البغدادي ت 597 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1404 هـ – 1984 م .
– سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، دراسة وتحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،الطبعة الثانية ، 1413 هـ – 1993 م .
– الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب ت 646 هـ،تحقيق حسن العثمان، المكتبة المكية ، مكة ، الطبعة الأولى ، 1415هـ – 1995 م .
– شرح أبيات الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطلْيَوسِي " ت521هـ " ، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير ، منشورات دار علاء الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2000 .
– شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ت395 هـ ، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1416 هـ –1996م .
– شرح التسهيل ، لابن مالك " ت 672 هـ" ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، د . ت .

– شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، تحقيق الدكتور محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1421 هـ – 2000م .
– شرح ديوان الفرزدق ، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ، بيروت، الطبعة الأولى، 1983 م .
– شرح ديوان المتنبي،لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عبد المجيد دياب،دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ، 1413 هـ – 1992 م .
– شرح الرَّضِي على الكافية،"رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، ت 686 هـ " ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1996 م .
– شرح الشافية ، للرضي الاستراباذي ت686هـ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ومحمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1402 هـ –1982 م .
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، 1999 م .
– شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس ت 338 هـ ، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة ، بغداد ،1971 م.
– شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1982 م .
– شرح المفصل ، لابن يعيش ت643هـ " مكتبة المتنبي ، القاهرة ، 1990م.
– شرح المُقرّب لابن عصفور ،د.علي محمد فاخر ، الطبعة الأولى ، 1994 .
– شعر أبي زبيد الطائي ، تحقيق د.نوري القيسي ، بغداد ، العراق ، 1386 هـ – 1967 م .
– شعر الخوارج ، جمع وتقديم الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ،الطبعة الثانية ، 1974 م .
– صورة الخليل بن أحمد نحويًا كما رسمها جعفر عبابنة، للدكتورة خلود العموش، ضمن كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي ، منشورات جامعة آل البيت ، الأردن ، 1428 هـ –2007 م .
– صورة المتلقي في التُّراث النَّقدي ،د.الحسين أيت مبارك،مجلة جذور،النادي الثقافي الأدبي ، جدة ، السعودية ، ج15 ،مج8،شوال 1424 هـ – ديسمبر 2003 م .
– ضرائر الشعر ،لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى 1980 م .
– طبقات النحويين واللغويين ، للزَّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1954 م .

– ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين (1) ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء السادس والأربعون ، نوفمبر 1980 م.
– ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين (2)، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الثامن والأربعون ، نوفمبر 1981 م .
– ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د.طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998م .
– ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية، فتحي ثابت علم الدين ، رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة1988م.
– علاقة التَّشكيل الصَّرفي بالمعنى من خلال تأويل الصِّيغ الصَّرفية في أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، للدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي ، مجلة علوم اللغة ، دار غريب ، القاهرة ، العدد الأول 2009 م .
– عناصر النظرية النَّحوية في كتاب سيبويه ،د.سعيد حسن بحيرى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة،الطبعة الأولى ،1989 م .
– العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،1424 هـ– 2003 م .
– قطرب ومنهجه اللغويّ، د. علي المنصوري، مجلة كلية الشريعة ، بغداد ، العراق ، العدد7 ، 1981 م .
– القضايا التركيبية فى شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدَّرس اللغوي الحديث، د. فايز صبحي تركي، رسالة دكتوراه ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، 2003 م .
– القول في "ما" الزائدة ، د.عبد الرحمن تاج ، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والثلاثون، القاهرة ،1975 م .
– الكامل في اللغة والأدب ،للمبرد،تحقيق د.محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ، د. ت .
– كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ت 616 هـ ، تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، 1976 م .
– الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الثانية ، 1982 م .
– كتاب الشعر"شرح الأبيات المشكلة الإعراب"،أبو علي الفارسي، تحقيق د.محمود الطناحي، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،1999م.

– كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982 م .
– لسان العرب،ابن منظور، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، د .ت .
لغات قيس ،محمد أحمد سعيد العمري، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، جامعة أُمِّ القُرى ، السعودية ، 1982 .
– اللُّمع في العربية ،ابن جني، تحقيق د.سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي ، عمان ،الأردن ، 1988 م .
– ليس في كلام العرب ، ابن خالويه ت 370 هـ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، 1979 م.
– ما انفرد به كلٌّ من القرّاء السبعة وتوجيهه في النحو العربي، د.عبد القادر الهَيْتي،جامعة قاريونس، ليبيا، الطبعة الأولى ، 1996 م .
– مجاز القرآن، أبو عبيدة ت 210هـ، عارضه بأصوله د.محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ، د.ت .
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1994م.
– المخصص ، ابن سيده ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، د. ت .
– مدخل لدراسة اللغة الشعرية عند الخليل بن أحمد ، د.محمد القاسمي،ضمن أبحاث الخليل بن أحمد، جامعة آل البيت ،الأردن ، 2006 م .
– مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، 1955 م .
– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميلاه، دار التراث، القاهرة ، الطبعة الثالثة، 1958 م.
– مسالك النحاة فى وجوه الروايات،د.محمد خليفة الدناع، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا ، الطبعة الأولى 1996 .
– مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، د.فخر صالح قدارة،دار الأمل، إربد ، الأردن، الطبعة الأولى ، 1990 م.
– المسائل العضديات، أبو علي الفارسي،تحقيق د.علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1986 م .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ت 377هـ ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله ، وزارة الأوقاف ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، د.ت .
- المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة ، هاني محمد عبد الرازق القزاز ،رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية بالمنصورة،جامعة الأزهر ، د.ت .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار المدني ، القاهرة ، 1405 هـ - 1984 م .
- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت 437هـ ، تحقيق د.حاتم الضامن ، دار البشائر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 1424 هـ - 2003 م .
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ت 311 هـ،تحقيق د. عبد الجليل شلبي، ، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، 1988م .
- معاني القرآن،للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980 م.
- معاني الحروف، للرماني ت 384 هـ، تحقيق د.عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، القاهرة ، د . ت .
- معاني القرآن ، للكسائي ، أعاد بناءه وقدم له د. عيسى شحاته عيسى ، دار قباء ، القاهرة ، 1998م .
- معاني القرآن، للأخفش، ت 215 ،تحقيق د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1411هـ - 1990م .
- معجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ،دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 1422هـ - 2002 م .
- المغني في تصريف الأفعال ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،1999 م .
- مغني اللبيب، تحقيق د.مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ، لبنان، الطبعة السادسة، 1985 م.
- المفضليات ، تحقيق وشَرْح أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، د. ت.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد ت 285 ، تحقيق محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1994 م .
- المقرب ، لابن عصفور ت 669 هـ ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر ، الطبعة الأولى ، 1392 هـ -1972 م .

- الممتع الكبير في التَّصريف،لابن عصفور الإشبيلي،تحقيق د.فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان، الطبعة الأولى ،1996 م .
- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1958 م .
- مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1400 هـ - 1979 م .
- المنصف " شرح ابن جِنّي لكتاب التَّصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1954 .